

جامعة محمد بوضياف-المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال



واقع سبر الآراء في الجزائر

دراسة ميدانية على عينة من أساتذة قسم علوم الإعلام و
الاتصال بجامعة المسيلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر/ الليسانس في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص: صحافة مطبوعة وإلكترونية

إشراف:

د. طيبي رابح

إعداد الطالب:

كبير منيرة

السنة الجامعية 2022/2021

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال



واقع سبر الآراء في الجزائر

دراسة ميدانية على عينة من أساتذة قسم علوم الإعلام و
الاتصال بجامعة المسيلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر/ الليسانس في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص: صحافة مطبوعة وإلكترونية

إشراف:

د. طيبي رابع

إعداد الطالب:

كبير منيرة

السنة الجامعية 2022/2021

واقع سبر الآراء في الجزائر

دراسة ميدانية على عينة من أساتذة قسم علوم الإعلام و الإتصال

بجامعة المسيلة

إعداد الطالب

كبير منيرة

شهادة ليسانس علوم إعلام وإتصال، إتصال وعلاقات عامة جامعة المسيلة، 2010

تُقدم هذ المذكرة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الليسانس / الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص صحافة مطبوعة وإلكترونية بجامعة المسيلة .

أشرف على مناقشة المذكرة:

التوقيع	الصفة	الرتبة	- اسم رئيس لجنة المناقشة
التوقيع	الصفة	الرتبة	- اسم المشرف طيبي رابح
التوقيع	الصفة	الرتبة	- اسم الممتحن

تاريخ المناقشة (اليوم و الشهر و السنة)

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

واقع سير الآراء في الجزائر

دراسة ميدانية لعينة من أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال
بجامعة المسيلة

إعداد الطلبة:

1- كبر هنيرة رقم التسجيل: 20064102901

2- رقم التسجيل:

القسم: علوم الإعلام والاتصال الشعبة:
إشراف: طيبي رايح الرتبة: أستاذ مساعد

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طويلة الموسم الجامعي: 2021-2022 وأسمح
بإيداعه على مستوى إدارة القسم للمناقشة والتقييم.

رئيس فريق الاختصاص

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس القسم



لتحميل الوثيقة يرجى نسخ الرمز



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علوم الإعلام والاتصال

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرقي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): كبير حنيوة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 206190755

والصادرة بتاريخ: 2020/11/25

عن دائرة: بلدية أولاد دراج

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علوم الإعلام والاتصال

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

واقع سير الأراء في الجزائر
دراسة ميدانية لعينة من أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال
بجامعة المسيلة



أصح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في
إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 07 جوان 2022

إمضاء المعني



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع
إلى الذين قال فيهما الله عز وجل:
"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا..."
أبي...رحمه الله.
أمي...حفظها الله.
إلى روح أخي الطاهرة مراد رحمه الله.
إلى نور العين أشواق وبلسم الروح إباد .
إلى كل إخوتي وأخواتي ، وكل أطفال العائلة كبيرا وصغيرا.
هيثم، هديل، رهنه، أشرفه، فهدي
إلى زملائي وزميلاتي بالعمل
إلى كل طلبة الماستر 02 صحافة مطبوعة وإلكترونية .
إلى كل من نسيهم قلبي ووسعتهم ذاكرتي.
إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو
بعيد.

تَشْكُرُ وَعَرَفَان

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم "

سورة إبراهيم الآية "07"

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وشكره على توفيقه لنا
في إتمام العمل واقتداء برسوله الذي حثنا على الشكر كما قال:
الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها"

أسجل عظيم شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف " د. طيبي رايح "
حفظه الله ورحمته الذي لم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته والذي كان
معي على إتصال دائم طول مدة إنجاز هذه المذكرة ولن يتسع
المقال لمقامك وفضلك جزاك الله خيرا. كما أتقدم بالشكر الجزيل
للأساتذة: لعزبزي سعاد و بومامي عباس من جامعة المسيلة و قاسمي
السعيد و لوصيف سعيد أستاذين بجامعة الجزائر.

ولا يفوتني كذلك أن أتوجه بالشكر إلى كل من علمني حرفه أو
كلمة من أساتذتي الكرام من بداية مشواري الدراسي إلى وصولي
إلى هذه المرحلة.

وفي الأخير نسأل المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ
أمره وان يغمر قلوبنا بحبته ويرضى عنا وأن يجعل
هذا العمل صدقة جارية على روح أبي رحمة الله عليه .

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع سبر الآراء في الجزائر لعينة من أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة المسيلة، ولقد انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي: ماهو واقع سبر الآراء في الجزائر؟
إعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي وذلك باستخدام أداتي: المقابلة والإستبيان، أجريت المقابلة مع أربعة صحفيين، والإستبيان على العينة كاملة، وتلقينا تجاوبا من 31 مفردة فقط من الأساتذة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تكشف إستطلاعات الرأي توجهات الرأي العام، وتعكس آراء الجمهور حول القضايا وإيصالها للسلطات السياسية. لهذا نجد المجال السياسي أكثر إستخداما لها.

- لا يوجد سبر آراء في الجزائر حاليا لإنعدام مراكز متخصصة وغياب مؤسسات تقييم السبر. مما يتطلب إدراج هذا التخصص ضمن المقررات الرسمية للتكوين الجامعي.

- الضغوط السياسية وخاوف السلطات العليا من تأثير عمليات سبر الآراء على الرأي العام، وعدم إدراك أهمية هذا القطاع في معرفة الإتجاهات إزاء مختلف القضايا عوامل أدت إلى تغييب تخصص سبر الآراء في الجزائر بعد أن كان موجودا في سنوات سابقة.

- ضرورة إدراج تخصص سبر الآراء على مستوى الجامعات و سن قانون ينظم ملف سبر الآراء والعمل على إنشاء مؤسسات وطنية لسبر الآراء وتمويلها لإحياء هذا التخصص من جديد في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الرأي العام، سبر الآراء ، إستطلاع الرأي.

Study summary:

This study aims to know the reality of probing opinions in Algeria for a sample of teacher from the Department of Media and Communication Sciences in the University of M'sila. The study started from the main question: What is the reality of probing opinions in Algeria?

In the study, we relied on the descriptive approach, using two tools: the interview and the questionnaire. The interview was conducted with four journalists, and the questionnaire was distributed to the whole sample, and we received a response from only 31 teachers.

The study concluded a set of results, the most important of which are:

- Opinion polls reveal public opinion trends, reflect the public's opinions on issues and communicate them to political authorities. That is why we find the political field more used for it.

- There is no sounding of opinions in Algeria at present due to the lack of specialized centers and the absence of sounding assessment institutions. This requires the inclusion of this specialization in the official courses of university training.

- Political pressures and the fears of higher authorities about the impact of opinion polls on public opinion, and the lack of awareness of the importance of this sector in knowing trends about various issues are factors that led to the absence of the specialization of opinion polls in Algeria after it had existed in previous years.

The necessity of including the specialization of sounding opinions at the university level, enacting a law regulating the file of sounding opinions, and working to establish and fund national institutions for sounding opinions to revive this specialization again in Algeria.

Keywords: public opinion, probing opinions, opinion poll.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول : الرأي العام واستطلاعاه.

المبحث الأول: الرأي العام.

المطلب الأول: نشأة الرأي العام.

المطلب الثاني: خصائص الرأي العام.

المطلب الثالث: عوامل تشكيل الرأي العام.

المطلب الرابع: أنواع الرأي العام ووظائفه.

المبحث الثاني: إستطلاع الرأي.

المطلب الأول: نشأة إستطلاعات الرأي.

المطلب الثاني: عوامل ظهور إستطلاعات الرأي.

المطلب الثالث: طرق قياس الرأي العام.

المطلب الرابع: صعوبات وعيوب إستطلاعات الرأي العام.

الفصل الثاني: عملية سبر الآراء في الجزائر.

المبحث الأول: سبر الآراء وطرقه.

المطلب الأول: مفهوم سبر الآراء.

المطلب الثاني: أنواع سبر الآراء المزايا والعيوب.

المطلب الثالث: خطوات سبر الآراء والفرق بينه وبين الإستمارة.

المطلب الرابع: الطرق الكمية والكيفية لسبر الآراء.

المبحث الثاني: المشكلات والصعوبات المرتبطة بإجراء عمليات سبر الآراء في الجزائر.

المطلب الأول: نماذج عن عمليات سبر الآراء في الجزائر.

المطلب الثاني: أفضل ست طرق لإجراء سبر الآراء إلكترونيا.

المطلب الثالث: عمليات سبر الآراء ووسائل الإتصال.

المطلب الرابع: مشاكل وعوائق نجاح عمليات سبر الآراء في الجزائر.

خاتمة

المقدمة

مقدمة:

يعرف تخصص سبر الآراء تأخرا كبيرا سواء من خلال التشريعات أو الممارسة فقد نص قانون الإعلام 90/ 04 في مواده الأخيرة بأنه سيصدر قانونا خاصا بالإشهار وآخر بسبر الآراء غير أن التحولات والأحداث التي عرفتها البلاد أخرجت الإهتمام بهذا الجانب الذي بات أمرا لا مفر منه في الإستراتيجيات الإعلامية، لمعرفة توجهات الرأي العام وكسب التأييد لمختلف القضايا، وتوجيه الأحداث والأزمات بما يخدم مصالحنا. ويعتبر تأخر سن تشريع لسبر الآراء في بلادنا غير مبرر طالما أن الجامعات شرعت في تكوين الطلبة في هذا الإختصاص منذ نهاية التسعينات غير أنهم لم يجدوا الهيئات والمراكز اللازمة لتفجير مواهبهم وطاقتهم وينتظرون الإفراج عن قانون سبر الآراء لإكتساب الخبرة اللازمة وسد الفراغ الموجود.

وتظهر الحاجة لسبر الآراء في مختلف المواعيد السياسية الخاصة الإنتخابات والإستفتاءات والإصلاحات السياسية مدى تجاوب الجماهير وإتجاهات آرائهم. وقد أدى غياب مراكز سبر الآراء عدا التجربة المتواضعة لمركز عبسة إلى التعامل مع نتائج سبر الآراء المستوردة من أوروبا والتي لم تكن بريئة أبدا مع الجزائر وتم استغلالها من قبل أطراف كثيرة ضد توجهات الرأي العام.

ويبقى غياب مراكز سبر الآراء في المجال الإقتصادي يؤثر كثيرا على جلب الإستثمار وإقناع الأجانب بالحيىء وبالمقابل نجحت الكثير من البلدان في استقطاب إستثمارات ومشاريع مكنتها من تحقيق نسب نمو كبيرة، من خلال الترويج لإغراءات الإستثمار والفرص المتاحة ونجحت مواقع الأنترنت ونشر نتائج مراكز سبر الآراء في مختلف وسائل الإعلامية في التعريف بالكثير من الدول على غرار تايلندا والإمارات العربية المتحدة ودول الخليج بصفة عامة وحتى بعض دول أمريكا الجنوبية.

وبسبر الرأي حول السياسات القطاعية ودراسات السوق والدراسات المتعلقة بسلوك المستهلكين إزاء منتج معين أو خدمة محددة، فالجزائر أشد إلى أن تتحكم في الدراسات النوعية بغرض فهم القضايا المجتمعية وتفسيرها وتحليلها بما يخدم سيرورة إتخاذ القرار الصائب في كل المستويات .

كانت سابقا وكالات خاصة جزائرية وأخرى أجنبية، تقوم بعدة نشاطات منها سبر الآراء وقياس الرأي العام، وهناك من يقوم بذلك مع مؤسسات جزائرية بطريقة علنية، وأخرى تقوم بذلك بطريقة غير علنية. سنحاول تسليط الضوء على وضع سبر الآراء من خلال دراستنا المعنونة تحت واقع سبر الآراء في الجزائر من منظور أساتذة قسم علوم الإعلام والإتصال بجامعة المسيلة.

الإطار المنهجي

الإشكالية:

الرأي العام ظاهرة قديمة متجددة واكبت رحلة الإنسان منذ فجر التاريخ، وتبلورت مفاهيمها ومضامينها على إمتداد العصور وأصبحت اليوم إصطلاحا نردده في أحاديثنا العامة و الخاصة وفي مختلف الميادين وفي جميع وسائل الإعلام والإتصال، ومنذ أن عرف الإنسان الكتابة إزدادت أهمية الرأي العام وتطورت الطرق والأساليب التي يتم بموجبها التحكم فيه وتوجيهه، وقد كانت المدن اليونانية القديمة أول من أعطى الرأي العام مجالا واسعا لتنظيم شؤون المجتمع. و في مستهل العصور الحديثة كان ميكيافيلي أول من وجه الأنظار إلى ضرورة الإهتمام بصوت الشعب وإتجاهاته وكثيرا ما كان يردد العبارة القائلة بأن صوت الشعب هو صوت الله، حتى جاء القرن الحادي والعشرون ليتوج إنتصارات الرأي العام بمزيد من الإنتصارات ذلك أن تطور وسائل الإتصال الحديثة قد جعل هذا القرن العشرين الرأي العام .

أصبح الرأي العام قوة ضخمة في مجتمعا الدولي المعاصر كنتيجة لتطور الأوضاع السياسية و الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدينية وغيرها وكذلك نتيجة تقدم أساليب العلوم والتكنولوجيا وإنتشار التعليم وما صاحب ذلك من تطور هائل في وسائل المواصلات وفي أساليب الطباعة والنشر وتطور أجهزة الإعلام وإزدياد فاعليتها من صحافة لإذاعة وسينما ومسرح وتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام الجديد وشبكة الإنترنت وظهور المواقع الإجتماعية على شبكة الإنترنت . وهو قوة ذات أثر كبير في حياة الناس اليومية، فهو الذي يبني الشهرة ويهدمها، يؤازر هيئات الخدمة العامة ويضع القوانين ويلغيها كما أنه يراعى التقاليد الإجتماعية والمبادئ الأخلاقية أو يتنكر لها وينفخ في الروح المعنوية أو يثبطها .

ويبقى الرأي العام أحد أهم العوامل المهمة، بل والمشاركة في عملية صنع القرار في المجتمعات الحديثة، وقد بدأت تبلور قوة وأهمية الرأي العام بدءا من النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولم يستطع مؤرخ أو باحث أن يتجاهل وجود قوة سياسية وإجتماعية تدعى الرأي العام سواء أكان يقرها أو ينكرها لذلك نجد الرأي العام دخل دائرة العديد من التخصصات فالسياسيون والإجتماعيون وعلماء النفس كل له إسهاماته ووجهة نظره في تلك الظاهرة مما أوجد تعارضا في بعض الأحيان في تفسيرها والوقوف عليها.

ونظرا لأهمية الرأي أن المؤسسات الحكومية تهتم بقياسه ودراسة ومعرفة إتجاهاته كما تلجأ إليه مختلف المؤسسات بإختلاف طابعها حكومي، إجتماعي، إقتصادي، ثقافي..... إلخ من خلال مؤسسات سبر الآراء حيث تقدم هذه الأخيرة تدفقا للمعلومات لا غنى عنه بين المؤسسة ومن جهة تزود صانعي القرار ومالكي

المؤسسات بالمدخل الذي يتيح لهم إصدار قرارات أو تصنيع منتجات أو تقديم خدمات عقلانية تتماشى وما يطلبه الجمهور . من هنا نطرح التساؤل التالي:

ماهو واقع سبر الآراء في الجزائر ؟

التساؤلات الفرعية: من أجل الإلمام بموضوع الدراسة تم طرح التساؤلات التالية:

1- ماهو دور إستطلاعات الرأي في قياس الرأي العام ؟

2- ماهي التقنيات المعتمدة في سبر الآراء ؟

3- ماهي أسباب تغييب تخصص سبر الآراء في الجزائر ؟

4- ماهي المشاكل و الصعوبات التي يعاني منها سبر الآراء في الجزائر ؟

أهمية البحث: إن دراستنا التي تتمحور حول واقع سبر الآراء في الجزائر تكتسب أهمية بالغة باعتبارها موضوع جديد يلمس العديد من الجوانب المهمة والحساسة. فسبر الآراء تخصص رائد في الدول الأجنبية وتعتمد على نتائج العديد من المؤسسات ذات الطابع المختلفة في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم وتقديم خدماتهم وتطوير منتوجهم وزيادة الجودة. وعدم إهتمام الجزائر بهذا التخصص زاد شعفنا في معرفة واقعه وأسباب غيابه، و في ظل هذا وذاك حاولنا معرفة سبر الآراء، خصائصه، مؤسساته، وعوامل وأسباب تغييبه وعدم الإهتمام به.

أهداف البحث:

إن قيمة البحث العلمي تتحدد بقيمة الأهداف والنتائج التي يرمي إلى تحقيقها فعلى قدر عمليتها،علميتها وخدمتها للفرد و المجتمع تكون قيمة هذا البحث. كما لا يمكن تصور بحث دون وجود أهداف مستقبلية تحكمه، وعليه نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على جملة من الإستفسارات و الأسئلة الجوهرية التي نحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة بشقيها النظري و التطبيقي وندرج أهم هذه الأهداف فيما يلي:

- إكتشاف تخصص سبر الآراء في الجزائر.
- معرفة مدى إهتمام الدولة الجزائرية بمراكز سبر الآراء .
- معرفة مدى تأثير مراكز السبر على الرأي العام وإتجاهه.
- البحث في أسباب تغييب هذا التخصص في الجزائر .
- البحث في غياب أو نقص مراكز متخصصة في سبر الآراء في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع: إن إختيارنا لهذا الموضوع على غيره من المواضيع كان نتيجة أسباب متعددة, فأهمية و حساسية موضوع الدراسة بالنسبة لنا كطلبة باحثين ولبقية الطلبة شكلت الأسباب الكامنة وراء إختيار هذا الموضوع و يمكن أن نعرض الأسباب فيما يلي:

الأسباب الذاتية:

- ✓ الميل إلى سبر الآراء وإهتمامي الكبير بالموضوع ومحاولة فهمه أكثر.
- ✓ الرغبة في كشف الجوانب الغامضة من البحث بموضوعي وتطبيق المنهجية المناسبة .
- ✓ الروح العلمية التي تدفعنا نحو البحث و التقصي وإبتغاء الحقيقة.
- ✓ رغبتني الشخصية في تعميم دراستي المستقبلية في مجال الإعلام و الإتصال.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ موضوع سبر الآراء موضوع شائك لا يتناول كثيرا بالدراسة .
- ✓ قلة أو غياب الدراسات في الإعلام و الإتصال التي تناولت سبر الآراء.
- ✓ المكانة التي تحتلها مراكز سبر الآراء في العالم وضرورة وجودها بالجزائر .
- ✓ حداثة الموضوع نظرا لقلّة الدراسات التي تناولت سبر الآراء على الرغم من الإهتمام الكبير الذي يحظى به هذا الموضوع من مكانة في الدراسات الأجنبية، إلا أنه لا يوجد هذا الإهتمام في الدراسات الجزائرية.

✓ التعرف على واقع سبر الآراء بالجزائر بشكل منهجي وعلمي يعتبر مجالا بحثيا خصبا نظرا لتميزه بالجدّة والأهمية.

تحديد مفاهيم الدراسة: إن أي دراسة أو بحث مهما كان مجالها تتطلب تحديد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالموضوع محل البحث, إذ على الباحث تحديد المعاني تحديدا دقيقا يساعد القارئ المختص أو غير المختص على فهمها وإدراكها بشكل صحيح, وعليه فقد تطلبت هذه الدراسة تحديد ثلاثة مفاهيم أساسية وهي : الرأي العام, سبر الآراء, إستطلاع الرأي.

1- الرأي العام:

التعريف الإصطلاحي: هناك العديد من التعاريف للرأي العام تختلف حسب درجة التركيز, وأيضا مجالا لدراسة. يجمع العديد منها على أن الرأي العام هو محصلة وجهات النظر والمواقف السائدة لدى أفراد مجتمع معين إزاء موضوع يعينهم و يثير الجدل و النقاش بينهم. فالرأي حسب **Jean Stœtze** في "نظرية الآراء

"هو" التعبير عن الرأي الصريح المعلن حول مسألة أو قضية معينة في فترة محددة تسعى لتجميع الأفراد حولها" (Petty and Cacioppo, 1986, p 218).

أيضا هو فكرة، عقيدة أو مذهب لم تبرهن صحته ولم تثبت فرضياته بخلاف الحقائق، تطغى عليه الذاتية والأهواء فيه التعصب أو الموضوعية. أما بالنسبة لمفهوم العام لا نعني به الأشياء التي تتعلق بفرد واحد أو جماعة واحدة بل بأفراد أو جماعات مختلفة وإذا أدمجنا المصطلحين، فالرأي العام هو ظاهرة جماعية للتعبير عن الآراء التي تتعدى رأي الفرد تنتشر بين عدد كبير من الأفراد حول قضية عامة تطرحها وسائل الإتصال الجماهيري (Mendras, 1996, P54) ، أي مجموعة الأفكار والمعتقدات المتداولة بين الناس حول موضوع أو حادثة معينة لم تثبت شرعيتها و لم يتيسر الوقت الكافي للبرهان على أطروحاتها، وتلعب وسائل الإعلام دورا فعالا في نشر وتوضيح هذه الأفكار والمعتقدات نظرا لخصائصها الإتصالية المتمثلة أساسا في السرعة وقدرتها في الوصول إلى عدد كبير من الناس، ويعتبر الرأي العام عامل مهم بالنسبة للعديد من الأنظمة السياسية والإعلامية لأن كلها تستهدف التأثير عليه، وإكتساب تأييده كالأحزاب السياسية والصحافة المكتوبة (Mucchielli، 1988 ،P47).

التعريف الإجرائي: الرأي العام هو مجموعة آراء الأفراد حول موضوع ذي أهمية عامة، أي الآراء التي في مقدورها التأثير على مواقف الأفراد والجماعات وعلى سياسات الحكومات.

2- سبر الآراء :

التعريف الإصطلاحي: نعني بسبر الآراء إستطلاع مواقف الناس في قضية معينة بالإعتماد على عينة منهم، وهو طريقة لجمع البيانات والمعلومات حول رأي مجموعة من الناس في مكان معين و وقت معين عن موضوع محدد، وأصبح من الأساليب والتقنيات المستخدمة بكثرة في مجالات عديدة مثل : الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية .(عميش، د.س، ملخص لسبر الآراء -<https://moodle.univ-chelf.org.dz>)

ويعرف أيضا سبر الآراء على أنه هو ذلك الأسلوب الذي يقوم من خلاله الباحث بدراسة ميدانية حول ظاهرة أو مشكلة يراد حلها أو التنبؤ بها، كما نعرفه على أنه إستطلاع موافقة مجتمع في قضية على عينة منهم، معينة بالإعتماد لكن هذا يتطلب إتباع خطوات، وعلى ضوء هذه الخطوات يحصل الباحث على كل ما يريده أو يهدف إليه سواء كان الهدف معالجة موضوع معين أو التنبؤ بمعطيات مستقبلية. (حوشين، 2020)

محاضرات في مقياس سبر الآراء 3 إقتصاد كمي (<https://mayactivity.Google.com>)

التعريف الإجرائي: سبر الآراء هو التعبير عن الرأي العام السائد بين أغلبية جماعة معينة إزاء قضية ما قد يحدث حولها النقاش بين المعارضين و المؤيدين، فتطرح على الرأي العام للأخذ بالأغلبية. حيث أن الإجماع على قضية وطنية مهما كان نوعها تسمح بوضع قرارات إستراتيجية و مصيرية لإحداث إصلاح أو تغيير معين في ميدان معين سياسي، ثقافي، اقتصادي، إجتماعي.... إلخ. و يحدث هذا كثيرا في الإنتخابات.

3- إستطلاع الرأي:

التعريف الإصطلاحي: لقد تعددت الدراسات المتخصصة التي قدمت تعريفات معمقة لمفهوم إستطلاعات الرأي العام فعلى سبيل المثال يعرفها السيد سعيد بن سلطان الهاشمي بأنها "قياس لآراء عينة من مجتمع ما في وقت محدد إتجاه مسألة عامة يعبرون فيها عن موقفهم بالتأييد أو الرفض وتهدف عملية القياس هذه إلى تحقيق مصلحة عامة". (الهاشمي، 2010، ص46)

كما عرفت الموسوعة الإجتماعية قياس الرأي العام "يتألف من ردود أفعال الناس تجاه عبارات وأسئلة مصاغة بشكل واضح في المقابلات والمحاورات"، كما يعد وسيلة للتحقق من عادات وأولويات الأفراد والجماعات والقياس رغم كونه أداة مصاغة صياغة علمية لا يستطيع أن يكون محايدا ذلك أنه معني بعادات ونوايا إنسانية، كما أن عملية إعداد وطريقة إستخدامه لا تنفصلان عن العلاقات الإجتماعية الجارية وهو مرتبط على نحو وثيق في كل وقت بالسلوك الإنساني و الإختيار الفردي و الوعي الإجتماعي وهو موجه أساسا لمساعدة صناعات السياسات و القرار في المستويات الحكومية و السياسية و الإقتصادية المختلفة (لعزيزي و رابحي، 2014)

التعريف الإجرائي: إستطلاعات الرأي أداة تستخدم من قبل قطاع الأعمال والحكومات والمؤسسات غير الحكومية والأحزاب السياسية بهدف قياس أو تحديد ما الذي يفكر فيه الجزء الأكبر من الجمهور فيما يخص قضايا معينة، حيث تساعد إستطلاعات الرأي في معرفة المعلومات والآراء السائدة وإحتياجات الرأي العام و رغباته.

مناهج الدراسة وأدواتها:

يتضمن هذا الجزء الأطر المنهجية وأدوات البحث التي إعتمدها الباحثة في الدراسة قصد تبيان موضوع واقع سبر الآراء في الجزائر، كما يقدم المراحل المنهجية العامة التي شكلت معالم الجزء الميداني من الدراسة .

1 - المنهج المستخدم في الدراسة : إن أي بحث علمي يستلزم إتباع منهج واضح يتماشى مع موضوع الدراسة، لأن المنهج العلمي هو "الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد، الإجراءات والخطوات المنتظمة التي توجه سير العمل البحثي، وتحدد عملياته حتى يصل الباحث إلى نتيجة" (سمير، 1986، ص 127).

يقوم المنهج على تحديد الأدوات و القواعد المنهجية في العمل البحثي مع إحترام المقاربة و النموذج النظري الذي يضم المفاهيم، الأفكار القائدة، و التفسيرات التي يقدمها لتسهيل العمليات الذهنية التي يحاول الباحث من خلالها بلوغ الحقائق المتوخات في علم من العلوم مع إمكانية تبيانها والتأكد من صحتها لأن المقاربة أو النظرية تمكننا من تبني منطلقات فكرية لترجمة الواقع إنطلاقا من مبادئها ونظرتها للظواهر مع توفير تفسيرات للنتائج المحصل عليها (Robert K, 1997, p 38) ، فهي تتضمن تقسيمات وتمثيلات للواقع المدروس، و في الحقيقة إن بعض المتغيرات لظاهرة ما، لعملية أو بناء تكون لها الأفضلية على حساب متغيرات أخرى، ولأخذ بهذا النوع من التفسير، بمعنى تفضيل بعض المتغيرات على غيرها فإنه ينبغي أن يوضع بناء الموضوع في إطار حدود القدرة التفسيرية للمقاربة (عبد الحميد، 2000، ص 146) ، لذلك يجب التركيز على الملاحظات، الوقائع أو المعطيات الإحصائية، بطريقة تسمح بتصور صلات وظيفية بين هذه الملاحظات ومن ثمة إكتشاف التزامن بين الأحداث أو التباعد بين الإستنتاجات، و أيضا إدراك الميول بالنسبة للطباع والتصرفات.

و المنهج الوصفي يقتضي خطوات وهي كالاتي:

1- المرحلة الإستكشافية: وهي خطوة أولى في البحث حيث تشمل على:

1-1- جمع المعلومات النظرية التي لها علاقة بموضوع البحث، وأهمية كبيرة وهي ما يعرف بالجانب النظري للدراسة.

1-2- مناقشة ذوي الاختصاص والخبرة من الأساتذة والدكاترة الجامعيين حول المعلومات النظرية الملائمة للدراسة.

1-3- مناقشة ذوي الاختصاص والخبرة من الصحفيين بقطاع الإعلام، والأساتذة بقسم علوم الإعلام والإتصال، حول موضوع الدراسة من خلال القيام بمقابلات مع بعضهم وطرح أسئلة حول سير الآراء في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه وفعالية القائمين عليه وأسباب تغييبه بعد فترة قليلة من بروزه باعتبار سير الآراء حسب موريس أنجوس أداة لمساءلة أفراد حول تقييم ما أو نية القيام بعمل معين

كل الصحفيين أربعة (04) حول واقع سير الآراء في الجزائر، وذلك لتحديد الإشكالية بطريقة موضوعية أكثر.

2-مرحلة الوصف المعمق للدراسة : حيث شملت:

1-2- تحديد وصياغة الإشكالية من التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية.

2-2- إختيار وضبط مجتمع البحث وتعيين خصائصه إختيار العينة الممثلة.

3-2- إختيار أدوات البحث المناسبة : المقابلة والإستمارة.

4-2- جمع البيانات المطلوبة بطريقة دقيقة.

5-2- تحليل البيانات وتفسيرها والوصول إلى النتائج.

2- أدوات جمع بيانات الدراسة:

إن إستخدام الباحثين لأي منهج في البحث يستدعي الإستعانة بأدوات و وسائل مناسبة تمكنهم، من الوصول إلى المعلومات اللازمة، والتي يمكن من خلالها معرفة واقع الظاهرة أو الدراسة(عليان،عنييم، 2000، ص81) و بالنسبة لهذه الدراسة فقد أستعين بالأدوات المنهجية الآتية :

1- **المقابلة** : هي عبارة عن تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة (فردية).تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين وهي إما تكون فردية، أو جماعية مقننة أو غير مقننة(أنجوس، 2004، تر: بوزيد صحراوي وآخرون،2004، ص 197) .

وتعرف أيضا بأنها:"علاقة دينامية وتبادل لفظي بين شخصين أو أكثر" . (ملحم، 2002، ص 275) وتجري المقابلة في شكل حوار (حديث) مع المبحوث في موضوع البحث، ويشترط أن يكون الحوار مبوب ومنظم، وهي أنواع :

المقننة والتي يحدد فيها الباحث أسئلة كل محور في المقابلة، وغير المقننة وهي التي لا يضع فيها الباحث الأسئلة ولكن يحدد فقط محاور الموضوع. (زرزواتي، 2002، ص 148)

ولقد تم إجراء مقابلات مقننة محددة فيها أسئلة كل محور مع الصحفيين (مجال الدراسة)، وجاءت

موزعة على الشكل التالي:

1-1-أسئلة فرعية : من 1 إلى 5 تمثل البيانات الشخصية والأولية وذلك لوصف خصائص وسمات المبحوثين، حيث شملت: السن، الجنس، الصحيفة التي يعملون بها، القسم الصحفي الذي يجرون فيه، سنوات الخبرة في مهنة الصحافة.

1-2- أسئلة رئيسية : وتضمنت:

- بيانات خاصة بمدى إهتمام الصحفيين بتخصص سير الآراء في مجال تخصصهم وأي المجالات أكثر استخداما لهذه العمليات .

المحور الثاني: بيانات خاصة بالعوامل المتسببة في غياب هذا التخصص في الجزائر بعد أن كان موجود سابقا.

المحور الثالث: بيانات خاصة بالصعوبات والمشاكل التي تحول دون وجود ونجاح سير الآراء في الجزائر .

2- الإستمارة (الإستبيان) : حيث تعرف الإستمارة بأنها: "أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث،

يجري تعبئتها من قبل المستجيب"، وهي أداة ملائمة للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وهي تستخدم في دراسة الكثير من المهن والإتجاهات وأنواع النشاط المختلفة، فجمع المعلومات من إدراك الأفراد وإتجاهاتهم وأرائهم ومواقفهم يتطلب استخدام الإستمارة للحصول على معلومات كافية ودقيقة (السيد وآخرون، 2003، ص 58) ولقد تم إختيار إستمارة قياس الإتجاه في هذا البحث لجمع البيانات الميدانية اللازمة للدراسة والتي تم تصميمها في ضوء الدراسة النظرية، وزعت على عينة البحث من أساتذة قسم علوم الإعلام والإتصال بجامعة المسيلة وشملت هذه الإستمارة مجموعة من العبارات التي تم صياغتها لتعكس مدى الإهتمام بمعرفة ما يتعلق بسير الآراء وعوامل تغييبه وكذا الشروط اللازمة لإعادة بث هذا التخصص من جديد و الإستفادة منه في جميع المجالات على غرار الدول المتطورة التي تعتمد عليه في دراسة ميولات الجمهور في مختلف مجالات الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، و مستوى هذه الفعالية وعموما جاءت العبارات لتبين ضرورة وجود هذا النوع من التخصصات في الجزائر والعمل على تطوير الأساليب المتعلقة به، وكذا معرفة أسباب عدم الإهتمام به وفتح المجال أمام صحفيين للتكوين في التخصص واكتساب خبرة في إدارة السبر.

وتكونت إستمارتنا الموجهة لعينة الأساتذة من أربعة محاور و في كل محور مجموعة من الأسئلة:

محور البيانات الشخصية للتعرف على خصائص العينة وتحتوي على : الجنس، السن، التخصص، الصفة، الخبرة المهنية.

- المحور الأول: يحتوي على أسئلة بعنوان دور إستطلاعات الرأي في قياس الرأي العام.

- المحور الثاني: يتضمن أسئلة بعنوان تقنيات وأساليب سير الآراء.

- المحور الثالث: يتضمن أسئلة بعنوان غياب تخصص سير الآراء في الجزائر.

- المحور الرابع: يحتوي أسئلة بعنوان المشاكل والصعوبات التي تواجه سير الآراء في الجزائر.

3-أساليب تحليل البيانات:

- إعتمدت الدراسة على أساليب لتحليل البيانات التي جمعت بالأدوات التي تم إختيارها كالآتي:
- عرض البيانات في جداول إحصائية.
- إستخدام التكرارات و النسب المئوية في الكشف عن متغيرات الدراسة بإحصاء إجابات المبحوثين.
- الإعتماد على الجانب النظري في تحليل البيانات وعرض النتائج.

سادسا: تحديد عينة الدراسة.

إن نظام العينات أو عملية المعاينة هو الذي ينظم عملية إختيار العدد المحدود من مفردات المجتمع الكلي الذي يمثل مجتمع البحث.

1-مجتمع البحث:

هو المجتمع الأكبر أو مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة نظرا لأن مجتمع البحث هو مجرد مفهوم يتطلب تعريفه من خلال تعريف إطاره المكاني، الزماني أو البشري، أيضا من خلال الخصائص، السمات، أو دلالات الإنتماء، فإطار العينة يمثل المصدر الذي يختار منه الباحث مفردات العينة إختيارا محددًا ويمثل حدود مجتمع البحث من حيث البدايات، النهايات، بعض الخصائص، والسمات (عبدالحميد، مرجع سابق، ص 130).

مجتمع البحث في دراستنا تمثل في أساتذة قسم علوم الإعلام والإتصال بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة محمد بوضياف -المسيلة- وهم جميع الأساتذة الذين يزاولون مهنة التدريس بقسم علوم الإعلام والإتصال سواء مؤقتين أو دائمين بمختلف تخصصاتهم وبتعدد سنوات خبرتهم البالغ عددهم ستة وستون (66) منهم اربعة وثلاثون (34) دائم وتسعة وعشرون (29) مؤقت بتعداد تسعة وثلاثون (39) أستاذ وأربعة وعشرون (24) أستاذة باستثناء أربع (04) أساتذة في حالة إستداع وواحدة في عطلة مرضية.

2-عينة الدراسة :

العينة هي عبارة عن عدد محدود من المفردات التي يتعامل الباحث معها منهجيا ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة، يشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص، و السمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع. فالمفردة هي الوحدة في هذه العينة، التي تمثل العدد من الأساتذة في دراستنا هذه، وقد قمنا باعتماد العينة العمدية، التي تعرف أيضا تحت أسماء متعددة مثل العينة الغرضية،

العينة القصدية أو العينة النمطية (عبد الحميد، مرجع سابق، ص131)، وهي العينة من أسماء الصحف، البرامج، الأعداد، والأيام التي يلجأ الباحث إلى إختيارها تبعاً لمواصفات معينة و محددة مسبقاً لأن هذا النوع من العينات تفرضها طبيعة الدراسات الإعلامية التي تهتم بالوسائل الإعلامية واتجاهاتها طبقاً للتقسيمات، و التصنيفات العمدية، وتعتبر مرحلة من مراحل تحديد العينة في إختيار الأسماء من بين المصادر، أي إختيار مفرداتها بطريقة تحكيمية لا مجال فيها للصدفة، بل يقوم هو شخصياً باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات وبيانات لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث و لعناصره الهامة، التي تمثله تمثيلاً صحيحاً، وبالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداتها بطريقة مباشرة (عبد الحميد، 1985، ص103)، لذا يقوم باقتناء هؤلاء الأفراد مباشرة لتشكيل العينة القصدية للدراسة.

وتعتبر مرحلة من مراحل تحديد العينة في إختيار الأسماء من بين المصادر، أي إختيار مفرداتها بطريقة تحكيمية لا مجال فيها للصدفة، بل يقوم هو شخصياً باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات وبيانات لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث و لعناصره الهامة، التي تمثله تمثيلاً صحيحاً ، وبالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداتها بطريقة مباشرة (Angers, 1997, p237) ، لذا يقوم باقتناء هؤلاء الأفراد مباشرة لتشكيل العينة القصدية للدراسة.

في دراستنا أخذنا العينة كاملة ممثلة لأساتذة قسم علوم الإعلام والإتصال بجامعة محمد بوضياف-المسيلة- البالغ عددهم 64 أستاذاً بإستثناء أربع أساتذة في حال إستيداع وأستاذة في عطلة أمومة . لكن لم نلقى تجاوباً سوى من 31 مفردة، وذلك بسبب تزامن توزيع إستمارة دراستنا مع فترة الإمتحانات . شملت عينة الدراسة 31 أستاذاً من قسم علوم الإعلام والإتصال بجامعة المسيلة.

مجالات الدراسة:

تتضمن مجالات الدراسة الجانب المكاني، الجانب الزماني، والبشري، حيث يعد تحديد هذه الأطر شيئاً مهماً في صياغة النتائج:

-المجال المكاني: أجريت الدراسة في ولاية المسيلة وبالتحديد في جامعة المسيلة.

-المجال البشري: في موضوع دراسة بحثنا مجموعة من أساتذة علوم الإعلام والإتصال جامعة المسيلة ، حيث قمنا بأخذ عينة قصدية لتمثل في 31 مفردة.

-المجال الزماني: الدراسة كانت خلال السنة الدراسية 2022/2021 وكانت الإنطلاقة في الجانب المنهجي بعد الموافقة على الموضوع إبتداءً من جانفي 2022، والإنطلاقة الفعالة للدراسة بدأت منذ ضبط العينة ومعرفة وملائمة ووضوح أسئلة الإستبيان قبل توزيعها مع موضوع الدراسة، وأما الدراسة الميدانية النهائية

المتتمثلة في توزيع إستمارة الإستبيان وتفرغ البيانات وإستخلاص النتائج فكانت من يوم: 2022/05/15 إلى غاية 2022/06/14.

الدراسات السابقة : نظرا لحدثة الموضوع لم أوفق في إيجاد ولا دراسة سابقة.

9- صعوبات الدراسة:

- غياب خلفيات ودراسات سابقة حول الموضوع.
- قلة المراجع في ميدان سير الآراء و ندرة البيانات وتناثرها أحيانا.
- عدم إستجابة المبحوثين في الإجابة على أسئلة الإستمارة.
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية عن الموضوع.

الإطار النظري

الفصل الأول:

الرأي العام

واستطلاع

تمهيد :

يلعب الرأي العام دورا مهما في جميع نواحي الحياة التي تم المجتمع، وماله من علاقة تأثير وتأثر بوسائل الإعلام المختلفة في تشكيل الرأي العام نحو القضايا والمشكلات المختلفة، التي تواجه المجتمع، وهذا يتوقف على أهميتها له.

وعرفت العقود الأخيرة تطورات وتحولات عالمية متسارعة، شملت كافة المجالات مما أدى إلى تعاظم أهمية البحث العلمي في مختلف الميادين، ومنها إستطلاعات الرأي العام وقياس توجهاته لما يكتسبه من أهمية بالغة في مختلف القضايا والمجالات التي باتت تؤثر بشكل كبير على صياغة التحولات العالمية بمختلف توجهاتها. أصبح مصطلح الرأي العام من أكثر المصطلحات رواجاً بين الباحثين و الأكاديميين نظراً للمركزية التي باتت يشكلها في صياغة الإتجاهات العامة، و التأثير على تطور القضايا الحاسمة في البلدان و المتعلقة بالتطورات السياسية و الإقتصادية و الأمنية.

المبحث الأول : الرأي العام .

المطلب الأول : نشأة الرأي العام .

إن الرأي العام كظاهرة وليس كمصطلح قديماً قدم البشرية ويظهر ذلك من خلال الآثار السومرية والبابلية والفرعونية والأشورية التي تعتبر كدليل على وجود الرأي العام في تلك الفترات، من خلال الإهتمام بعقد مجالس الشعب والمؤتمرات (إمام، دس ، ص91).

ويرجع تاريخ ظهور الرأي العام كظاهرة موجودة في المجتمعات القديمة إلى المدينة الإغريقية القديمة في أثينا واسبرطة وغيرها، فقد كانت تعبر عن الرأي العام من خلال المناقشات التي كانت تهتم بالقضايا العامة وتعبير الإهتمام إلى حق المواطنة فقد كانت كلمة الأغلبية هي العليا، وإن لم يعبر عن كلمة الرأي العام بمقصودها الحالي إلا أن أرسطو وأفلاطون كانوا كثيراً ما يتحدثون عن الرأي العام الجماهيري. (بدر، 1998، ص41) كما أن المجتمعات اليونانية لم تكن تخلو من أماكن مخصصة للقاء الشعب وعرض القضايا العامة، حيث كانوا يشاركون بأرائهم ويتناقشون حولها لترجح الكفة للرأي السائد.

وبالمدن اليونانية تجسد مفهوم الرأي العام من خلال تلك الإجتماعات التي كانت تعقد لمناقشة كل المجالات وتتخذ القرارات في إجتماع جمعية المواطنين بأغلبية أصوات المواطنين وكانت لها السلطة الكاملة و المطلقة فكما قال أرسطو " كانت تفعل ما تشاء و لا يحكمها إلا صوت الأغلبية." (بدر، مرجع سابق، ص42).

كما كان للفلاسفة والمفكرين اليونانيين التفكير في مفهوم الرأي العام حيث أدركوا معناه ومدلوله وآرائهم لازالت لحد يومنا هذا مجالاً لإهتمام الباحثين (حاتم، 1973، ص 60) فأرسطو مثلاً قسم المستمعين و الذين كانوا يمثلون الرأي العام في تلك الفترة، حسب السن إلى شباب و رجال وكبار السن، ثم يقسمهم حسب ما يسميه ظروف الحظ وهي عنده الأصل، الثروة والقوة ولكل مجموعة مميزات (الغنام، 1977، ص 261).

ولم يكن اليونانيون هم فقط من أولوا الإهتمام للرأي العام كمجال للإهتمام بشؤون المجتمع، فقد عرفتة أيضاً الحضارات على مر العصور فالرومان أيضاً تحدثوا عن الآراء الشائعة ووصلوا إلى مفهوم صوت الجمهور، أو صوت الشعب (محمد الجبور، 2010، ص 16) ورغم أنه في هذه العصور لم يكن مصطلح الرأي العام واضحاً وظاهراً كما في يومنا هذا إلا أن الممارسات التي سادت في مختلف هذه العصور كانت توحى بأهمية الرأي العام، وإحتزام رأي الأغلبية و رأي الشعب كان له في مختلف هذه العصور دور في الحكم. أما في العصور الوسطى، لم تكن له تلك الأهمية بالنظر إلى السيطرة المطلقة للحكام والمعتقدات الدينية، وأشار الباحثون إلى أن هناك مفهوم يشبه الرأي العام ظهر عند المسيحيين، يعبر عنه بعبارة الإتفاق العام والتي كان يستخدمها أنصار البابا ضد خصومهم للتعبير عن التقاليد السائدة والإتجاهات العامة للرأي العام في المناطق المتنازع عليها (إمام، 1976، ص 202) أي أن هذا المصطلح كان موجه فقط لخدمة مصالح الكنيسة للتمكن من أعدائها. ولقد كان الخلفاء المسلمون يعنون عناية كبيرة لمعرفة أحوال الرعية وإتجاهات الرأي العام فيها ولا شك أن العالم الإسلامي، قد عرف الشورى التي تنطوي على الإعتراف بالرأي العام وشاورهم في الأمر وأمرهم شورى بينهم ولقد كان عمر بن الخطاب يتولى بنفسه دراسة الرأي العام عن طريق الإتصال بعامة الشعب والإستماع إلى آمالهم وآلامهم، كما أن عبارة معاوية المشهورة والتي كان يقول فيها أن بينه وبين الناس شعرة لا تنقطع إذا أرخوها أشدها وإذا شدوها أرخيتها فإنها تدل على الإهتمام برأي الجمهور (جبار، 2015، ص ص 104-105).

ولقد ظهر تعبير الرأي العام بالمفهوم الحديث مع الثورة الفرنسية في القرن 18 على لسان وزير المالية لويس السادس عشر جاك نيكير، وذهب آخرون أن تعبير الرأي العام ظهر في إنجلترا في مطلع القرن الثاني عشر على لسان رجل الدولة والكاتب المشهور سالزبوري منذ عام 1911 (البرصان، د.س، ص 51) وعلى العموم فقد عمت أوروبا من مطلع القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر حركة فكرية شملت كل الميادين وتطرق الفلاسفة والمفكرين إلى قضايا تدور حول الرأي العام والسلطة والمعرفة وشرعية السلطة

وأصول الحكم و العدالة وحقوق الإنسان ومن أبرز هؤلاء المفكرين والفلاسفة، جون جاك روسو، وجون ستيوارت ميل، حيث أكدوا على ضرورة إحترام الحكومة للإرادة العامة التي تنطوي بشكل من الأشكال على ظاهرة الرأي العام، كما أكد ستيوارت ميل على أهمية حرية الرأي وأنه إذا كان رأي واحد فقط مخالف لآراء العالم كله فلا يحق للعالم إسكاته (رضا و محمد عمار، 1998، ص 15).

وفي القرن 19 ومع حدوث الثورة الصناعية إنتقل الإهتمام بالفكر السياسي من فرنسا إلى إنجلترا، حيث سادت الفلسفة النفعية لجيرمي بينتام و القائمة على أكبر سعادة لأكثر عدد من الشعب وهذه السعادة، يحصل عليها الفرد بمفرده دون حاجة لتوجيه النخبة له لما يليق وما لا يليق أي أنه أضاف للجانب العقلاني للرأي العام الجانب الفردي وهو الوصول إلى السعادة (توفل، تر، لبنى الريدي، 1996، ص 120). وفي نهاية القرن التاسع عشر وضع الرأي العام بشكل كبير تحت التحليل في الدراسات التجريبية والتي ميزت العلوم الإجتماعية النامية، فقد كان الكتاب متأثرين بالقوة الجديدة للرأي العام (مجاهد، 2004، ص 19). وفي القرن العشرين ومع تطور وسائل الإتصال الجماهيري زاد الإهتمام بالرأي العام وظهرت قوة تأثيره على الحكومات وخاصة بعد الحربين العالميتين وأصبح بذلك علما بذاته، يدرس في المعاهد والجامعات الأمريكية والأوروبية، كما تم إنشاء معهد لقياس الرأي العام سنة 1937 بالولايات المتحدة الأمريكية وهو معهد غالوب والذي كان أول معهد لسبر الآراء ولحقته في ذلك عدة معاهد في أوروبا (حجاب، 1998، ص 29).

المطلب الثاني : خصائص الرأي العام .

- الرأي العام هو نتاج عملية تنصرف فقط على المواقف والظواهر الإجتماعية والسلوك الإرادي، فالإنطباعات وردود الأفعال حول المواقف و الطبيعة مثلا كالكوارث لا يمكن أن تكون رأيا عاما (التهامي، 1974، ص 17).
- الرأي العام هو محصلة بنائية متتالية المراحل لا تجري بمعزل عن أوضاع المجتمع وظروفه فهذه العملية بمراحلها المتتالية تتضمن كثيرا من التفاعلات المختلفة التي تبدأ بملاحظات تكوين الرأي العام، ثم التعبير عنه وتنتهي بطرح نتائجه السياسية وما يترتب عليها من ردود أفعال (سلامة علي، 2010، ص 26).
- الرأي العام يمثل سلوكا كامنا في بعض المواقف وظاهرا في بعضها وقد يكون مجرد وجهات نظر أحيانا وقد يكون تعبيراً صريحاً لفظياً وحركياً في أحيان أخرى (إمام، مرجع سابق، ص 263).

- إن الرأي العام رغم أنه تعبير إرادي إلا أنه إستجابة لمثيرات معينة فقد يكون الرأي العام مستمرا أو غير مستمر وقد يكون مؤسسا على الترشيح و التعقل الذي يقوم به الزعماء و المفكرون وقد يكون لتقليل أثر دافع أو رغبة لم تتحقق، للتخفيف من حدة خيبة الأمل (يماني العوض، 2007، ص 197) .
- ضرورة توفر الحرية ومعرفة المعلومات والمناقشة بعيدا عن الترهيب لكي نستطيع الحديث عن وجود رأي عام. (رضا و محمد عمار، مرجع سابق، ص 26-27). كما أن هناك بعض الخصائص التي يتعلمها الجمهور من خلال عملية التنشئة الإجتماعية و السياسية في المجتمع وهي :
- الثبات والتقلب** : يعتبر الرأي العام ظاهرة متغيرة، فنادر ما أن يثبت الناس على حال واحدة فالرأي العام يبدو غير ثابت ومتغير، لكنه في حقيقة الأمر مستقر داخل إطار أوسع من الإتجاهات الداخلية التي توجه سلوكياته و أعماله المختلفة، وكذلك مستمر وثابت ضمن إطار أوسع من التوجهات العامة السائدة فيه.
- التبرير** : و هو العملية التي يقوم بها المجتمع على الجانب النفسي في حالة القلق والخوف والمشاكل بتقديم أهداف أخرى بديلة تخفف عليهم وطأة القلق والخوف والتي تكون متأصلة في المجتمع (عدلي العبد، 2002، ص 126) ، وهناك آليات للتبرير السيكولوجي وهي السبب العارض، تحفيز الهدف، إرجاع الفشل إلى تضافر الآخرين ضد الجماعة.
- **الإبدال** : وهو إستبدال هدف صعب بهدف سهل، أي تحول الرأي العام نحو قضايا من السهل الركود مواجهتها وإتخاذ مواقف وأحكام بشأنها، فمثلا عندما ساءت الأحوال الإقتصادية في فرنسا بسبب الركود الإقتصادي تعالت الأصوات المناهضة للمهاجرين من العالم الثالث وانتشرت الحركات العنصرية المتطرفة المعادية لهم (رضا و محمد عمار، مرجع سابق، ص 28)
- التعويض**: ويقصد بذلك قيام المجتمع الذي يتعرض لنوع معين من الأزمات ولا يستطيع حلها إلى تعويض هذا النقص من خلال إبراز صفات أخرى كالثورة و التاريخ باعتباره تاريخ مشرف و ذو أهمية و هو ما نجده كثيرا في دول العالم الثالث وذلك لصرف النظر على المشاكل و الأزمات (بوعلي وآخرون، 2009، ص 168).
- الإسقاط** : وهو تفسير أعمال الغير، بحسب ما يدور في أنفسنا وبحسب ما تتبنى من أفكار ومبادئ (حاتم، 1983، ص 124)
- التقمص**: وهو أن تأخذ صفات الآخرين وتنسبها لنفسك، فبعد حرب 1976 مثلا أخذ الرأي العام يدعو إلى التشبث بالمقاومة التي تخوضها الفيتنام ضد الأمريكان أي تقمص شخصية الشعب الفيتنامي لمواجهة

العدوان والهزيمة التي حلت بالدول العربية (رضا، محمد عمار، مرجع سابق، ص 29)

المطلب الثالث: عوامل تشكيل الرأي العام .

يخضع الرأي العام إلى عدة عوامل تؤثر في تكوينه منها على وجه الخصوص، النظام السياسي و وسائل الإعلام و القادة و الزعماء و الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة و الأسرة والدين وغيرها . و هذه العوامل و إن كانت متشابكة و متداخلة فيما بينها، فإنها تتفاوت في أهميتها و دورها في تكوين الرأي العام من مجتمع إلى آخر.

1- النظام السياسي :

مهما اختلف الخط الفكري للنظام السياسي القائم في دولة من الدول، فإنه يؤدي دورا هاما في تكوين الرأي العام . فالمواطن في عصرنا هذا يقع تحت الهيمنة الكاملة للتوجهات السائدة في النظام السياسي . فالحكام يعملون بواسطة الوسائل التي يتحكمون فيها و خاصة الإعلام و الدعاية على تغيير مواقف المواطنين و آرائهم على نحو يخدم الخط السياسي الذي يتبعه الحكام (سكري، 1991، ص 29)

فإذا كانت السلطة تسير وفق القانون و الدستور، فإن الرأي العام يصبح المصدر الأساس للسلطة و خاصة التشريع و بالتالي فإن موقفه هو الذي يوجه سياسة هذا النظام . و أما إذا كانت هذه السلطة مطلقة، فإنها لا تتيح فرصة للرأي العام بأن يعبر عن أفكاره و يؤدي مسؤوليته في حرية، و هكذا فإنه لا يعبر عن سياسة الحكومة (بدر، 1973، ص ص 36، 41).

2- وسائل الإعلام.

تعتبر وسائل الإعلام من البديهيات في مجال الرأي العام، لأن الفرد متعلما كان أو أميا، تجده يطالع أو يقرأ جريدة أو يسمع الراديو أو يشاهد التلفاز لذلك فإن البحث في الرأي العام يرتبط دوما بدراسة هذه الوسائل والتي أخذت حيزا هاما في مجتمعات العالم وخاصة المجتمعات الصناعية، وأصبحت عنصرا فاعلا في التطور الاجتماعي والسياسي (سكري، مرجع سابق، ص 30) وهذا ما جعل عملية فهم الظاهرة يستدعي تحليلا معمقا لها. وتزداد أهمية وسائل الإعلام خاصة أثناء الأزمات بسبب إهتمام الناس البالغ بها وتتبع سير أحداثها، ولذلك فإن التطور السائد سوف يمس شريحة واسعة من الناس (Lazar, 1996, pp. 45-46) ومع هذا التطور الهائل لوسائل الإعلام، أصبحت الحكومات تتحكم فيها أكثر فأكثر لعرض سياساتها ومشاريعها، وهي بذلك تدفع المواطن من حيث لا يدري إلى تكوين رأي عام يتلاءم مع الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها. واختلفت الدول والحكومات في مقدار هذا التحكم والسيطرة على وسائل الإعلام وفقا لطبيعة

الأنظمة السائدة. وإختلفت مضامين هذه الوسائل. وأهدافها، فبينما تستخدمها النظم الديمقراطية لتوعية شعوبها وبث وعي سياسي وحس وطني لديها، وإعلامها بكافة الحقائق لصناعة رأي عام حقيقي واقعي، فقد تستخدمها أيضا الأنظمة الديكتاتورية لتكوين رأي عام مؤيد لسياستها ومنع الآراء المعارضة وتظهر فقط الرأي المؤيد للسلطة. ويصبح بذلك هو الرأي العام الرسمي لها كما في أوروبا (حجاب، مرجع سابق، ص 29).

3 - القادة والزعماء:

يقوم الزعيم أو القائد بدور مهم في حياة الناس وآرائهم خاصة، في الفترة التي نحن بصدد دراستها إلا أن هذا الدور بدأ يتلاشى تدريجيا في كثير من البلدان ومن بينها فرنسا (سكري، مرجع سابق، ص 31). يعتبر الزعماء من العوامل الهامة في تكوين الرأي العام والتأثير فيه، فالزعماء غالبا ما يمتازون بالقدرة على معرفة توجه الرأي العام ومعرفة مشاعر وإحساسات الناس، ولذلك نجد الزعيم الناجح هو الذي يتكلم دائما في موضوعات هي من أحاسيس الرأي العام أو في مشكلات تشغل بال الناس وحينما يصل الزعيم إلى درجة يكون فيها محبوبا من الشعب فإنه يصبح أداة قوية في تغيير إتجاهات الناس والتأثير فيهم وتكوين الرأي العام. (أبو زيد، 2011، ص 123)

4 - الجماعات الضاغطة:

ليس هناك رأي عام بدون نشاط معين يعكس أو يمثل جماعة أو عددا من الجماعات. لقد أثبتت البحوث و التجارب العلمية أن الفرد يتأثر بإتجاهات الجماعة التي ينتمي إليها وتعتبر الجماعات الضاغطة من بين أهم الجماعات التي تتكون منها المجتمعات الحالية، والمقصود بالجماعات الضاغطة، التنظيمات النقابية والطلابية وجمعيات حقوق الإنسان وصغار التجار والحرفيين وحماية الطفولة وحماية البيئة والجمعيات الدينية وغيرها. إذا تضم هذه المجموعات فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعات أو أفراد (رضا و محمد عمار، مرجع سابق، ص 134).

ثم إن بعض هذه الجماعات بعيدة عن أطر النشاط الحكومي وبعضها الآخر لها إتصال مباشر بالنشاط السياسي. وقد تسعى هذه الجماعات للضغط على السلطة التشريعية أو السلطات العامة في سبيل تحقيق أغراضها. وترجع هذه التسمية إلى تأثير هذه الجماعات أو الضغط الذي تمارسه على الرأي العام في تبني أهدافها وتوجهاتها، والضغط على السياسة العامة للبلاد أو الحكومة (بدر، مرجع سابق، ص 236).

إن إختلاف وظائف الجماعات الضاغطة ودرجة تأثيرها من بلد إلى آخر يعود إلى طبيعة النظام السياسي و الدستوري، وصلتها بالحكومة وكمية مصادرها المالية ونوعها. وهكذا فإن جماعات الضغط تصنع و تكون الرأي العام وتوجهه وتؤثر فيه.

5- الأحزاب السياسية.

يقصد بالحزب بصفة عامة، جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم والسلطة، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين، متفق عليه بين أعضائه، وتقوم الأحزاب بالتأثير أو التحكم في المؤسسات الإجتماعية (بدر، المرجع نفسه، ص 247) لقد أصبحت الأحزاب معاهد تنظيمية يتم فيها إعداد البرامج و الخطط لتوجيه السياسة العامة للبلاد، وحشد تأييد الجماهير حول هذه السياسة وهذا النهج، وهكذا تكون رأيا عاما حول أهدافها و تصوراتها.

إن الأحزاب السياسية هي العمود الفقري للنظم الدستورية البرلمانية، وهي التي تربط الرأي العام بأداة الحكم و تعمل على تحقيق أماني الشعب. و تعمل الأحزاب على كسب أكبر عدد من الأنصار في أوساط الشعب وخاصة أثناء المعركة الإنتخابية، حيث يتم اللجوء إلى الرأي العام. و تعتمد الأحزاب في حشد التأييد خاصة على أسلوب الدعاية المضمونة قانونا في النظم السالفة الذكر، عن طريق الحملات و الخطب و المبادرات الخيرية وغيرها (معاش، 2019 ، ص 65).

ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية إلى مجموعتين، أحزاب اليمين و أحزاب اليسار، وكل منهما يتكون من أحزاب تكون أما متطرفة، أو معتدلة. فأحزاب اليمين تتبنى أفكارا رأسمالية محافظة، هدفها الدفاع عن الثروة و المكتسبات، وأحزاب اليسار تعتمد على الأفكار الاشتراكية و الشيوعية (البرصان، مرجع سابق، ص 60) و الأحزاب السياسية تحرك تيارات الرأي العام و تستعمل من أجل ذلك وسائل الإعلام و اللقاءات والندوات الفكرية (سكري، مرجع سابق، ص 202).

وإذن فإن هدف هذه الأحزاب ووظائفها هو التأثير في الرأي العام و توجيهه لمصلحتها، من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في إدارتها

المطلب الرابع : أنواع الرأي العام ووظائفه.

أولا: أنواع الرأي العام : يقسم الرأي العام إلى أنواع وفقا لمجموعة من المعايير أهمها ما يلي :

1- وفقا للمعيار المكاني: وفقا لهذا المعيار يصنف الرأي العام إلى مايلي:

1-1- الرأي العام المحلي : وهو الرأي السائد في منطقة معينة ويرى بعض الباحثين أن للمجتمع المحلي

خصائص تختلف عن خصائص المجتمع الوطني أهمها : الإنتماء، الصغر، التجانس و الإكتفاء الذاتي (سراج، 1986، ص12) .

1-2- الرأي العام الوطني : ويرتبط هذا النوع من الرأي العام بالوطن والدولة ويتميز بكونه متجانس أي أنه يملك خلفية من التراث والتقاليد، رغم الصراعات التي يمكن أن تنشأ داخل الدولة، كما يمكن التنبؤ به وبأبعاده، كما أنه يعالج المشاكل الوطنية بالدرجة الأولى (محمد حسين، مرجع سابق، ص63) .

1-3- الرأي العام الإقليمي : وهو الرأي العام السائد بين مجموعة من الشعوب المتجاورة جغرافيا وفي فترة زمنية محددة تجاه قضية معينة أو أكثر يحدث فيه الجدل و النقاش و تمس مصالحها المشتركة و قيمها الإنسانية الأساسية ويقوم على مجموعة من القواعد منها المصلحة المشتركة، الإرتباط التاريخي، تقارب العادات و التقاليد وتشابه الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و وحدة اللغة و الثقافة.

1-4- الرأي العام العالمي: وهو الرأي العام السائد بين أغلبية شعوب العالم في فترة زمنية معينة حول قضية أو أكثر يحدث حولها الجدل و النقاش، و تمس المصالح المشتركة لهذه الشعوب أو القيم الإنسانية الأساسية لها، وتعتبر الرأي العام العالمي من أهم القوى و المرتكزات التي تؤثر بشكل فعال في توجيه سياسته (عامر، 2002، ص 29)

2 - وفقا للمعيار الزمني : وفقا لهذا المعيار يصنف الرأي العام إلى ما يلي:

1-2- رأي عام مؤقت : وهو رأي عام ينشأ نتيجة حادث عارض ويزول بسرعة فور زوال الأسباب التي أدت إلى ظهوره وقد يدوم ساعات، ثم يزول وقد لا يتكرر الرأي الذي ينشأ بفعل زلزال أو إغتيال.

2-2- الرأي العام اليومي : و هو رأي عام متحرك يرتبط بتطورات سياسية أو اقتصادية متحركة، حيث تؤدي وسائل الإعلام دورا فاعلا في تشكيل هذا النوع من الرأي العام (رضا و محمد عمار، مرجع سابق، ص 39) .

2-3- الرأي العام الدائم : وهو الأكثر شيوعا والذي تعمل فيه العوامل المختلفة ويسري القواعد الأساسية للرأي العام ويتصل إتصالا قويا بأشياء الثابتة كالدين والأخلاق والعادات والتقاليد ويشترك فيه الأغلبية، يمتاز بالإستقرار ولا تؤثر فيه الحوادث الجارية أو الظروف الطارئة إلا نادرا (عدلي العبد، 2006، ص 23)

3 -وفقا لمعيار قوة التأثير:

1-3- الرأي العام القائد : ويسمى أيضا الرأي العام النشط ويمثل هذا النوع من الرأي العام، صفوة المجتمع من القادة والمفكرين والعلماء وتعد هذه الفئة في المجتمع قليلة لكنها قوية التأثير وهي التي تقود المجتمع

وتوجهه في جميع النواحي السياسية و الثقافية والإجتماعية، وهم يفرضون ويكرسون آرائهم في المجتمع ويسخرون من أجل ذلك الموارد المتاحة. (حجاب، مرجع سابق، ص33)

3-2- الرأي العام القارئ أو المثقف : يتكون من أواسط الناس ثقافة، وتقل ثقافتهم عن الفئة الأولى أي الصفوة، ويختلف حجم هذا الرأي حسب درجة التعليم في المجتمع، وهو رأي يؤثر فيما هو أقل منه درجة من حيث الثقافة والتعليم و يتأثرون بوسائل الإعلام و الدعاية بدرجات متفاوتة حسب مستوى نضجه وقد تؤثر فيه بقدر محدود. (محمد حسين، مرجع سابق، ص24)

3-3- الرأي العام المنساق : ويمثل رأي السواد الأعظم من الناس فهؤلاء يكونون عرضة لتأثير وسائل الإعلام ويتقبلون ما ينشر ويداع دون تمحيص أو تدبر ويكونون عرضة لحمالات الدعاية. (مراد، 2011، ص82)

4 -وفقا لمعيار الظهور:

4-1- الرأي العام الظاهر : وهو الرأي العام المعبر عنه وينشر هذا الرأي ويتجسد في الدول ذات الطابع الديمقراطي و التي تميزها الحرية الكاملة لوسائل الإعلام في الوصول إلى مختلف المعلومات وتناقيلها ويتكون نتيجة وجود أحداث تشغل إهتمام الجمهور فيكون رأيا حولها. (محمد حسين، 1984، ص140)

4-2- الرأي العام الكامن : وهو الرأي العام الضمني غير المعبر عنه وينتشر هذا النوع من الرأي العام في الدول ذات الحكم الشمولي، والإعلام الموجه و الذي يخشى فيه الأفراد الإدلاء بآرائهم حول مختلف القضايا والأحداث. (عدلي العبد، مرجع سابق، ص24)

5 -وفقا لمعيار التواجد: وينقسم إلى

5-1- رأي عام موجود بالفعل : وهو الرأي العام الموجود نتيجة لبعض الأحداث تظهر تأثيراته في بعض التعليقات والمناقشات.

5-2- رأي عام متوقع وجوده : وهو الرأي العام، الذي لم يكن موجودا أصلا لكن يتوقع وجوده عقب بعض الأحداث و المشاكل وتلعب مراكز بحوث الرأي دورها في التنبؤ بالرأي العام المتوقع. (عدلي العبدو عدلي العبد، 2007، ص16)

6-وفقا للتقسيم الكمي : وينقسم إلى:

6-1- رأي الأغلبية : وهو الرأي الذي يمثل عن ما يزيد عن نصف الجماعة وهو تجميع وتكرار الرأي الشخصي لأغلبية الجماعات الفاعلة. (محمد حسين، 1997، ص44)

6-2- رأي الأقلية : و هو رأي ما يقل عن نصف الجماعة ويعبر عن رأي طائفة من الناس لا يستهان بها فقد يكون منهم بعض الأكفاء الذين لهم تأثير في القضايا المثارة بعلمهم لا بانتمائهم الحزبي.

6-3- الرأي الإئتلافي : وهو رأي مجموع الأقليات المختلفة في إتجاهاتها والتي تجمعت لتحقيق هدف معين تحت ظروف خاصة وهو ليس وليد المناقشة وإنما نتاج عوامل خارجية عارضة ومتى زالت الأسباب يزول هذا الرأي.(عدلي العبدو عدلي العبدو، مرجع سابق، ص15)

6-4- الرأي الساحق أو الرضا العام : وهو حالة من الإتفاق تصل إليها الجماعة أو أغليبتها الساحقة وهو يس رأي الأغلبية وإنما رأي قريب من الإجماع ويقترّب من العادات و التقاليد و الأعراف(المشافية، 2012، ص 30)

ثانيا: وظائف الرأي العام: يقصد بوظيفة الرأي العام هي ما يمليه الرأي العام من مقاصد وأهداف أو برامج وتفضيلات حيث تحدد المهام المنوطة بالرأي العام في المجالين التاليين:

-وظائف الرأي العام في المجال السياسي : يعد الرأي العام إحدى القوى السياسية الفعالة داخل الوجود السياسي من خلال تحديد طبيعة الممارسات السياسية.

1 -التأثير على القرار السياسي : من خلال إعتتماد مبدأ الديمقراطية التي تعني سلطة الشعب لذلك فإنه من المفترض أن القرارات الهامة في الدولة تنبني على الرأي العام.

2 - التأثير على الإنتخابات : تسمح عمليات الإنتخابات بإختيار القيادات السياسية في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام و يمارسون السلطة في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام.

-التأثير على الحكم : من خلال رسم الخطط والمشاريع السياسية للقادة السياسيين.

-إنجاح خطط الدولة : حيث يعمل الرأي العام على إنجاح خطط الدولة في التنمية الشاملة كما يقوم بدور في إحباطها إذا لم تتمكن من إقناعه بتوجهها لذا تسعى الدولة إلى دعوة الناس للمشاركة في وضع هذه

الخطط وتنفيذها إذ أن نجاحها يعتمد وبشكل كبير في خلق رأي عام مساهم ومتفاهم ومشارك معها

3 - تحديد ملامح السياسة الخارجية : حيث أن له دور هام في هذا، من خلال الضغوط التي يمارسها على الحكومة، حيث أن الجهة التي تضع السياسة الخارجية لا بد وإلى حدود معينة أن تأخذ في إعتبارها رغبة الشعب أوعلى الأقل تقدير ما يمكن تقبله.

4 - التحديث السياسي: أي التنمية السياسية من خلال تطوير الهيكل المؤسسي و الآلية اللازمة و القدرة

على إستيعاب التقاليد الجديدة التي تخلقها حركة التغيير الإجتماعي حيث يساهم الرأي العام في التعجيل بهذه العملية.

5 - إصدار القوانين والتصديق عليها : حيث أن القوانين ما هي إلا تعبير عن رغبات الرأي العام وضمنان للنظم الإجتماعية و المثل الأخلاقية التي يؤمن بها الجميع ويسعون إلى تحقيقها، وكذلك عندما تصدر السلطات قوانين جديدة فإنها تأخذ مكانها كموضوع يشغل الجماعة ويتكون حولها رأي عام مؤيد أو معارض لذلك من الضروري التمهيد لصدور القوانين بتهيئة الأذهان لها ومحاولة التأكد من وعي الرأي العام بفائدتها والغرض الحقيقي منها، كما حدث في مصر عام 1977 عندما قررت الحكومة رفع الأسعار واضطرت بعد ذلك إلى خفضها إلى ما كانت عليه نتيجة لعصبية الرأي العام، فهذا يؤكد على مدى قوته لإلغاء القوانين (عدلي العبدو عدلي العبد، مرجع سابق، ص 46)

-الوظائف الإجتماعية للرأي العام:

1-وظيفة الرقابة الإجتماعية : تتمثل في المحافظة على العادات و التقاليد و القيم الموجودة في المجتمع، وما يتضمنه من المعارضة الظاهرة أو الكامنة لأي تصرف لا يتفق وعادات المجتمع لهذا يحرم الرأي العام القيام بأفعال تتنافى و أوامر الشرع و حرمت الناس، بل ويفرض الرأي العام على الغرباء نفسه حينما يعيشون تحت مظلة هذا المجتمع . ومن خلال هذا يحافظ الرأي العام على المثل و القيم الأخلاقية في المجتمع فهو الذي يوجه تيار اللوم و التحفيز تارة و التكريم و التشريف تارة أخرى حسبما يكون المسلك متفقاً عليه أو غير متفق عليه . (المشافية، مرجع سابق، ص 42)

2 - تطوير الحياة الاجتماعية : حيث أن تطوير الحياة الاجتماعية و الإقتصادية و السياسية من الوظائف الرئيسية له و التي تظهر في قدرته على تغيير الآراء و الأوضاع و الأنشطة و التشريعات أو تعديلها أو علاج ما يحتاج منها إلى علاج وهو ما يحدث غالباً تحت ضغط الرأي العام. كما يعتبر الرأي العام الدليل العملي لتقييم نشاطات الهيئات والمؤسسات في مدى نجاحها ونوعية الخدمة التي تقدمها .ولذلك فالهيئات بمختلف أنواعها الرياضية و التعليمية و العلمية ... تحتاج لإرضاء الرأي العام ومساندته ليحافظ على وجودها وإلا فشلت برامجها وتوقفت عن العمل، بل لا تنجح من دون مساندته.

3- التعبئة الإجتماعية : مثل إصدار القوانين التي تتطلب عرض الحقائق كاملة عليه، حيث أن إخفاءها يؤدي إلى الإضرار بالحكومة إذ يؤثر في قدرتها على التعبئة الإجتماعية لذلك فإن القضاء على الشائعات من خلال سياسة عرض الحقائق يخلق تأييداً (حجاب، 1998، مرجع سابق ، ص 59)

المبحث الثاني : إستطلاع الرأي .

المطلب الأول : نشأة إستطلاعات الرأي .

تعود أولى محاولات قياس الرأي العام إلى عام 1774، حيث قامت شركة آرامز للاستطلاعات ومؤسسة بن فرانكلين بقياس للرأي العام بتكليف من أول كونجرس خاص بالمستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر والتي شكلت فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف من هذا الإستطلاع معرفة مدى إستجابة الجمهور الأمريكي للحرب المقترحة ضد إنجلترا في ذلك الوقت، ثم أخذت الخطوات العملية لقياس الرأي العام تتوالى، ففي عام 1824 حاولت بعض الصحف والمؤسسات التي تهتم بالتجارة والتسويق القيام باستطلاع للرأي العام عن طريق عمل إستفتاءات فيما كان يسمى بالإقتراع الأولي، ولكن هذه الطريقة كان ينقصها التمثيل الصحيح والدقة المطلوبة، وبالتالي لم تحقق النتائج المرجوة منها.¹

إلا أنه مع بداية عام 1936 بدأت مرحلة جديدة من مراحل قياس الرأي العام، وقد بدأت هذه المرحلة بمحاولة جورج جالوب الذي أنشأ معهد جالوب عام 1935 تطبيق الأسلوب العلمي عند قياس الرأي العام عن طريق استخدام عينات ممثلة للمجتمعات (العينات الحصصية)، ومنذ ذلك العام بدأت مرحلة هامة في مجال دراسات الرأي العام، واستطاع معهد جالوب وبعض المراكز الأخرى التنبؤ بفوز روزفلت على منافسه في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية 1944/1940، الأمر الذي أدى بفرط الثقة في هذه المراكز إلى نوع من الغرور جعلها تعلن عن فوز ديوي على منافسه روزفلت عام 1948، وذلك في وقت مبكر قبل إجراء الإنتخابات. وقد فشل ذلك التنبؤ فشلا ذريعا أدى إلى إلغاء العديد من الصحف الأمريكية لتعاقدتها مع مؤسسات استطلاع الرأي العام، وفي مقدمتها استطلاعات جالوب واستطلاعات روبر، ولم يقف الأمر عند حد الهجوم فقد طرح الكونجرس عدداً من مشروعات القوانين لتنظيم العمل الخاص باستطلاعات الرأي العام ومع بدايات عام 1965 كان قياس الرأي العام يستخدم من قبل حوالي 40 دولة، وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا واليابان، وظهرت أيضاً في بعض الدول النامية أجهزة لقياس الرأي العام، ومن بينها مصر وإندونيسيا، مع تسجيل فروق واختلافات بين دراسات قياسات الرأي العام في الدول النامية مقارنة بدراسات بالدول النامية. (بوخنوفة، مرجع سابق، ص 31)

لقد شهد عقد الستينيات انطلاقة حقيقية في مجال استطلاعات الرأي العام تتمثل في امتداد هذا النشاط العلمي إلى دول الاتحاد السوفيتي السابق وإلى العديد من دول أوروبا الشرقية حيث أنشئت هيئات علمية ومراكز لبحوث الرأي العام وبدأت عملها باستطلاعات تتناول وسائل الإعلام واستمرت في خطواتها - التي تعثرت أحياناً وتوقفت تماماً أحياناً أخرى - حتى توجت بإجراء استطلاعات للرأي العام منذ أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات تتناول أهم القضايا السياسية وأشدّها حساسية برؤية شاملة متكاملة من خلال

التركيز على الجانب الديناميكي الخاص "بالعملية" وليس مجرد الاكتفاء برصد موقف الرأي العام في اللحظة الآنية. (لعزيزي، و رابحي، مرجع سابق)

المطلب الثاني : عوامل ظهور إستطلاعات الرأي .

إختلفت الأساليب المنهجية التي إتبع في جمع البيانات، وقد أورد **توم سميث** ثلاثة عوامل أساسية كان لها الدور الجوهرى في بدء هذا النوع من الإستطلاعات وهي :

العامل الأول:

ويتمثل في الديمقراطية وعبرها يتم إختيار القادة عن طريق الإنتخابات الشعبية، أي الإنتخابات التي يشارك فيها كافة أفراد الشعب، ويذهب إلى أن مثل هذه الإنتخابات الحرة من شأنها إثارة الرغبة و الإهتمام بالنتيئة بنتائجها مسبقاً، ومن هنا كان لابد من إبداع أساليب جديدة لتحقيق إمكانية هذا التنبؤ، وهو ما حققته إستطلاعات 1824 م.

العامل الثاني:

ويأتي من أن الأساليب التقليدية التي كانت سائدة قبل ذلك و التي ربما قد تنجح في معرفة آراء الناس أو ميولهم نحو انتخابات مرشح دون الآخر، و التي قد تنجح في المجتمعات المحلية المحدودة، فإنها لا تصلح على مستوى الدولة، ومن هنا كان ظهور و إبداع الأساليب التي لجأت إليها إستطلاعات عام 1824م (تقنيات قياس الرأي العام، 2008، ص8)

العامل الثالث:

يتمثل في أن النتيجة النهائية للإنتخابات تظهر في شكل رقمي، ومن ثم كان لابد من إبداع أساليب للإستطلاعات يكون من شأنها أن تظهر توقعات نتائج الإنتخابات في شكل رقمي أيضاً، وقد حقق ذلك إستطلاعات 1824 م. (صالح، 1993، ص13)

المطلب الثالث: طرق قياس الرأي العام .

يجمع الباحثين على أن هناك ثلاثة طرق لقياس الرأي العام وهي:

1- طريقة الإستقصاء (ا لإستبيان-ا لإستطلاع المباشر): و هي أكثر الطرق إنتشارا وإستخداما في العديد من العلوم، حيث يتم بموجبها توجيه أسئلة مكتوبة إلى الجمهور المستهدف، و من ثمة تفرغ الإجابات وقراءتها، وتتم هذه الطريقة عبر مجموعة من الخطوات:

- تحديد أهداف الإستبيان و وضع خطة عامة: من خلال وضع تصور عام حول القضية المراد قياس الرأي العام حولها.

- تصميم إستمارة الإستبيان: يراعى فيها الدقة في إختيار الأسئلة، وطريقة وضعها ومراعاة كل ظروف الجمهور

المستهدف بعناية. (تقنيات قياس الرأي العام، مرجع سابق، ص 94)

-إختيار العينة: من المستحيل مسح كل الحالات و المفردات و من ثمة فإن الدراسة الميدانية تعتمد على عينة من مجتمع الدراسة، لقياس رأيه حول قضية معينة، وهناك العديد من أنواع العينات:

-العينة العشوائية البسيطة

-العينة الطبقية العشوائية

-العينة الثابتة

-العينة الحصصية.

-إدارة البحث: من خلال إعداد مجتمع البحث وتدريب الباحث الميداني، و تهيئته وتوفير الإمكانيات و الوسائل الضرورية للعملية.

-تجهيز البيانات: بعد الإنتهاء من جمع الإجابات و المعلومات و تحصيل البيانات يتم تفرغها و وضعها في صورة مقروءة ومفهومة، من خلال الطرق التقليدية بواسطة الدوائر النسيبية و التمثيلية و من خلال الجداول و المنحنيات البيانية، أو من خلال الطريقة الحديثة بواسطة الكمبيوتر.

-عرض البيانات: و الغرض منه هو إبراز ملاحظها الأساسية بدقة و وضوح، حتى يمكن إستخدامها بطريقة تتميز بالكفاءة و الفاعلية.

-التحليل و التفسير وكتابة التقرير النهائي:وهي الخطوة الأخيرة التي يمكن من خلالها إقامة بناء متمسق بخصوص الإستطلاع، تحتل فيه الأرقام والحقائق أماكنها المناسبة (زلطة، 2001، ص 155-156)

2- طريقة المسح (الملاحظة والمقابلة): تتضمن طريقة المسح طريقتين داخلها وهما الملاحظة و المقابلة

فالملاحظة تتم بتسجيل الإشارات و الإنفعالات و ردود الفعل لدى المبحوث و الإهتمام برأي المبحوث أكثر من المبحوث نفسه، وفي أي مكان يتواجد فيه.

وأولى جماعات قياس الرأي العام بالملاحظة تأسست في بريطانيا العام 1937 وعرفت بجماعة

الملاحظين الجماعية من قبل توم هاريسون و تسارل مارج. ومن أبرز سمات هذه الطريقة و أفضلياتها، أنها تمكن من الوصول إلى إجابات يقاوم الأفراد في تقديمها بطرق أخرى، و من ثمة فإن نتائج هذه الطريقة و فاعليتها مقترن بحنكة و قدرة الملاحظ على الملاحظة العلمية وليس الملاحظة العادية، إذ يتطلب منه الأمر قدرة على

الوصف و التحليل و التفسير و التنبؤ. (أحمد، د.س، ص 57)

أما المقابلة فتقوم على علاقة شفوية بين الباحث الميداني و الحالة موضوع الدراسة، وقوام هذه الطريقة هو التفاعل بين الباحث الميداني والمبحوث الذي يمكنه أن يستخدم أيضا طريقة الملاحظة ليرصد مختلف الإشارات والإنفعالات، و ردود الفعل الصادرة عن المبحوث عن كذب ودقة متناهية، يمكن توجيهها و التحكم فيها. وإذا كان المبحوث في هذه الطريقة يمكنه إستيضاح أي غموض في الأسئلة فإن الباحث يمكنه من خلال هذه الطريقة معرفة مدى جدية المبحوث في إجاباته وصدقه بخصوص المعلومات المقدمة. (سراج، مرجع سابق، ص 49)

3-تحليل المضمون: هو أسلوب أو طريقة بحثية لوصف المحتوى الظاهر أو الواضح للرسالة الإعلامية وصفا كيميا و موضوعيا منظما، حيث يمكن للباحث القيام بجمع البيانات عن الرأي العام عن طريق تحليل السلوك اللفظي المتوفر في شكل رسائل إتصالية للأفراد باستخدام تحليل المضمون. (سميسم ، 2005، ص 25)
خطوات تحليل المضمون: هناك عدد من الخطوات الأساسية اللازمة لتحليل المضمون وهي كالاتي:
-تحديد المشكلة البحثية أو المسألة أو القضية محل المتابعة و التحليل.
-صياغة الفروض من خلال تحديد العلاقة بين متغيرات المسألة محل المتابعة.
-تحديد مجتمع البحث أي تحديد المادة أو المواد الإعلامية محل الدراسة كالمقالات الصحفية المنشورة.
-إختيار العينة و التي يجب أن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة تمثيلا صحيحا.
-الاثبات: ويعني أن أي باحث تتوفر له نفس الظروف و المعطيات، يتوجب عليه أن يصل إلى نفس النتائج التي وصل إليها في السابق.

وحدات تحليل المضمون: يرى الباحثون أن هناك خمسة وحدات رئيسية في تحليل المضمون وهي:

1-وحدة الشخصية: و هو الشخص الذي تدور حوله الفكرة.
2-وحدة المفردة أو الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية التي يقوم الباحث بتحليلها كالمقال أو القصة، الإعلان،.....إلخ.

3-وحدة الكلمة: تعبر عن مفهوم أو مدلول يختلف معناها باختلاف السياق الذي توجد فيه.

4-وحدة الموضوع أو الفكرة: و هي أهم وحدة بالنسبة لتحليل المضمون لما تتضمنه من إتجاهات وقيم ومعتقدات.

5-مقاييس المساحة والزمن: وهي المقاييس المادية التي يستخدمها الباحث من أجل التعرف على المساحة التي تشغلها المادة الإعلامية المنشورة (قلواز، 2014، إستطلاعات الرأي العام ودورها في تحديد التوجهات العامة للمجتمع (<https://m.ahewar.org>)

لقد شاع أسلوب تحليل المضمون في كثير من الدراسات و البحوث في كل دول العالم، نظرا لسهولة إستخدامه النسبية، و تجنيبه الباحث الميداني إرهاق الوقت و المخاطر و الإمكانات المادية إلا أن هذا لايعني خلوه من السلبيات التي تشوبه، خصوصا و أن المادة المدروسة قد لا تكون بالضرورة فعلية، فحتى تلك

الرسائل تتعرض للإنتقاء و التحرير و التعديل، وقد تكون تلك الرسائل تعبر عن مصالح فئوية غالبية لا تمثل مجمل مجتمع الدراسة.

المطلب الرابع : صعوبات وعيوب إستطلاعات الرأي العام.

يفترض الباحثون أن إستطلاعات وقياسات الرأي العام تتم بنجاح في الدول المتقدمة حيث تزداد درجة الوعي لدى الأفراد ونتيجة إرتفاع المستوي التعليمي و الثقافي وسيادة النظم الديمقراطية التي تتيح إمكانية التعبير الحر عن الآراء بالإضافة إلى توافر كافة العوامل و الإمكانيات المادية و التكنولوجيا المتطورة التي تتيح القيام بهذه الدراسات و المسوحات، أما الدول النامية فتبرز فيها المشكلة بوضوح فعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لقياس الرأي العام في هذه الدول نظرا لإرتباط نجاح برامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التربوية و الثقافية فيها على إعتماده على القدر الكافي من المعلومات والبيانات إلا أن عملية إستطلاع الرأي العام وقياسه ودراسته في مثل هذه المجتمعات تكتنفها صعوبات كثيرة تعرض لها العديد من الباحثين أهمها:

- عدم الإلتزام بالشروط الدقيقة لإجراء قياسات الرأي العام والتي بدونها لا تؤدي القياسات دورها إلا إذا أريد لها تزييف موقف الرأي العام ولذلك فإن نتائج هذه القياسات لا تعكس حقيقة الرأي العام حول جزئية ما.

- عدم التفسير الدقيق لنتائج القياسات في ضوء الكثير من المعطيات الثقافية حتى وإن توافرت شروط إجراء قياسات الرأي العام وهذا يؤدي إلى الفشل كما حدث بالنسبة للقياسات التي أجريت أثناء الحرب الأمريكية في فيتنام.

- إفتراض الوعي العام لدى أفراد عينة القياس بالإضافة إلى الوعي الخاص بموضوع القياس وهذا الوعي له إرتباط بالمستويات التعليمية و الثقافية.

- عدم صدق بعض أفراد العينة في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم ويرجع ذلك إلى الخوف أو السرية.

- توجه أجهزة الإعلام في الدول النامية لدعم أنظمة الحكم القائمة.

- إرتفاع نسبة الأمية وعدم القدرة علي القراءة والكتابة مما يحول دون تكوين وعي عام لدي الجماهير

وبالتالي يقلل من الإستفادة من المعلومات المتاحة ومن قدرة وسائل الإعلام على أداء رسالتها.

- عدم كفاية الموارد المالية للدول النامية بما يحول دون إجراء قياس علمي دقيق وذلك لما يتطلبه من

تكاليف باهضة وأجهزة تكنولوجية متقدمة (تقنيات قياس الرأي العام، مرجع سابق، ص 49-54)

- عوائق سير إستطلاعات الرأي العام:

-إنعدام ثقافة إستطلاعات الرأي في بعض المناطق خصوصا في الدول النامية و المناطق الريفية منها.

-صعوبة الحصول على المعلومات بسبب الحصار المضروب على القضايا الحساسة، وإنعدام حرية الرأي

والتعبير في دول العالم الثالث.

- قلة مراكز الإستطلاع و النقص الفادح في الكوادر المدربة و المتخصصة، وقلة خبرتها ونقص الكفاءة لديها.
- عدم تجاوب الجمهور مع القضايا المطروحة، خصوصا إذا كانت الأسئلة شخصية أو تتعلق بالأمر الأمنية و السياسية الحساسة، حيث ينفر الجمهور من الإجابة على الأسئلة (بشير، د.س، ص 56)
- تصنف هذه الإستطلاعات و القياسات من قبل القادة و الحكومات ضمن منظومة الترف الفكري و التنظيري الأكاديمي فدائما تشعر الحكومات بأن هذه الإستعلامات لها أهداف وغايات تتعلق بالطعن في شرعيتها أوتحريض الرأي العام عليها وأنها لا تنطلق من المصالح الوطنية.
- كذلك تسود ثقافة الشك وعدم الثقة في المراكز البحثية التي تجري مثل هذه الإستطلاعات من قبل المواطنين الذي يشاركون في ملء إستماراتها ما يقلل الجدية النسبية في إعطاء الرأي الصحيح.
- عدم إستقرار السياسيات التي تنتهجها الدولة على الإستطلاعات وتذبذب هذه السياسات مع تغيير كل حكومة .
- ضعف البيانات التحتية في مجال إستطلاعات الرأي العام والدراسات والبحوث و التدريب (محمد حسين، 1997، مرجع سابق، ص 9)

خلاصة:

في ظل التطورات التي يشهدها العالم، و التحولات السريعة التي طرأت على بنية المجتمعات وثقافتها، إزدادت الحاجة إلى المزيد من البحوث والدراسات، وبدورها إحتاجت هذه الدراسات إلى طرق وأساليب وأدوات عميقة ودقيقة لتفسير ومتابعة كل صغيرة و كبيرة، وتتبع آثار تطورها و إقتفاء أثرياتها وتكونها وتبلورها، وفي هذا الإطار تعتبر التغطية الإخبارية و إستطلاعات الرأي من أبرز المواضيع التي باتت تفرض وجودها على الباحثين و الدارسين وصانعي القرار، لفهم ما يجري من أحداث وتطورات وعدم الإكتفاء بمتابعة تحليل وتفسير القضايا و الظواهر، بل الإنتقال إلى مراحل إستباقية من خلال الإهتمام بتوجهات الرأي العام ومحاولة إستطلاع رأيه وتوجهاته حتى يتسنى فهم طبيعة القيم السائدة، وتوجهاتها و أولويات الإهتمام.

وكل هذا من أجل صياغة عقلانية و واقعية للمقاصد، و الأهداف المتعلقة بالخطوط العريضة للسياسات و البرامج و مختلف الإستراتيجيات، في ظل وضع عالمي يتسم بالكثير من التعقيد والغموض، يتطلب الإقتراب أكثر من الظواهر لفهم جوهر تبلورها، ولكن أيضا تسارع وتيرة التطورات وفجائيتها في أحيان كثيرة يتطلب العمل قدر المستطاع على إستشراق التوجهات وإستطلاع آراء الإلتجاه العام المكون لهذه الإلتجاهات.

الفصل الثاني : عملية

سبر الآراء في الجزائر

تمهيد:

تعتبر شركات سبر الآراء في الدول العريقة التي تنتهج مبدأ الديمقراطية ومبدأ سيادة الشعب أداة مهمة من أدوات إستقصاء الرأي إتجاهات الرأي العام الشعبي، وهذه الأداة غير مقتصرة على تحسس التوجهات العامة للمجتمع في المجالات السياسية فحسب بل تتجاوزه إلى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية..... إلخ وبالرغم من أن نتائج سبر الآراء من المفروض أن تساهم في رصد التوجهات وسبر تطلعات الرأي العام نحو القضايا الحساسة، ويساهم في معرفة توجه الرأي العام وإهتماماته خاصة في المجال السياسي، ورغم أنه معتمد في الدول الغربية منذ عقود طويلة فإن العالم العربي حديث العهد به مع تنامي التعددية السياسية و إعتقاد الإنتخابات في التداول على السلطة عرفت إهتماما متزايدا وتطورا ملحوظا في العالم العربي خاصة تونس التي تمتلك مايقارب خمسة وعشرون مؤسسة لسبر الآراء أشهرها "سيقماكونساي". في حين يغيب تماما هذا القطاع في الجزائر حاليا بعد أن كان موجودا في التسعينات واقتصر على الجامعة كتخصص ومؤسسات أجنبية من كانت تقوم به وفي مواعيد إنتخابية فقط .

المبحث الأول : سبر الآراء وطرقه.

المطلب الأول: مفهوم سبر الآراء .

تعد تقنيات سبر الآراء من الأساليب المستخدمة اليوم بكثرة في مجالات عديدة مثل الإعلام و الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

يعتبر المبدأ الرئيس لسبر الآراء بسيطا، فالهدف من هذه التقنية هو وصف الكل إنطلاقا من معرفتنا بالجزء، و يشكل "الكل" المجتمع الأصلي Population mère أي مجموع الأشخاص الذي نرغب في معرفة آرائهم، وبالطبع الهدف من التحقيق هو الذي يحدّد هذا المجتمع، فعندما يكون موضوع التحقيق هو الإنتخابات يصبح كل المجمع المقصود هو كل الكتلة الإنتخابية Corps électorale و يشير المدلول اللغوي لكلمة "سبر" إلى الإختبار و امتحان غور الشيء لمعرفة ما بداخله، ولذلك يقال سبر البئر أو الجرح امتحن غوره ليطلع على مقداره وعمقه.(حوشين، موقع سابق)

بدأ التفكير في سبر الآراء مع بداية القرن العشرين، وأجري خمسة وثمانون (85) تحقيقا في 1920 بمناسبة الإنتخابات الرئاسية الأمريكية، ستة من هذه التحقيقات كانت على مستوى غير وطني، غير أن البوادر الحقيقية لإستخدام هذه التقنية ترجع إلى 1824 في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بمناسبة الإنتخابات

الرئاسية، حيث طبقت طريقة "الانتخاب بالجملة" *vote de paille* تمهيدا لمعرفة مقاصد المنتخبين و التنبؤ بنتائج الانتخابات.

وقمت هذه العملية من خلال وضع صناديق لانتخاب صورة في الميادين العامة والطلب من المارة التعبير عن رأيهم الانتخابي. وكان لا بد من إنتظار 1936 لتجري المؤسسة الأمريكية "غالوب" **GALLUP** أول تحقيق علمي، نجحت في إستخدام عينة من ثلاثة آلاف (3000) ناخب للتنبؤ بإنتخابات روزفيلت وقد اهتزت الثقة في هذه الطريقة وتراجعت شهرتها في عام 1848 بعد أن قامت ثلاث منظمات خاصة بسبر الآراء بمناسبة الإنتخابات الرئاسية التي واجه فيها **TRUMAN** المرشح الجمهوري **ديوي DEWEY**، و ارتكبت هذه المنظمات أخطاء تتراوح بين 5 بالمائة إلى 12 بالمائة عند عرض نتائجها.

غير أن ذلك لم يضعف فيما بعد من قيمة هذه التقنية، فقد أجريت عدة عمليات لسبر الآراء في كثير من البلدان الكبرى، و يوجد اليوم مؤسسات لسبر الآراء في كثير من بلدان العالم (<https://lakhasly.com>)

ينحصر إستخدام الإستبار من حيث موضوع الأسئلة في تحقيقات الرأي ذات الصلة بقياس الآراء، وتحديد المواقف من قضايا سياسية أو إجتماعية معينة لدى جمهور الرأي العام العريض المتكون عادة من آلاف الباحثين عن طريق إستخدام عدد قليل من الأسئلة. (بوجمعة، 2010، الإستبيان الإستمارة وعملية سبر الآراء <https://30dz.yahoo7.com>)

حال سبر الآراء في الجزائر غامض نوعا ما وغير واضحة معاملة فقد كان تخصصا في كلية الإعلام بجامعة الجزائر 3 في التسعينات وبعد سنوات توقف هذا التخصص ربما للأوضاع التي كانت سائدة انذاك وظهرت مراكز سبر آراء صغيرة مثل ميديا سورفاي عملت مدة خاصة في المواعيد الانتخابية، وتوقفت بعد أن كلنت تطالب في العديد من المرات وخلال سنوات متعددة وفي ملتقيات عدة حضرها حتي الأجنب من أجل ارساء هذا القطاع وتدعيمه من خلل وضع قانون ينظمه ويبين الطريقة التي يتم بها ، ويضمن الشفافية والمصادقية في نشر النتائج للإعتماد عليها في ترشيد السياسات المختلفة. مما جعل الجزائر تعتمد ف بالعديد من المرات على مراكز أجنبية في إجراء عمليات السبر المتعلقة بالقضايا المحلية للبلاد وهذا ما وضعنا تحت طائل التبعية وربما الجوسسة. في حين اليوم يغيب تماما هذا التخصص .

المطلب الثاني : أنواع سبر الآراء والمزايا والعيوب .

أولاً: أنواع سبر الرأي : هناك ثلاثة أنواع سبر الرأي نوجزها فيما يلي :

1- سبر الآراء الفوري: وهو تفصي يتم في مدة زمنية واحدة تماماً أي المحدد زمنياً يجري مرة واحدة في الزمن، عادة ما يشبه عملية أخذ صورة فوتوغرافية لتثبيت حركة معينة في الوقت الراهن والذي يجهل مصدرها ونهايتها. تعد مثل هذه الدراسات المحددة زمنياً الأكثر إستعمالاً باعتبارها قليلة التكلفة ولا يتخذ إنجازها وقتاً طويلاً.

2- سبر الآراء المكرر : هو قليل الإستعمال لأنه مهم جد بالنسبة إلى تحليل التغيير، أنه يتمثل في إستجواب نفس الأشخاص أكثر من مرة واحدة، مثلاً قبل كل عملية إنتخابية، يمكن إذن معرفة و متابعة الأسباب الممكنة للتغيرات في المجتمع من خلال دراستنا للتطور الفردي. (أنجرس، مرجع سابق، ص 25)

3- سبر الإتجاه : تفصي يتم في فترات زمنية مختلفة بطرح نفس الأسئلة تقريبا على أفراد متغيرين وهو يشير **Blais (1987)** إلى هذا النوع من السبر الذي يقع بين السبر الفوري و السبر المكرر.

لقد أصبح سبر الآراء موعداً قاراً ينتظره المتابعون للشأن السياسي والإعلامي نع نهاية كل شهر للتعرف على التوجهات العامة ونسب المشاهدة وأيضاً في الجانب السياسي معرفة أي الأحزاب في صعود و أيها في نزول وقد شككت العديد من الأطراف في مصداقية مؤسسات سبر الآراء واعتبرت أن لديها تأثيراً كبيراً في صناعة الرأي العام يستعمل أحياناً عن طريق الجرائد، يشبه المكرر إلا أنه لا يقام على نفس الأشخاص بقدر ما يعتمد على الدراسة التطورية عبر الزمن. (بوجمعة، موقع سابق) مثل: متابعة صعود درجة شعبية الأحزاب السياسية و إنخفاضها عن طريق السبر السياسي.

ثانياً : مزايا و عيوب سبر الآراء:

1- مزايا سبر الآراء.

- أهم الطرق في وقتنا المعاصر لقياس إتجاهات الناس نحو قضية من القضايا،
- يعتبر السبر و التفصي وسيلة ملائمة للإتصال بعدد كبير من الأفراد في وقت قصير.
- تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة وبسيطة.
- تقنية قليلة التكلفة سريعة التنفيذ.
- إمكانية مقارنة الإجابات، كون نفس الأسئلة تطرح بصيغ مختلفة.

- تمكننا من تجميع رقمي وحساب النسب المئوية، وعلاقتها بالمتغيرات.
- مراكز السبر تعطي التوجهات العامة للمجتمع وبناء على ذلك تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة .
- يمكن لمراكز سبر الآراء الاجتماعي التنبؤ بمختلف الظواهر ومعالجتها قبل ان تتوجه للتصعيد بالاضافة لمعرفة الصعوبات و العراقيل التي يعاني منها المجتمع ومختلف الهيئات التابعة له كالمدرسة والمسجد.

2- عيوب سبر الآراء.

- التزييف الإرادي للأقوال.
- عجز بعض المبحوثين (الأمية لازالت سارية).
- المعلومات الموجزة.
- رفض الإجابة، فمنذ الستينات تراجعت نسبة الإجابة على الإستبارات من 80 % إلى 65. % .

(حوشين، موقع سابق)

- المجتمع الجزائري عموما عندما يدلي بآرائه، لا يقدمها صحيحة وهذا بناء على تجارب سابقة لشركات أجنبية ، وتبين أن الجزائري غالبا لا يفصح بحقيقية ما يوجد في قلبه و المجتمع لم يترسخ له فعليا الوعي الديمقراطي .
- سبر الآراء من الأمور التي يتهيب منها المواطن في التعامل مع المؤسسات التي تعمل فيه ، فمن الواجب توعية الجماهير في الوطن العربي بعدم وجود أضرار تقع على عاتق المواطن من أن يقول رأيه بكل جرأة وصراحة.
- ثقافة الخوف تكاد تطبع ردة فعل الناس في الشارع من سبر الآراء، ما قد يقدر في دقة النتائج التي يمكن أن تتوصل إليها الهيئة المشرفة على السبر.
- غالبا ما توصف على بأنها إنفعالية و مؤقتة وبعيدة عن روح المنطق .
- تتهم بأنها تدار وتوجه من الخارج وفق أجندات خارجية.
- تعاني غياب الشفافية عند نشر النتائج.(عشاش، 2018، ص210-211)

المطلب الثالث : خطوات سبر الآراء و الفرق بينه وبين الإستمارة.

أولاً: خطوات سبر الآراء.

يتطلب إجراء سبر الآراء إتباع الخطوات التالية:

- تحديد موضوع الدراسة بدقة ومنه يتم تحديد مجتمع الدراسة.
- تحديد عينة الدراسة و هذا لأن العينة تعتبر أقل تكلفة و جهد و مدة مقارنة بالمجتمع الإجمالي(عملية المسح الشامل).
- جمع البيانات والذي يبدأ بإعداد الإستبيان ثم تنفيذه بعد إختيار الأسئلة المطروحة إعتقاداً على مجموعة من الطرق من بينها المقابلة المباشرة، المراسلات وغيرها(عبر الهاتف أو الأنترنت).
- معالجة و تحليل البيانات المجمعّة، بحيث تتم معالجة الأجوبة المجمعّة و هذا بالإعتماد على برامج الحاسب الآلي المتخصصة في تحليل المعطيات و هناك مؤسسات تنظم عملية جمع البيانات و تحليلها و تصنيفها ثم تقوم ببيعها إلى المؤسسات المختصة في هذا المجال و التي تحتاج إليها.
- وعلى ضوء كل هذه الخطوات يحصل الباحث على ما كان يريد أو يهدف إليه سواء كان الهدف معالجة موضوع معين أو التنبؤ بمعطيات مستقبلية.

ثانياً: الفرق بين الإستمارة وسبر الآراء:

تعتبر الإستمارة وسبر الآراء تقنيتين مباشرتين لطرح الأسئلة على الأفراد بطريقة موجهة ذلك لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقاً ما يسمح بمعالجة كمية بهدف إكتشاف العلاقات إحصائياً وإقامة مقارنات كمية. (أنجرس ، مرجع سابق، ص 30)

هناك ثلاث فروق و هي:

1-موضوع الأسئلة:

الإستمارة: تتناول أنواع عديدة من المواضيع من حياة المبحوث، مثل: طرق العيش، الراتب، الحياة الزوجية، العنف، التعليم..... إلخ لمعرفة الوقائع و الإعتقادات و التقييمات.

سبر الآراء: يشترك مع بحوث تقصي الآراء بمعنى مساهمة الأفراد حول تقييم ما أو نية القيام بفعل معين.

تقصي الرأي حول مسألة محددة مثل: تعديل دستور، مع أو ضد، إدراج عنصر اللغة في التعليم، تقييم مرحلة معينة ونريد من ذلك إستطلاع رأي الأغلبية في المسألة المعروضة.

2- مجموعة الأفراد المستهدفين:

الإستمارة: لا تغطي نفس الأهداف لسبر الآراء لأن مجموعة الأفراد المستهدفين عادة ما يكون محصورا. أسئلة محددة في مواضيع معينة لعينة محددة من المبحوثين.

سبر الآراء: مرتبط بتقنية إحصائية تسمح بإستعلام مدى مجموعة كبيرة من الأفراد نسبيا. مجتمع كبير أمام سؤال واحد (قضية).

3- عدد الأسئلة:

الإستمارة: تتضمن عشرات الأسئلة وطولها لا يسمح باتساعها وتخطب فقط مئات الأشخاص كحد أقصى. سبر الآراء: يتميز بالقصر ولا يتجاوز عادة صفحة أو صفحتين وتخطب آلاف الأشخاص. سؤال واحد يتطلب إعطاء رأي أو موقف. (بوجمعة، موقع سابق)

المطلب الرابع : الطرق الكمية والكيفية لسبر الآراء .

المقصود بسبر الآراء هو إجراء نشاط ميداني يتمثل في جمع المعلومات حول موضوع معين بطريقة منهجية ومنظمة وفق المفاهيم المحددة والمناهج والطرائق التي تجمع المعلومات المتحصل عليها في شكل ملخص مفيد للبحث العلمي .

أولا : الطرق الكمية لسبر الآراء .

تمثل البحوث الكمية في الحاجة إلى البيانات الرقمية و الترتيبية سواء على شكل تصنيفات أو جداول أو رسوم بيانية أو فئات.

ويمكن الحصول على مثل هذا النوع من البيانات من خلال البيانات من خلال الإستبيان و الإستفتاء الميداني وإقامة جداول إحصائية رسمية وغير رسمية .

تحتاج عملية قياس سبر الآراء إلى جهد مضمن جدا، قبل وضع النتائج في صورة أرقام أو إحصائيات رياضية أو في رسوم بيانية أو غيرها. و فيما يلي المراحل الأساسية التي يمر بها الإستبيان :

1- تحديد أهداف البحث و الفرضيات.

2- رسم خطة متكاملة للدراسة المطلوبة وإختيار أداة البحث.

وتشمل طرائق جمع البيانات مايلي:

1- المقابلة الشخصية.

2- الإتصال الهاتفي.

3- الإتصال بالبريد الإلكتروني وإستخدام التكنولوجيات الحديثة.

3-إختيار العينات : بما تشمله من وضع الأهداف و خطوات إختيار مجتمع البحث و حجم العينة و أنواعها.

4-كتابة الإستبيان وإختباره.

5-تحليل النتائج وتبويبها: و في هذه المرحلة يتولى المشرف على البحث ترتيب وتجميع الإجابات بطريقة تلخص نتائج البحث وتقدمها بشكل مفهوم . و أسهل الطرق هو حساب وتدوين الإجابات بالنسبة لكل سؤال، حتى يمكننا الحصول على نتيجة رقمية.(براج، 2016)
ثانيا: الطرق الكيفية لسبر الآراء.

1-أسلوب المقابلة : تعد المقابلة تبادلا لفظيا وجها لوجه بين المقابل و المستجوب وذلك للحصول على المعلومات أو الآراء التي تعبر عن الإتجاهات و وجهات النظر الخاصة بموضوع البحث.

2-أسلوب الملاحظة : هي عملية إستطلاع غير مباشرة للرأي، تعتمد على ملاحظة الإنفعالات و التصرفات و الحركات و الإشارات و الهمسات (كأن يلاحظ الباحث في أقسام الترجمة ردود فعل الطلبة حيال طريقة معينة تنتهج في التدريس أو تفاعلهم معها ومع المدرس) وتتم ب:
1-التدوين السريع.

2-التسجيل الأمين للرأي وللأسلوب الذي يستخدم في التعبير عنه وملاساته.

3-أسلوب القياس التكراري : يتضمن أسلوب القياس التكراري كأسلوب للبحث تكرار المقابلات مع نفس مجموعة الأشخاص.

و يعرف الأشخاص الذين يشتركون في الدراسة بأعضاء الحلقة panel members أما العملية كلها فقد

أصبح إسمها أسلوب القياس التكراري panel techniaue.(العزاوي، رحيم، 2007، ص 37)

المبحث الثاني : المشكلات و الصعوبات المرتبطة بإجراء سبر الآراء في الجزائر.

المطلب الأول : نماذج عن عمليات سبر الآراء في الجزائر.

في المجال السياسي:

أجرت أكثر من جهة دولية إستطلاعات رأي عن الجزائر في نهاية السنة الماضية، وبدا لي من المفيد مقارنة بعض نتائجها اليوم.

قدّم كل من "الإتحاد الأوروبي" و " البارومتر العربي" ، في إستطلاعات رأي جريت في نفس الفترة الزمنية تقريبا (الثلاثي الثالث من سنة 2020)، مؤشرات عدة علينا التمعن فيها دون إفراط و لا تفريط، آخذين بعين الإعتبار أنها ليست علما دقيقا ولا مُسلّمات غير قابلة للنقاش؟

ذُكر تقرير "البارومتر العربي" أن 66 بالمائة من الجزائريين راضون على العمل الحكومي (مقابل 76 بالمائة في المغرب و 78 بالمائة في الأردن، و 39 بالمائة في تونس، و 11 بالمائة في لبنان)، بما يشير إلى مفارقة كبيرة، حيث أن الرضا غير مرتبط بدرجة الإنفتاح السياسي ولا بدرجة انتشار التعددية السياسية.

وجاء في مذكرة الإتحاد الأوروبي، الذي مافتئى ينتقد الوضع الداخلي في الجزائر، إستطلاعا للرأي عن دول الجوار الجنوبية ما يلي: "الجزائريون راضون بشكل عام عن حياتهم (63٪)، بما يتماشى مع المتوسط الإقليمي)، وهم متفائلون بشكل عام للأشهر الـ12 المقبلة، (التقرير صدر في نوفمبر 2020)، حيث يتوقع 59٪ أن تكون حياتهم بشكل عام أفضل (مقابل 12٪ يتوقعون أن تكون أسوأ) و 67٪ يعتقدون أن الوضع المالي الحالي لأسرهم جيد (مقابل 32٪ يعتقدون أنه سيء). (قلالة، 2021، إستطلاعات الرأي : كشف الواقع وإكتشاف القيادة <https://www.echouroukonline.com>)

في المجال الإقتصادي:

نقلت "الخبر" الجزائرية نتائج سبر آراء خبراء إقتصاديين و رجال أعمال حول ما تضمنه آخر تقرير للمنتدى الإقتصادي العالمي بخصوص "الاقتصاد الجزائري". وقالت اليومية إن "البيروقراطية غير الفعالة والفساد أو الرشوة، إضافة إلى القروض البنكية أو الوصول إلى التمويل المصرفي، يشكل أبرز الكوابح التي تعترض تنافسية الاقتصاد الجزائري، في وقت صنفت الجزائر في المرتبة 86 عالميا من مجموع 137 دولة في ترتيب التنافسية لسنتي 2017-2018".

وأشار المتعاملون، وفق اليومية الجزائرية، إلى أن من بين العوامل المعيقة أيضا مناخ الأعمال والاستثمار والنشاط، عدم الاستقرار في السياسات المعتمدة، ثم التضخم والسياسات الجبائية وضعف القدرة على الإبداع والابتكار والقيود المفروضة على قوانين العمل وسياسات الضبط المتعلقة بالعملة وتحويلها.

أنه "وفقا لتقدير الهيئة الدولية التي تضم مجموعة كبيرة من صناعات القرار الإقتصاديين والخبراء الأخصائيين، فإن مؤشرات عديدة تكشف عن ضعف الأداء لاقتصاد الجزائر ومناخ الأعمال و الإستثمار، وهو ما بينته عملية سبر الآراء في الدرجة الأولى ولكن أيضا التقييم العام حسب مختلف المؤشرات المعتمدة و التي تركز على 12 مؤشرا أساسيا، منها أداء المؤسسات والمنشآت القاعدية و المحيط الإقتصادي الكلي، فضلا عن تطوير بيئة الأعمال وفعالية سوق العمل وتطور السوق المالي".

وتابع المصدر نفسه أن العوائق التي تعترض المستثمرين في الجزائر تتجلى في مجموعة من العقبات، "أولها البيروقراطية غير الفاعلة بـ18.9 نقطة من مجموع 20، تليها الرشوة والفساد بـ12.8 نقطة من مجموع 20،

فصعوبة الوصول إلى القروض البنكية والتمويل المصرفي بـ11.8 نقطة من مجموع 20، فيما جاء عدم الاستقرار التشريعي والتنظيمي في الرتبة الرابعة بـ9.4 نقطة والتضخم بعدها بـ7.7 نقطة".

ولوحظ، كما نقلت "الخبر"، تأخر الجزائر في ترتيب الكثير من المؤشرات المعتمدة، وعددها يفوق 100 مؤشر تتفرع عن المؤشرات الرئيسية الـ12، فقد جاءت الجزائر مثلا في المرتبة 101 بالنسبة لمؤشر حماية الملكية وفي المرتبة 92 في حماية الملكية الفكرية و83 في مؤشر تحويل الأموال العمومية و92 في مؤشر دفع العمولات والرشاوى، بينما احتلت الجزائر الصف 91 في استقلالية العدالة و64 في المحاباة في القرارات الرسمية والحكومية و75 في مؤشر فعالية الإنفاق العمومي. (مؤشرات فساد إقتصاد الجزائر، <https://ifada.ma>، 2022).

في نفس السياق، احتلت الجزائر المرتبة 111 في مجال القدرة على الإبداع والابتكار وجاءت أيضا في المرتبة 125 في مساهمة الجامعات والصناعة في البحث والتطوير، كما احتلت الرتبة 114 في مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويل التكنولوجيا و126 في مجال فعالية الخدمات المالية، فيما احتلت الرتبة 111 في مؤشر سهولة الوصول إلى القروض البنكية و107 في مجال نوعية منشآت النقل الجوي و89 في مجال نوعية الطرق و70 في مؤشر مستوى مشتري الهاتف النقال.

من جانب آخر، احتلت الجزائر ترتيبا متقدما إيجابيا فيما يتعلق بمؤشر المديونية، حيث جاءت في المرتبة العاشرة، كما احتلت الرتبة 18 في مؤشر إجمالي المدخرات الوطنية، كما جاءت في الرتبة 3 فيما يتعلق بتأثير المالاريا و في إنتشار فيروس نقص المناعة.

ويكشف التقرير عن تجاوز الجزائر لتونس في المؤشر العام للتنافسية، حيث احتلت الجزائر الرتبة 86، فيما احتلت تونس المرتبة 95، مقابل تصنيف المغرب في المرتبة 77، فيما جاءت مصر في المرتبة 100 (مؤشرات فساد إقتصاد الجزائر، الموقع السابق).

في المجال الإجتماعي:

وأظهرت نتائج الإستطلاع الذي قامت به الشبكة البحثية المستقلة "الباروميتر العربي" في الجزائر لسنة 2019 والتي تم تخصيصها لعدد من المحاور وهي الحالة الاقتصادية و الهجرة و الفساد والأداء الحكومي و التفضيلات السياسية و الدين و السياسة و العلاقات الدولية، عن نتائج صادمة، حيث يفكر 56 بالمئة من الجزائريين الشباب في الفئة العمرية بين 18 و 29 سنة في الهجرة ومغادرة البلاد، و35 بالمئة منهم من الفئة العمرية 30 و39 سنة، وهذا التفكير أكثر لدى الرجال من النساء، فيما يقبل سكان المدن أكثر على الرغبة في الهجرة مقارنة بسكان الريف، وأشار إلى أن الوجهات المطلوبة للهجرة هي أوروبا وأمريكا الشمالية، لتأتي بعدها دول مجلس التعاون الخليجي. وكشف الإستطلاع في الشق المتعلق بالفساد عن إستعداد عدد معتبر من المستجوبين لدفع الرشوة مقابل الحصول على خدمات جيدة في التعليم، حيث أن ما يقارب 34 بالمئة من المواطنين يرون

أن دفع رشوة لموظف مدني للحصول على خدمات تعليم أفضل ضروري جدا، و29 بالمئة يرون أنه ضروري، أما من يرون أنه غير ضروري فتراوحت نسبتهم بين 22 و11 بالمئة، وهو مؤشر على أن الفساد أضحي شيئا عاديا للحصول على منفعة شخصية، وفيما يخص سؤال حول إمكانية دفع رشوة لموظف حكومي للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية، فما يقارب 45 بالمئة من المستجوبين يرون أن ذلك ضروري جدا، و24 بالمئة منهم يرون أنه ضروري إلى حد ما، و هذه النتائج تعكس الفساد الذي استشرى في المنظومة الصحية وسوء الخدمات المقدمة والتي تدفع بالمرضى لدفع الرشوة للحصول عليها وتجعلهم مستعدين لذلك في مقابل قلة الرعاية الصحية. وبينت النتائج أن التحدي الأكبر الذي يواجه الجزائر في هذه المرحلة بالنسبة للمستجوبين هو الوضع الاقتصادي، يليه الفساد المالي، ثم الخدمات العامة وبعدها التدخل الخارجي و الوضع الأمني والإستقرار الداخلي و الديمقراطية، فيما عبر المستجوبون عن رأيهم حول أداء الحكومة الحالية بالنسبة لعدد من المواضيع، و أكدوا رضاهم على آدائها فيما يخص الإستقرار بنسبة 53 بالمئة، في حين أن قضية تقليل الفجوة بين الفقراء و الأغنياء كانت بنسبة 11 بالمئة، وتوفير مناصب الشغل بنسبة 10 بالمئة، أما خفض الأسعار فكان بنسبة 10 بالمئة، فالمواطنون يرون أن الأداء الحكومي في المسألة الإقتصادية ضعيف جدا. في سبر آراء آخر عبر المستجوبون عن رأيهم حول أداء الحكومة الحالية بالنسبة لعدد من المواضيع، وأكدوا رضاهم على آدائها فيما يخص الإستقرار بنسبة 53 بالمئة، في حين أن قضية تقليل الفجوة بين الفقراء و الأغنياء كانت بنسبة 11 بالمئة، وتوفير مناصب الشغل بنسبة 10 بالمئة، أما خفض الأسعار فكان بنسبة 10 بالمئة، فالمواطنون يرون أن الأداء الحكومي في المسألة الإقتصادية ضعيف جدا.(بوثلجي، 2021، إستطلاع للرأي في الجزائر يكشف: 56 بالمائة من الشباب في الجزائر يرغبون في الهجرة

(<https://www.arabbometer.org>)

في المجال الرياضي:

-سبر آراء الفيفا: محرز أفضل لاعب جزائري في التاريخ.

إنتخب اللاعب الدولي الجزائري لنادي مانشستر سيتي، رياض محرز بفارق شاسع كأحسن لاعب جزائري في التاريخ، حسب عملية سبر الآراء نظمها الإتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا). في 23 يونيو 2020 وحصل قائد الخضر على نسبة 48.8% من مجموع أصوات المشاركين، متقدما النجم السابق لنادي بورتو البرتغالي يليه رابح ماجر 27.4%، ثم الأخضر بلومي و مصطفى دحلب . اللذين حصلا على التوالي 12.2% و 11.6%، وكتبت الهيئة الكروية الدولية على موقعها للتواصل الإجتماعي، تويتر، مايلي : "إنه فوز عريض لرياض محرز الذي يبقى بالنسبة إليكم وبدون منازع أحسن لاعب جزائري".

وقد إقترح المشاركون عددا من اللاعبين الجزائريين الآخرين، لكن محرز و ماجر و بلومي ودحلب كانوا الأكثر تداولاً.

وساهم لاعب الوسط الهجومي "للسيتيزان" بنسبة كبيرة في تتويج "الخضر" باللقب الإفريقي للأمم خلال كان 2019 التي جرت بالأراضي المصرية، مسجلا هدفا أسطوريا بمخالفة مباشرة في الدور نصف النهائي أمام نيجيريا (2-1).

وكان محرز قد توج بلقبين للبطولة الإنجليزية الممتازة مع ليستر سيتي ومان سيتي، كما أنه بصدد تحقيق موسم رائع في البطولة الإنجليزية الممتازة في موسمه الثاني حيث لا يزال فريقه في السباق في الدور ربع النهائي لكأس إنجلترا، وعلى وشك التأهل لنفس الدور لرابطة أبطال أوروبا. (الفيفا ، 2020، سبرآراء الفيفا تختار محرز كأفضل لاعب في تاريخ الجزائر، <http://radioalgerie.dz>)

المطلب الثاني : أفضل ست طرق لإجراء عمليات سبر الآراء إلكترونياً .

الدراسات الإستقصائية وجمع المعلومات من المستفيدين هي وسيلة هامة جدا في تحديد مقدار التأثير في المجتمع، ومعرفة الرأي العام حول المنظمة ، وتصحيح المسار أو الإستمرار عليه وفقا لبيانات الدراسات المطروحة . كل هذا و أكثر يجعل من الإستفتاءات و الدراسات الإستقصائية عاملا مهما في إنجاح عمل المنظمة بشكل كبير، فهذه الدراسات تقوم على:

- الحصول على ردود فعل المجتمع حول المنتجات.
- إجراء أبحاث ودراسات.
- قياس رضى المستفيدين والموظفين وغيرها من ذلك.

وقبل فترة كان السبيل الوحيد لعمل الدراسات الإستقصائية أو إستبانات جمع الآراء للمؤسسات تقوم على الورقة والقلم، ويستغرق جمعها أشهرا إن لم تكن سنوات ونتائجها قد تحوي الكثير من الأرقام و البيانات المغلوطة و التي يعود أثرها على المؤسسة، ولكن في الوقت الحاضر ومع تطور شبكة الأنترنت و أدواتها توفرت العديد من خدمات الإستبانات و التي توفر للجميع إمكانية عمل العشرات من النماذج ونشرها، ومن ثم تقوم الخدمة بالفرز و التسجيل و التحليل وإخراج النتائج في قوالب بيانية مبهرة وبشكل مجاني في الغالب .

وقد أوجزها عبد العزيز الحمادي في أفضل ست أدوات لعمل الدراسات و الإستبانات وسبر الآراء على

النحو التالي :

Survey Monkey-1

ربما أن هذا الإسم معروف لدى الكثير ممن يهتم بعمل هذه الدراسات المسحية، فهو من أشهر هذه الأدوات على الأنترنت، ويتميز بسهولة الإستخدام و التصميم الرائع للنظام، وبإمكانية إدراج دراسات سابقة في دراسة حالية بسهولة.الموقع يسمح بعمل جميع أنواع الإستبيانات سواء كانت (سؤال مع الإجابة بسطر أو أكثر) ويسمح بتحديد طريقة عرض الإستبيان وترتيب خياراته (أفقيا ، رأسيا، أ و كقائمة منسدلة) كما يسمح بإدراج عدة صفحات لنفس الإستبيان مع زر إنتقال بين الصفحات .ولكن من سلبياته أنك لاتستطيع تصدير البيانات منه، وكذلك الإصدار المجاني منه يفيدك بعدد محدود من الخدمات.

2-خدمة Typeform

يملك هذا الموقع واجهة أنيقة وجميلة وأسلوب جذاب في عرض الإستبار، ويقدم الموقع الخدمة بشكل مجاني وبشكل مدفوع، وتقدم الباقة المجانية من الخدمة عدد من المميزات منها:

- عدد لانهائي من الأسئلة.
- عدد لانهائي من الإجابات.
- إمكانية تصدير البيانات .
- تخصيص مظهر معين للإستبار من عدد من القوالب المتاحة.
- عرض تقرير نهائي.(الحمادي،2015 ، أفضل 6أدوات لعمل الدراسات والإستبانات وسبر

الآراء،<https://www.mozn.ws>)

إضافة إلى ذلك يمكنك الحصول على المزيد من المزايا في الباقات المدفوعة، و منها إمكانية إدراج إسم المستخدم في جميع الأسئلة، مما يعني أن السؤال يخاطبه بالإسم، وكذلك إمكانية إدراج آلة حاسبة وإرسال رسائل البريد للمستطلعين وغيرها .

3-خدمة نماذج Google

- تعتبر نماذج جوجل أحد الخدمات المتميزة في إنشاء الصفحات الإستطلاعية، وهي سهلة الإنشاء وسهلة الإنشاء وسهلة الإستخدام، ومن مميزاتنا :
- تستخدم اللغة العربية بشكل كامل.
 - عدد لانهائي من الأسئلة وعدد لانهائي من الإجابات.
 - يتم جمع البيانات و النتائج في قالب "جداول بيانات جوجل" في خدمة جوجل درايف.

- أكثر من عشرة (10) أنواع من الأسئلة.
 - إمكانية إضافة شعار خاص بك، وإضافة صور أو مقطع فيديو، وإضافة صفحات متفرعة أو أسئلة ذكية.
 - إمكانية تضمين الإستبار في رسالة بريد إلكتروني أو موقع، وكذا إضافة متعاونين في إدارة الإستبار. والإطلاع على النتائج.
 - مجاني بنسبة مئة بالمئة.
- لذلك تعتبر خدمات نماذج جوجل من أميز خدمات الإستطلاعات في الأنترنت.

4-خدمة Zoho Survey

وهي خدمة أخرى من خدمات جمع الآراء والإستبارات الشهيرة، ويمتلك عدد من الباقات وأحدها مجانية والتي تتميز ب:

- عدد لانهائي من الإستطلاعات و الإستبارات.
 - خمسة عشر (15) سؤال لكل إستطلاع أو إستبار.
 - مئة وخمسون (150) مستخدم لكل إستطلاع أو إستبار. (الحمادي ، موقع سابق)
- ولكنك ستحصل على المزيد من الباقات المدفوعة الأخرى مثل : إرسال رسائل تنبيه لبريدك في حال بدأ المستفيدون في التذمر، وإدراج تصميم خاص بك في الإستطلاع وغيرها كثير.

5-خدمة Survey Planet

- تحتوي هذه الخدمة على العديد من المزايا الرائعة ومنها :
- عدد لانهائي من الأسئلة وعدد لانهائي من الإجابات.
 - عدد لانهائي من المستخدمين.
 - إمكانية تعديل وتغيير المظهر.
 - إمكانية تضمين الإستطلاع و الإستبار في المواقع الإلكترونية.
- أما في النسخ المدفوعة و التي تبدأ أسعارها من خمسة عشر (15) دولارا شهريا فيمكنك وضع شعارك الخاص وطباعة النتائج، وإدراج الصور، وتصدير النتائج إلى ملفات إكسيل.

6-خدمة Client Heartbeat

تعتبر هذه الخدمة و التي تعني "نبضات العميل" خدمة متميزة ولكنها غير مجانية، فباقاتها المدفوعة تبدأ من

خمسة وعشرون (25) دولارا في الشهر، ولكنها لا توفر إلا خمسين (50) مستخدما في الإستطلاع الواحد، لذلك ننصحك أن تأخذ الباقة الذهبية والتي تكلفك سبعة وخمسون بالمئة (57) دولارا في الشهر. صحيح أنها تكلفة باهضة جدا في خدمة إستفتاءات، ولكنها متميزة بشكل كبير مقارنة بالخدمات الأخرى، فهي تقوم بتحليل كبير لنتائج الإستطلاع أو الإستبار، و قياس رضى العملاء بمؤشر خاص، و رسوم بيانية تفصيلية. (الحمادي، موقع سابق)

المطلب الثالث : عمليات سبر الآراء و وسائل الإتصال .

إن تطور وسائل الإتصال و انفتاح الدول و الشعوب مع بعضها البعض وظهور مبادئ حقوق الإنسان و خاصة منها الحق في إبداء الرأي و التعبير عنه بكل حرية، وكذا مفهوم المواطنة، وازدياد أدوار هيئات المجتمع المدني وارتفاع مستويات التعليم و الوعي العام، كلها عوامل ساهمت في ممارسة الشعب لحقه في التعبير عن رأيه وموقفه نحو مختلف القضايا التي تستحق إبداء رأيه فيها، سواء منها ما تعلق بالقضايا السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية أو غيرها من القضايا المعاصرة التي تطفو على السطح وتكون محل إهتمام واسع من طرف الأفراد. (عشاش، مرجع سابق، ص 196)

تقود دراسة دور وسائل الإعلام و سبر الآراء في الإتصال السياسي إلى محاولة فهم مرجعية الرأي العام التي هي مختلفة جذريا عن تصور هذين الطرفين، ليس فقط لأن هناك علاقة مباشرة بين التمثيل السوسيوغرافي لسبر الآراء والمفهوم الذي تتبناه وتعكسه وسائل الإعلام في برامجها و تحليلاتها، ولكن بقدر ما يتجسد الرأي العام كمرجعية حقيقية مشتركة بالنسبة لوسائل الإعلام و رجال السياسة تترجم المعطيات و المعلومات التي توفرها الأرقام و الإحصائيات عن مدى إهتمام هذا الرأي العام بالحياة و الممارسة السياسية و الإعلامية. يصبح هنا الأمر ضروريا لإظهار أن هذه المعرفة للصيقة و المستمرة بتطور الرأي العام ومدى تمثيله في البرامج الإعلامية و السياسية تعطي حقائق مختلفة حسب درجة تأثيرها لدى فواعل الإتصال السياسي. (جاوايزر، ايقانزويت، تر: هشام عبد الله، 1997، ص 52)

في خضم هذه اللعبة المعقدة بين الخطاب السياسي و الخطاب الإيديولوجي وتطلعات الرأي العام، بإمكان وسائل الإعلام أن تقدم عوامل الحرية الملائمة لرجال السياسة، ولهذا يوشك الميل المتنامي لوسائل الإعلام إلى التحكم في سبر الآراء في كل المواضيع الراهنة كالإصلاح السياسي و التغيير الديمقراطي و المشاركة السياسية ومحاربة التطرف و ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة، والتسلح والثورات الشعبية ... الخ، أن يكون هدفه تحديد إتجاهات الرأي العام من خلال نتائج سبر الآراء بصفة نهائية.

إن قصد وسائل الإعلام بلجوئها إلى سبر الآراء قابل للثناء، لأنه ينطلق من حدث سياسي لا سيما الأحداث الاجتماعية للحصول على معلومة أكثر جدية و موضوعية و تمثيلية، ففي المجال السياسي يقرر المواطنون ويفصلون عن طريق الانتخاب لأن السياسة هي قضية الجميع، والانتخاب هو في النهاية جواب كبير و حقيقي، وعلى العكس من ذلك فإن إستعمال سبر الآراء في كل المجالات الأخرى عندما لا تكون هذه المساواة في الوضعية المناسبة، حيث لا يثمر السلوك الانتخابي خاصة في جواب تمثيلي و موضوعي كما حدث في مختلف المحطات السياسية الانتخابية في الجزائر، ويشكل ذلك خطرا حقيقيا على إستقرار البنية السياسية و الاجتماعية للمجتمع والدولة. (بوعون، 2016، ص 112)

إن تعلق الإعلام التمثيلي بعملية توعية حقيقية للرأي العام و وجود طلب قابل للإرضاء هو في نفس الوقت قوته وضعفه، تكمن قوته في أنه يصور حقيقة أن الرأي العام لا يهم في ذاته الفاعلين السياسيين وحتى وسائل الإعلام ولكن فقط إرتباطا بسياق النفعية، وبصيغة أخرى توجد آراء عامة مختلفة المواضيع و الفترات يمكن رؤيتها تقريبا حسب وسائل الملاحظة المستعملة، ويأتي ضعفه من حقيقة صعوبة تقييم نضج الوعي حول موضوع معين لجعل الفترة ذات مغزى حيث يكون إجراء سبر الآراء حيث صانع الآراء الأفراد في الوقت ذاته، ولكن بصورة معقدة، وبحسب منطق لا يخضع في كل الأحوال فقط إلى ذلك الخاص بالأحداث، ولا ذلك الخاص بسبر الآراء، ولا ذلك الخاص بالخطابات السياسية. (بن خرف الله، 2003، ص 62)

ويكمن المشكل كله في معرفة ما إذا كانت لحظة سبر الآراء ستكون ملائمة لصورة دالة عن وضعية الرأي العام حول الموضوع المعالج.

المطلب الرابع: المشاكل والصعوبات المرتبطة بإجراء عمليات سبر الآراء في الجزائر.

يوجد إجماع على الوضع السوداوي الذي تعيشه الجزائر في مجال سبر الآراء نظرا للعديد من المشاكل و الصعوبات التي تعترضه يمكن أن تحصرها فيما يلي :

-**النظام السياسي السائد:** إن رجال السياسة في المجتمعات المفتوحة لا يتكون أي حدث أو مناسبة دون استغلالها في محاولة تلميع صورهم، أو تقديم صورة جذابة عن أنفسهم لدى الجمهور، وهذه الصورة يتم قياسها دوريا خلال إستطلاعات الرأي. غير أن الحياة السياسية في الجزائر تتميز على العكس من ذلك بغياب الطابع الشخصي، و تتسم بحالة من القدسية و التبجيل ، إن "ديانة الرأي" لم تدخل بعد الأخلاق السياسية عندنا بمعرفة رأي الجمهور، ولا يعتقدون أصلا أنه من المجدي ومن الضروري العودة إلى هذا الرأي والأخذ به مما يولد أزمة إعتقاد (بوخنوفة ، د.س، ص 25). ولا يرى محمد لعقاب جدوى لعملية سبر الآراء بالنظر للحملة

الإنتخابية التي تكون باهتة وباردة وتافهة بدون أي خطوط واضحة وفاصلة فإن عملية سبر الآراء ستكون عملية بدون معنى لكن هذا دليل على أن هذه ظاهرة غير صحية تعيشها البلاد فمراكز السبر تعطي التوجهات العامة للمجتمع وبناء على ذلك تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة. (غياب سبر الآراء يجعل إنتخابات الجزائر مفتوحة على كل الإحتمالات (العرب، 2017، <https://alarab.Co.uk>).

- عمليات سبر الآراء تأخذ أهمية كبيرة ولكن في اللعبة السياسية فقط .

- تطرح عمليات سبر الآراء في ظل ديمقراطية شكلية وغير مكتملة جملة من الإشكالات ففي ظل هذا تنظم هذه الأنشطة ومع إنتشار سطوة المال السياسي وغياب الوعي السياسي عند الرأي العام لا يمكن الحديث عن سبر آراء موضوعي يعكس ذهنيات الرأي العام الجزائري.

- كما يرى عبد الرحمان رويحة في حديث لنا معه أن سبر الآراء في الجزائر لأسباب سياسية، ولصالح جهات لا تريد لهذا التخصص المتواجد خاصة سياسيا وقياس الرأي العام المعارض بعد أن كان تخصصا قائما بذاته في التسعينات. وهذا ما يراه أيضا قاسم نور الدين حيث يرجع ذلك لأسباب مفتعلة سياسية، واحتكاره لدى بعض الجهات بينما يرى أحمد قرطي أن سبر الآراء يعاني من سطوة نظام الحكم والرغبة في عدم كشف الأوراق، والأرقام الحقيقية وغياب المناخ السياسي الملائم من أجل إجراء هذه العمليات، وعدم إعطاء الأهمية لها واعتبارها إحدى آليات الممارسة الديمقراطية وتساعد على إتخاذ القرارات المناسبة .

-مشكل التمويل : ترى " إلين مينو" وهي باحثة مشاركة في المركز الوطني للبحوث العلمية لفرنسا أن انعدام الأموال يقف وراء غياب عمليات سبر الآراء في الدول الأفريقية، وتثير ذات المتحدث في الحوار التي أدلت به على هامش الملتقى الدولي الثاني حول سبر الآراء وأدوات قياس الرأي العام في الجزائر. وأعتقد أن المشكل رأيناه مثلا في الدول الإفريقية و أقر أنه ليس هناك أموالا للقيام بعمليات سبر الآراء، نعم إنه مشكل إنجاز عمليات سبر الآراء و حتي في الدول التي يوجد فيها هذه العمليات، مثلا منظمة تريد إثبات شئ ما من خلال عملية سبر لن يكون لديها بالضرورة أموالا من أجل طلب إنشاء سبر للآراء. ("الجزائر نيوز" إنعدام الأموال وحالات التسوع الثقافي تقف وراء غياب وصعوبة سبر الآراء في الحلول الإفريقية 2022 <https://www.vitamine dz.com>).

-غياب التمويل ومصادر تدعيم مؤسسات سبر الآراء حسب الصحفي ياسين نقاز.

مشاكل قانونية: يعتقد الخبير القانوني الجزائري فادن بأن قانون سبر الآراء والإشهار والذي كان من المفروض أن يصدر منذ سنة 1997 لكنه بقي معطلات إلى الآن رغم أهميته في التأسيس لنهج ديمقراطي على أسس

صحيحة أشار فادن إلى أن جميع المحاولات التي صبت في هذا الإتجاه منذ برلمان 1997 إلى اليوم من أجل سن قانون سبر الآراء كان مصيره الفشل وبرأي المتحدث فإنه حتى في حال تم سن قانون سبر الآراء حاليا و ظهور مؤسسات مستقلة لسبر الآراء فإن الحصول على نتائج ذات مصداقية يستغرق سنوات أخرى لكسب الخبرة وغيرها. (العرب، موقع سابق).

- غياب قانون خاص بسبر الآراء، حيث طوّل به العديد من الملتقيات الخاصة بسبر الآراء وعلى مدار العديد من السنوات .

- غياب مؤسسات تقسيم سبر الآراء.

- غياب مراكز متخصصة في عمليات سبر الآراء فلطالما كانت تعتمد الجزائر على مؤسسات أجنبية لإجراء عمليات سبر الآراء لقضايا محلية مختلفة وذلك لتوحي المصداقية أحيانا ولربما الأقسام والأرباح أحيانا أخرى لتواطىء أطراف جزائرية ولطالما كان تحت الطلب مثل: شركة سيغما كونساي.

عملت مؤسسات للسبر مثل ميديا سورفاي لمالكها سفيان مالوفي و أيضا مركز عباسة الذي توقف حاليا وكان يجري عمليات سبر الآراء تحت الطلب .

- إشكالية تتعلق بالحرية والشق الثقافي العام : يعتقد الخبير القانوني فادن بأن عاملا آخر يؤثر على

غياب عمليات سبر الآراء وهو طبيعة المجتمع الجزائري الذي يتفادى الإدلاء بحقيقة رأية وتوجهه الفعلي .

المجتمع الجزائري عموما عندما يدلي بآرائه لا يقدمها صحيحة وهذا بناء على تجارب سابقة لشركات أجنبية وتبين أن الجزائري غالبا لا يفصح لحقيقة ما يوجد في قلبه والمجتمع لم يترسخ له فعليا الوعي الديمقراطي (العرب،

موقع سابق).

- إشكالية تطرحها الطبيعة البشرية حيث لا يجيب المستجوب بالضرورة لصداقة على عديد من الأسئلة ولا يقدم إجابات دبلوماسية أو مقبولة .

- الحالات الثقافية شديدة التنوع جعلت من إنجاز عمليات سبر الآراء أكثر صعوبة .

- غياب ثقافة سبر الآراء لدى المجتمع الجزائري وليس هناك تعود بعد على سبر الآراء.

تنطلق معاهد سبر الآراء بحسب بيارد بورديو من فكرة واهمة، مفادها أن كل الناس بإمكانهم بلورة رأي، وأن

بمقدورهم الإجابة عن الأسئلة بشكل ملائم ومتساو، وتركيب طابعها السياسي وإدراكه، جاهلة بذلك أن

الناس ينتجون أفكارهم وآرائهم في إرتباط وثيق وعميق بروح طبقاتهم، أو بمنظومة القيم الضمنية التي ترعرعوا داخلها، والتي ترسخت في لا وعيهم منذ الطفولة . يمكن لعملية سبر الآراء أن تكون أكثر ملامسة للواقع،

"إذا ما أتحنا للناس المسوغات التي تجعلهم يتموقعون، بالكيفية نفسها التي يتموقعون بها في الواقع اليومي، بمعنى أنه عوض أن نقول لهم: هناك من يؤيد تحديد النسل، ومن يعارضه، فماذا عنكم؟...."، نعرض مسلسلا من المواقف الصريحة، لجماعات تتوفر على قدرة بناء الآراء ونشرها، بشكل يتيح للناس إمكانية التوقيع، بحسب الإجابة سابقا. (مستقيم، 2017، أكذوبة الرأي العام

(<https://www.monliban.org>)

– مشاكل وصعوبات منهجية :

- عدم الإلمام بالجوانب المنهجية لعمليات سبر الآراء كتحديد نوع العينة وحجمها ومجالها الجغرافي والبشري ، فهذه الجوانب تضيء على عمليات السبر قيمة عمليات ومصدقية وتشير إلى حدود تعميقها.
- عمليات السبر تصحيح مهمة ومتعددة أكثر فأكثر في عالم اليوم أن ما يجعل عملية السبر معتمدة عليها في مسائل تتعلق بتمثيلية العينة وتعدد الأسئلة الموجهة للأشخاص الذين تتوجه إليهم عملية السبر (العرب الموقع سابق) ، بالإضافة للعبة الأرقام فإن أساليب الإتصال المعتمدة للقيام بعمليات سبر الآراء تؤثر على العملية فإستطلاعات الرأي مثلا التي تضمن للمستجوب خاصية السرية وخصوصية أكيدة غير ممثلة بإعتبار أنها تبعد شريحة مجتمعية بعيدة عن التكنولوجيات الحديثة ولا تستعملها، كما أن وسائل الإتصال الأخرى مثل الهاتف المقابلة الشخصية قد لاتصل إلى جميع المفردات .
- نقطة أخرى تتمثل في طبيعة الأسئلة التي تطرح في عمليات سبر الآراء وطبيعة الإجابة عن الأسئلة المفتوحة تختلف عن طبيعة الإجابة عن الأسئلة المغلقة (عزيزة، 2021، عمليات سبر الآراء الأرقام التي تتلاعب بالوعي السياسي، (<https://www.ultratunisia.ultrasawt.com>))

خلاصة:

تحتاج مؤسسات سبر الآراء لكي تحافظ على مصداقيتها وقربها من مشاغل الناس إلى بيئة قانونية وإجتماعية متينة وذلك من خلال إنجاز بحوث أكاديمية قادرة على رسم إستراتيجيات بعيدة المدى للفعل والممارسة السياسية ، والسعي إلى توفير الإمكانيات الموضوعية لإجراء سبر آراء محايد ومستقل تماما، يحترم الشروط المهنية والإحترافية التي تجعلها قادرة على الإفلات من الضغوطات مهما كانت داخلية أو خارجية مما يؤهلها على أن تكون على درجة عالية من الموضوعية، ومع وجود إجماع على ضرورة وجود هذا التخصص بالجزائر وجب وجود آلية لتنظيم هذا القطاع فإن الحاجة له أصبحت أكيدة، وحتمية سن قانون يهتم ويحدد قواعد سلوكية ومبادئ عامة تنظم القطاع، في شكل دفتر شروط يعتني بتنظيم ومراقبة القطاع والسهر على تأمين مصداقية سبر الآراء وتسييل العقوبات المترتبة عن الإخلالات المرتكبة و العمل على توفير المعلومات و الأرقام في نطاق الشفافية اللازمة وتنظيم عملية نشر نتائج سبر الآراء وفق إطار تشريعي. على غرار ما هو معمول به في الدول المتقدمة حتى نساهم في إنجاح مسار الثورة و المساعدة على بناء مجتمع ديمقراطي محصن من الهزات و الإرتدادات المؤذنة بخراب العمران.

وإذا كنا اليوم غير مؤهلين إلى اعتماد مثل هذه التخصصات أو هذا القطاع فعلى الأقل أن نطلع على تجارب الدول المتقدمة ، على غرار شركة "بسوس" الفرنسية أو "غالوب" الأمريكية اللذين يحتويان على كفاءات بشرية وعلماء إجتماع و خبراء في الإحصاء و الطرق الكمية وهو مالا ينطبق علينا حينما إعتدنا في إنجاز عمليات سبر الآراء "تحت الطلب" عن طريق مؤسسات أجنبية وشراء إستطلاعات رأي على القياس لخدمة مصلحة بعض الأطراف على حساب البقية ولتوجيه الرأي العام .

الإطار التطبيقي

تمهيد:

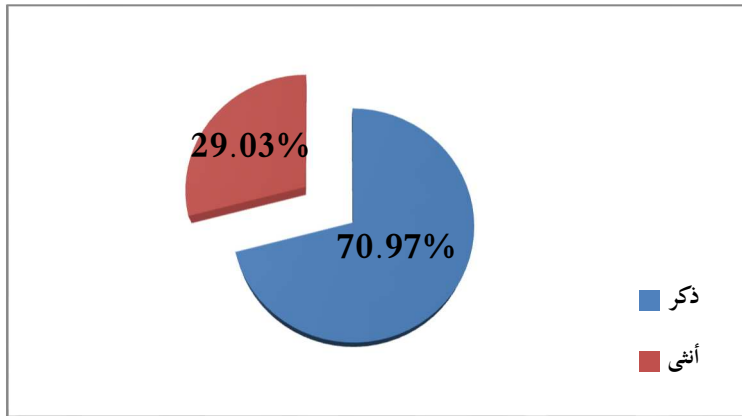
البحث العلمي هو مجموعة من التخمينات والإفتراضات يحاول الباحث تحويلها إلى حقائق بالإعتماد على المعلومات النظرية التي تتعلق بموضوع الدراسة وباستعمال الأدوات اللازمة لمحاولة التأكد من صحتها أو خطئها، ثم إستغلال المعلومات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها وترجمتها إلى جداول وبيانات إحصائية ورسومات بيانية، وسنحاول من هذه الدراسة إستخلاص أهم النتائج التي توصلنا إليها في موضوع واقع سبر الآراء في الجزائر من منظور أساتذة قسم علوم الإعلام والإتصال بجامعة المسيلة.

التحليل الكمي والكيفي للدراسة الميدانية:

1- محور البيانات الشخصية

الجدول (1): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس.

النسبة المئوية	التكرار	
70,97%	22	ذكر
29,03%	9	أنثى
100%	31	المجموع

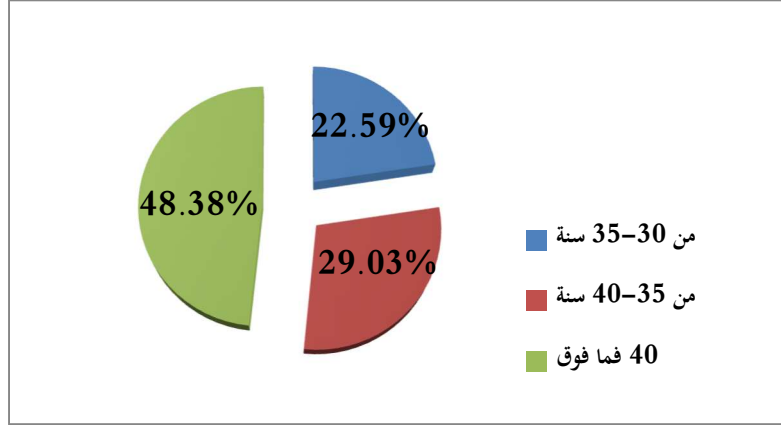


الشكل رقم (01) يمثل التوزيع المبحوثين حسب الجنس .

إن توزيع الأساتذة حسب الجنس كما هو في الجدول أعلاه يظهر أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث حيث كان عددهم 22 وبلغت نسبتهم 70.97%، بينما كان عدد الإناث 09 بنسبة 29.03% هذا مايبين أن المجتمع المدروس ترتفع فيه نسبة الذكور عن الإناث، ونشيركم علما أنه تم توزيع الإستمارة عفويا دون قصد فئة معينة.

الجدول (2): يوضح توزيع المبحوثين حسب السن.

النسبة المئوية	التكرار	
22.59%	7	من 30-35 سنة
29.03%	9	من 35-40 سنة
48.38%	15	40 فما فوق
100%	31	المجموع

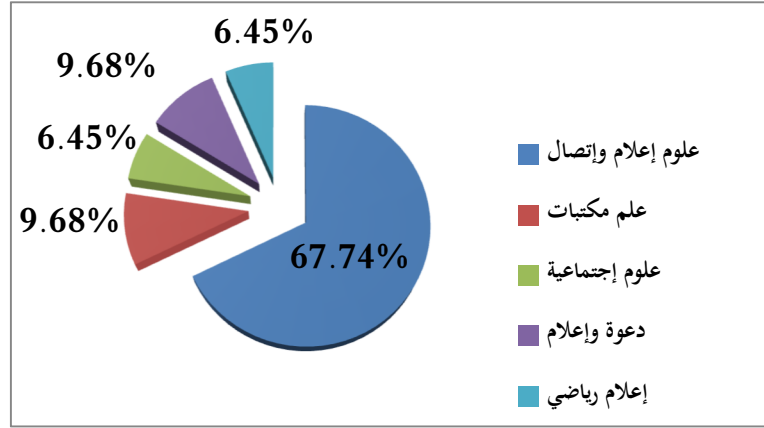


الشكل رقم (02) يمثل توزيع الباحثين حسب السن.

تبين نتائج الجدول (02) أن مانسبته 48.38% من الأساتذة أعمارهم تفوق الأربعين سنة بتعداد 15 أستاذاً، بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 40 سنة 29.03% ممثلين في تسعة أساتذة، ويمثل العدد المتبقي سبعة أساتذة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى 35 سنة بنسبة 22.59%. هذا ما يبين أن أغلب مفردات العينة يفوقون سن الأربعين لما يستوجب طور الدكتوراة وبجكم أنهم دائمين، بينما العدد المتبقي يبين حضور فئة الشباب ضمن أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة المسيلة.

الجدول (3): يوضح توزيع الباحثين حسب التخصص.

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
67.74%	21	علوم إعلام وإتصال
9.68%	3	علم مكتبات
6.45%	2	علوم إجتماعية
9.68%	3	دعوة وإعلام
6.45%	2	إعلام رياضي
100%	31	المجموع



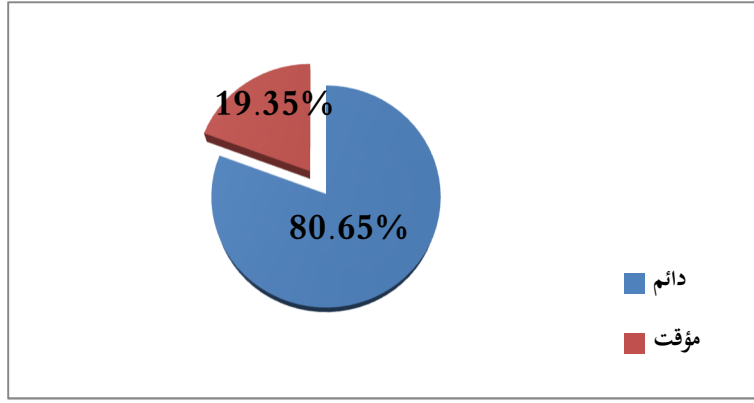
الشكل رقم (03) يمثل توزيع الباحثين حسب التخصص.

توضح نتائج الجدول (03) أعلاه أن نسبة الأساتذة المتخصصين علوم إعلام وإتصال تمثل 67.74% بـ 21 أستاذا من مجموع أفراد العينة فيما تمثل باقي النسب التخصصات التالية: علم المكتبات ودعوة وإعلام بنسبة 9.68% بمعدل ثلاث أساتذة لكل تخصص منهما، وتخصصي علوم إجتماعية وإعلام رياضي بنسبة 6.45% بمجموع أستاذين لكل تخصص.

وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن الأولوية في التوظيف تعطى لأصحاب التخصص، زيادة على ذلك أصبح تخصص علوم الإعلام والإتصال علما قائما بذاته بعدما كان تابعا للعلوم الأخرى حكرا على جامعة الجزائر 03 بكلية الإعلام سابقا . وتنوع التخصصات ضمن القسم سينعكس إيجابا على عملية التدريس بتكامل العلوم والتخصصات

الجدول (4): يوضح توزيع الباحثين حسب الصفة.

النسبة المئوية	التكرار	
80,65%	25	دائم
19,35%	6	مؤقت
100%	31	المجموع

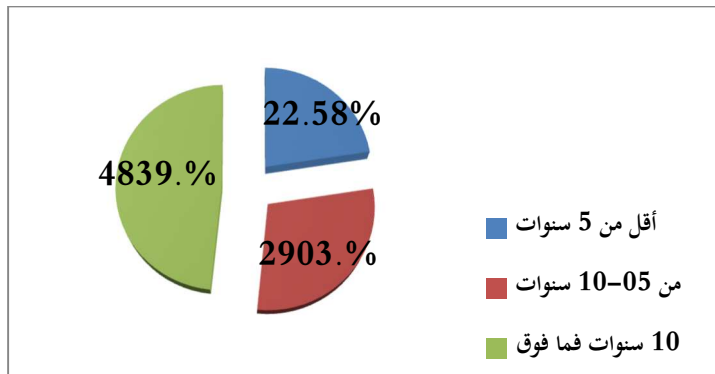


الشكل رقم (04) يمثل توزيع الباحثين حسب الصفة.

من الجدول (04) أعلاه يتضح لنا أن معظم أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال يعملون بصفة دائمة بمجموع 25 أستاذا ويمثلون نسبة 80.65% بينما تمثل نسبة 19.35% الأساتذة المؤقتين بتعداد 06 أساتذة. وهذا ما أفرزته عمليات التوظيف الكبرى التي أقرتها الدولة في السنوات الماضية من أجل توفير مناصب عمل دائمة .

الجدول (5): يوضح توزيع الباحثين حسب الخبرة المهنية.

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة
22,58%	7	أقل من 5 سنوات
29,03%	9	من 05-10 سنوات
48,39%	15	10 سنوات فما فوق
100%	31	المجموع



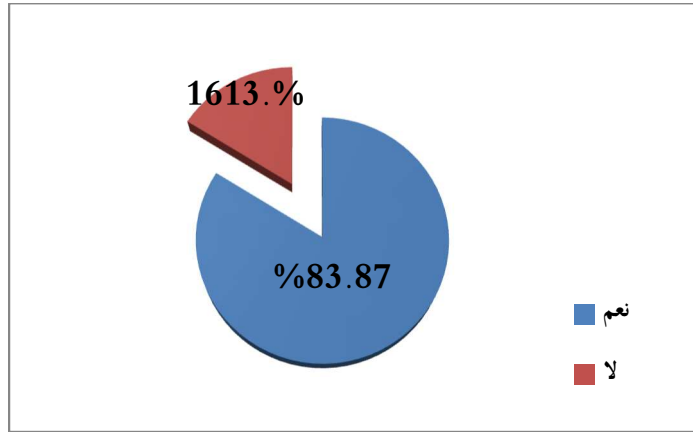
الشكل رقم (05) يمثل توزيع الباحثين حسب الخبرة المهنية.

من الجدول (05) تبين أن نسبة 48.39% من الأساتذة يملكون خبرة أكثر من عشر سنوات بتعداد 15 أستاذاً، بينما يبلغ عدد الذين خبرتهم تتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات تسعة أساتذة بنسبة 29.03%، ليأتي في الأخير الأساتذة ذوي خبرة خمس سنوات بعدد 07 أساتذة ممثلين بنسبة 22.58%. وتكتسب سنوات الخبرة هذه من التدريس تحت صفة مؤقتة، ففتح الفرص أمام طلبة الدكتوراه في التدريس كمؤقتين تعد لهم خبرة في المجال، وعلى قدر من الكفاءة، والملاحظ أن العينة البحثية وفق هذه الدراسة لديها خبرة وأقدمية في التدريس وعلى قدر من الكفاءة وهذا ما ينعكس إيجاباً على الأداء والمردود الذي يحققه القسم.

المحور الأول: دور إستطلاعات الرأي في قياس الرأي العام.

الجدول (6): يوضح توزيع المبحوثين حسب الإجابة عن إستطلاع الرأي العام.

النسبة المئوية	التكرار	
83,87%	26	نعم
16,13%	5	لا
100%	31	المجموع



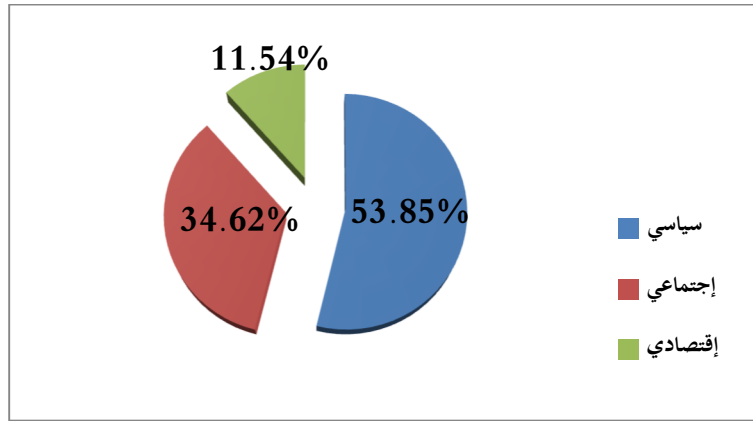
الشكل رقم (06) يمثل توزيع المبحوثين حسب الإجابة عن إستطلاع الرأي العام.

توضح نتائج الجدول (06) أن أغلبية المبحوثين يؤكدون على إهتمامهم بالتفاعل مع إستطلاعات الرأي، حيث أن 26 أستاذاً أجابوا بنعم وذلك بنسبة 83.87% في حين خمسة أساتذة أجابوا بلا ممثلين بنسبة 16.13%. من المفروض كانت إستجابة المبحوثين مع إستطلاعات الرأي تكون كاملة بحكم تخصصهم وهذا المجال يندرج ضمنه، فمن الغريب أن أستاذاً بعلوم الإعلام والاتصال لا يولي أهمية لإستطلاعات الرأي وهو أهل

لذلك ، إذا كان هذا حال أهل التخصص فما بالك بأفراد الشارع الجزائري الذين لا يعطون أدنى إهتمام لهذه العمليات.

الجدول(7): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجواب بنعم وطبيعة الإستطلاع.

النسبة المئوية	التكرار	
53,85%	14	سياسي
34,62%	9	إجتماعي
11,54%	3	إقتصادي
100%	26	المجموع



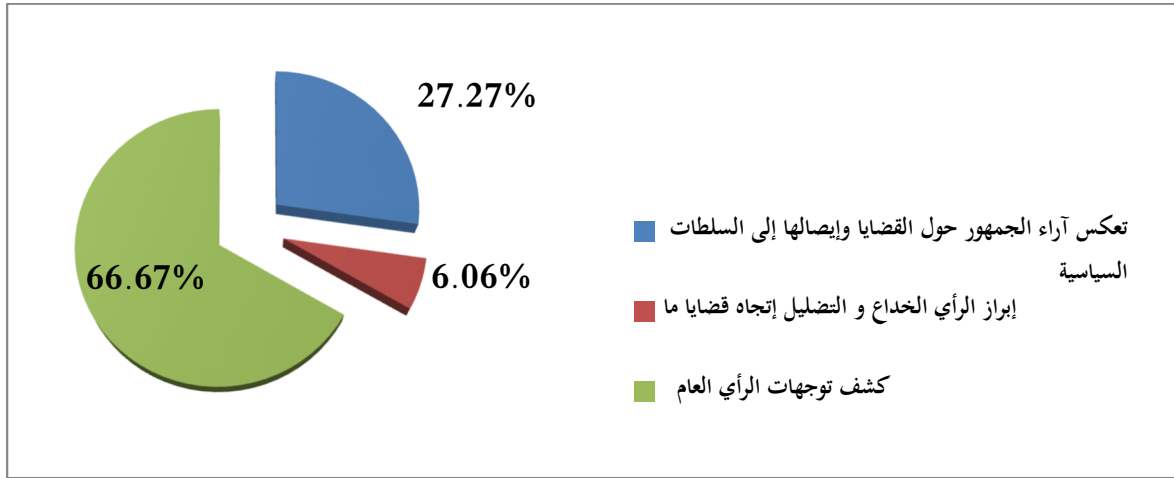
الشكل رقم (07) يمثل توزيع المبحوثين حسب الجواب بنعم وطبيعة الإستطلاع.

من الجدول (07) يبين أن نسبة 53,85% من مجموع الأساتذة المهتمين بالتفاعل مع إستطلاعات الرأي ذات الطابع السياسي، بينما الذين يهتمون بالإستطلاعات ذات الطابع الإجتماعي بلغت نسبتهم 34,62%، فيما يهتم الباقون بالإستطلاعات ذات الطابع الإقتصادي بنسبة 11,54%.

هذا راجع إلى الإهتمام الكبير والميل الشديد للقضايا السياسية وكل مايتعلق بالسياسة ونظام الحكم كما تلقى المواضيع الإجتماعية التي تكون موضوع إستطلاع رأي إهتماما أيضا بحكم أنها تمس المقومات الوطنية وتتعلق بحياة الأفراد وما يحيط بها من جوانب وظروف ، وتعالج مختلف الظواهر التي تحدث داخل المجتمع كالأفات الإجتماعية مثلا والبحث عن الحلول للحد منها.

الجدول (8): يوضح إجابة المبحوثين عن الدور الذي تلعبه إستطلاعات الرأي.

النسبة المئوية	التكرار	
27,27%	9	تعكس آراء الجمهور حول القضايا وإيصالها إلى السلطات السياسية
6,06%	2	إبراز الرأي الخداع و التضليل إتجاه قضايا ما
66,67%	22	كشف توجهات الرأي العام
100%	33	المجموع



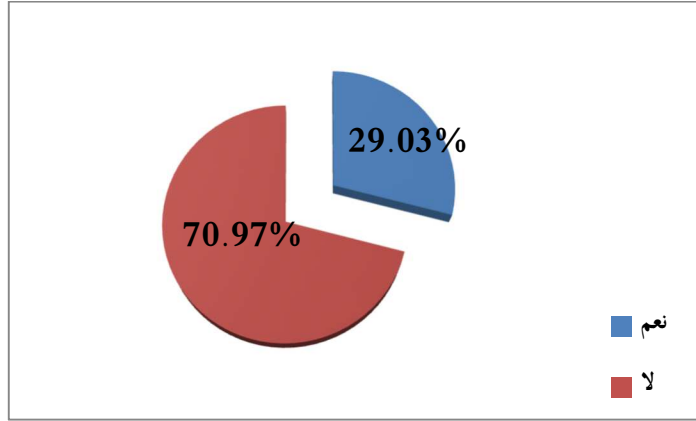
الشكل رقم (08) يمثل إجابة المبحوثين عن الدور الذي تلعبه إستطلاعات الرأي.

يبين الجدول (08) أن إستطلاعات الرأي تكشف توجهات الرأي العام بالدرجة الأولى بنسبة 66.67% هذا ما أقره 22 أستاذًا، فيما يعكس آراء الجمهور حول القضايا إيصالها إلى السلطات السياسية بنسبة 27.27% بمجموع تسع أساتذة، ويبرز الرأي الخداع ويضلل إتجاه قضايا ما أخيرا بنسبة 06.06% بتعداد أساتذتين.

من هنا يظهر الدور الحقيقي والرئيسي لإستطلاعات الرأي في كشف توجهات الرأي العام، بحيث يتم إستفتاء آراء المواطنين بين معارض ومؤيد، موافق وغير موافق إتجاه قضية أو حدث ما. كما تعكس آراء الجمهور حول القضايا وإيصالها للسلطات السياسية مثل ما تجده في المواعيد الإنتخابية من ستنخب؟ أي حزب تؤيد؟ أو فيما يتعلق بتعديل الدستور هل أنت مع تعديل الدستور؟ نعم أو لا.

الجدول (9): يوضح إجابة المبحوثين حول تواجدهم ضمن فريق إستطلاع.

النسبة المئوية	التكرار	
29,03%	9	نعم
70,97%	22	لا
100%	31	المجموع



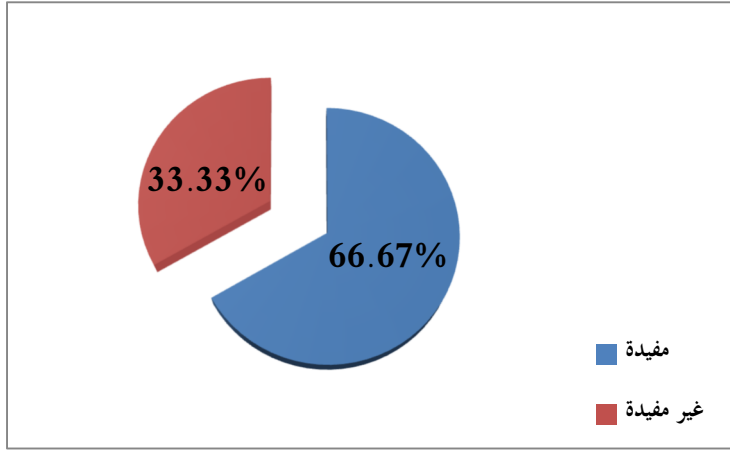
الشكل رقم (09) يمثل إجابة المبحوثين حول تواجدهم ضمن فريق إستطلاع.

من نتائج الجدول (09) أعلاه يتبين أن معظم أفراد العينة والذين عددهم 22 أستاذا لم يسبق لهم وأن كانوا ضمن فريق إستطلاع بنسبة 70.96% من مجموع العينة، فيما بلغ عدد الذين كانت لديهم تجربة ضمن فريق إستطلاع تسعة أساتذة ممثلين بنسبة 29.03%.

من المفروض أن تخصص الأساتذة يفرض عليهم تواجدهم ضمن هذا النوع من العمليات ولو للتجربة، لكن لمسنا العكس في دراستنا هذه وهذا دليل على عدم إهتمامهم بهذا التخصص ورؤية أن لاجدوى منه.

الجدول (10): يوضح إجابة المبحوثين عن تجربتهم في فريق إستطلاع.

النسبة المئوية	التكرار	
66,67%	6	مفيدة
33,33%	3	غير مفيدة
100%	9	المجموع



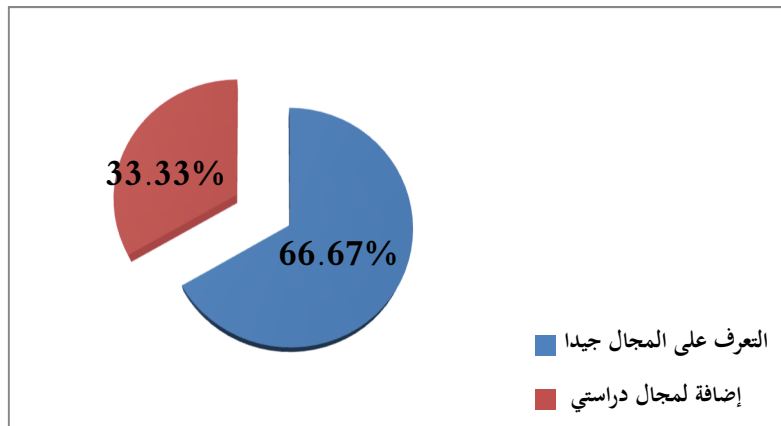
الشكل رقم (10) يمثل إجابة الباحثين عن تجربتهم في فريق إستطلاع.

نتائج الجدول (10) تبين أن نسبة 66,67% من الأساتذة خاضوا تجربة ضمن فريق إستطلاع وكانت مفيدة لهم، بينما نسبة 33,33% منهم لم تكن تجربتهم مفيدة.

من هنا يمكن القول أن تجربة التواجد ضمن فريق إستطلاع مفيدة إلى حد ما على قدر الموضوع المتناول والأدوات المستخدمة وخبرة الفريق.

الجدول(11): يوضح إجابة الباحثين عن السؤال "لماذا" مفيدة؟

مفيدة		الأسباب
النسبة المئوية	التكرار	
66.67%	4	التعرف على المجال جيدا
33.33%	2	إضافة لمجال دراسي
100%	6	المجموع

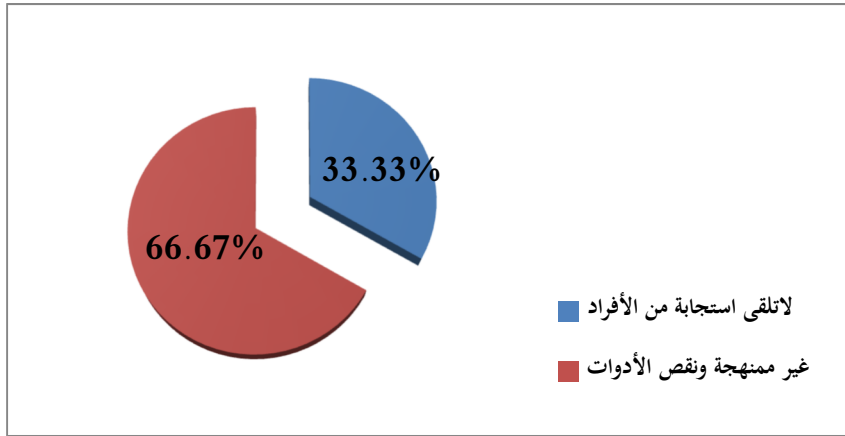


الشكل رقم (11) يمثل إجابة الباحثين عن السؤال "لماذا" مفيدة؟

من الجدول (11) يتضح لنا أن ما نسبته 66.67% من الأساتذة الذين يرون أن تجربة الإستطلاع مفيدة في التعرف على مجال الإستطلاعات جيدا بينما بلغت نسبة الذين يرون أنها مفيدة لأنها تقدم إضافات في مجال دراستهم 33.33%. نخلص إلى أن الذين إستفادوا من تجربة الإستطلاع كانوا قد خاضوها كحب للتطلع وإشباع للفضول ومعرفة العملية عن قرب أو دخلوا التجربة من باب طالب علم أو باحث لثمين دراسته لاغير .

الجدول(12): يوضح إجابة المبحوثين عن السؤال "لماذا" غير مفيدة؟

غير مفيدة		
النسبة المئوية	التكرار	
33.33%	1	لاتلقى إستجابة من الأفراد
66.66%	2	غير ممنهجة ونقص الأدوات
100%	3	المجموع



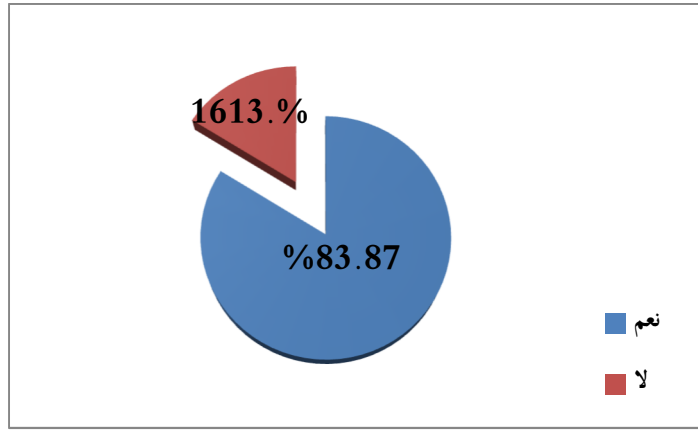
الشكل رقم (12) يمثل إجابة المبحوثين عن السؤال "لماذا" غير مفيدة.

الجدول(12) تبين نتائجه أن نسبة 66.66% من الذين خاضوا تجربة إستطلاع رأي يرونها غير مفيدة لأنها لاتلقى أي إهتمام من الأفراد المستجوبين، بينما نسبة 33.33% يرون أن تجربة الإستطلاع غير مفيدة لأنها غير ممنهجة وتتنقص للأدوات اللازمة.

من هنا يتضح لنا أن عدم إهتمام الأفراد بعمليات الإستطلاع إفتقادها المنهجية اللازمة وقلة الأدوات المستخدمة يجعل منها غير مفيدة ولو كتجربة.

الجدول (13): يوضح إجابة الباحثين حول ماتقدمه نتائج إستطلاعات الرأي لمجال عملهم.

النسبة المئوية	التكرار	
%83.87	26	نعم
%16.13	05	لا
%100	31	المجموع



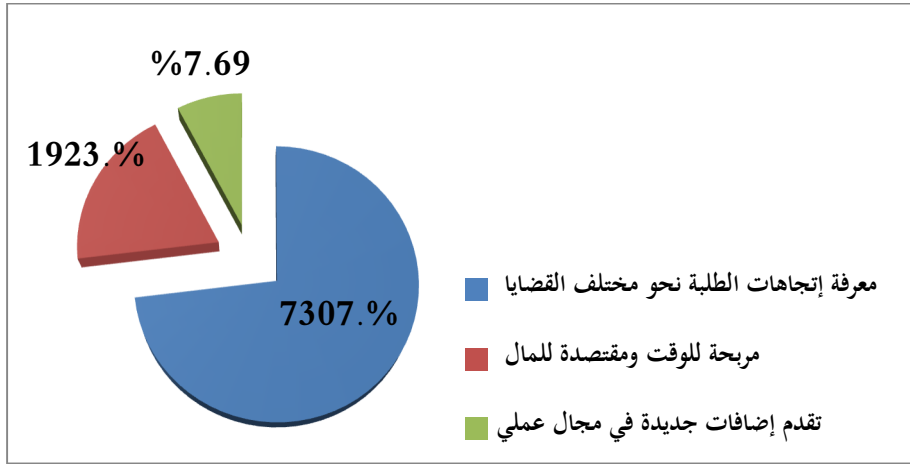
الشكل رقم (13) يمثل إجابة الباحثين حول ماتقدمه نتائج إستطلاعات الرأي لمجال عملهم.

نتائج الجدول (13) توضح أن نسبة 83.87% من مجموع العينة يرون أن إستطلاعات الرأي تقدم إضافة لمجال عملهم، والباقي 16.13% يرون أنها لا تقدم أي إضافة إلى عملهم.

من هنا يتبين أن الأساتذة يهتمون بإستطلاعات الرأي للحصول على المزيد من المعلومات في مجال عملهم لكن ليس بالقدر الكافي ففي بعض الأحيان لا تُخدمهم ولا تقدم لهم أي إضافة.

الجدول (14): يوضح إجابة الباحثين عن السؤال إذا كانت إجابته بنعم.

النسبة المئوية	التكرار	
%73.07	19	معرفة إتجاهات الطلبة نحو مختلف القضايا
%19.23	5	مرجحة للوقت ومقتصدة للمال
%7.69	02	تقدم إضافات جديدة في مجال عملي
%100	26	المجموع



الشكل رقم (14) يمثل إجابة المبحوثين عن السؤال إذا كانت إجابته بنعم.

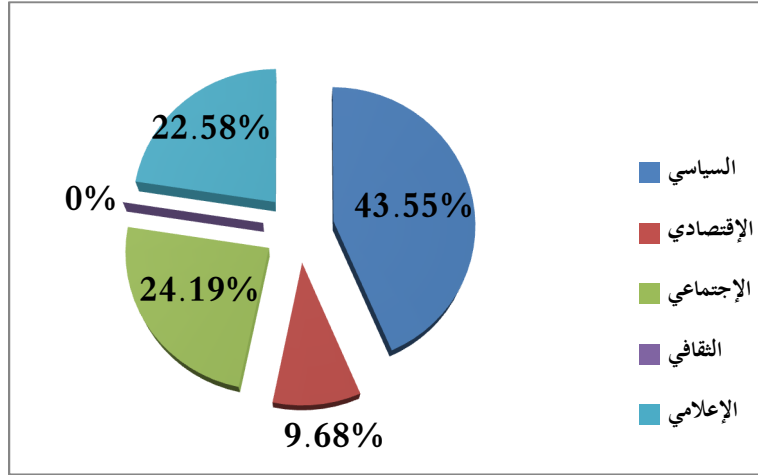
الجدول (14) تبين نتائجه أن مانسبته 73.07% من الأساتذة تساعدهم نتائج إستطلاعات الرأي في معرفة توجهات الطلبة نحو مختلف القضايا، ونسبة 19.23% يجدونها مريحة للوقت ومقتصدة للمال، والنسبة المتبقية 7.69% يرى أصحابها أنها تقدم إضافات جديدة لمجال العمل .

مما سبق يتضح لنا أن نتائج عمليات الإستطلاع تفيد في معرفة مختلف الإتجاهات ونحو مختلف القضايا، وبسرعة ودون صرف أموال كثيرة فهي تقدم العديد من المزايا للعمل.

المحور الثاني: تقنيات وأساليب سير الآراء.

الجدول(15): يوضح إجابة المبحوثين حول المجال الأكثر إستخداما لسير الآراء.

النسبة المئوية	التكرار	
43,55%	27	السياسي
9,68%	6	الإقتصادي
24,19%	15	الإجتماعي
0,00%	0	الثقافي
22,58%	14	الإعلامي
%100	62	المجموع



الشكل رقم (15) يمثل إجابة الباحثين حول المجال الأكثر استخداما لسبر الآراء.

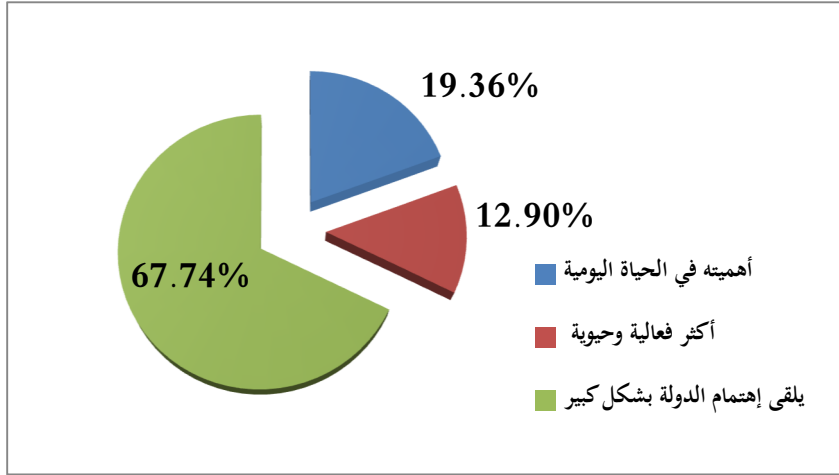
هنا يمكن إختبار أكثر من إجابة واحدة.

نتائج الجدول (15) توضح أن عمليات سبر الآراء تستخدم في المجال السياسي بنسبة 43,55%، يليه المجال الإجتماعي بنسبة 24,19%، بعده مباشرة المجال الإعلامي بنسبة 22,58%، ليأتي في الأخير المجال الإقتصادي بنسبة 9.68%، بينما لا يلقي المجال الثقافي أي إهتمام من طرف باحثي السبر .

مما سبق يظهر لنا جليا أن القضايا السياسية وكل مايتعلق بالسلطات السياسية يتم معالجته في عمليات سبر الآراء وربما هذا ما يفسر بإحتكار الدولة للتخصص لما يخدم مصالحها فقط، بينما تعالج القضايا الإجتماعية هي الأخرى بحكم أنها تلقى إهتمام الأفراد لأنها تثير كل ما يحيط بهم وبحياتهم اليومية . كما نجد الجانب الإعلامي أيضا تعالج موضوعاته عن طريق عمليات سبر الآراء لما يتماشى ومتطلبات السوق الإعلامي والإشهار و المضامين المختلفة . فيما لا يركز ابدأ على الجانب الإقتصادي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في حياة الأفراد ربما لتنويع الرأي العام شأنه شأن المجال الثقافي.

الجدول(16): يوضح إجابة الباحثين عن السؤال "لماذا" هذا المجال؟

النسبة المئوية	التكرار	
19.36%	6	أهميته في الحياة اليومية
12.90%	4	أكثر فعالية وحيوية
67.74%	21	يلقى إهتمام الدولة بشكل كبير
100%	31	المجموع



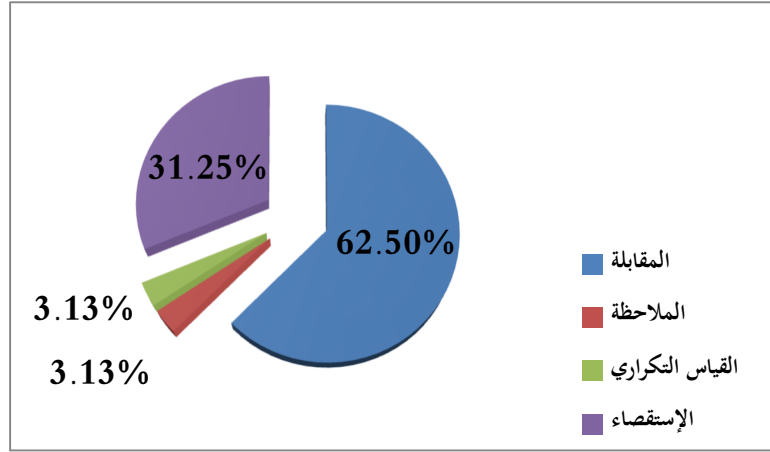
الشكل رقم (16) يمثل إجابة المبحوثين عن السؤال "لماذا" هذا المجال.

من نتائج الجدول (16) يتضح لنا أن مانسبته 67.74% من المجالات المستخدمة في سبر الآراء تعود لإهتمام الدولة به بشكل كبير ، ونسبة 19.36% منهم يرون السبب في أهميتها في الحياة اليومية للأفراد، فيما يرى الباقي أن الإستخدام الأكثر يكون لمجال أكثر فاعلية وحيوية بنسبة 12.90%.

من هنا يظهر لنا أنه يخضع الموضوع المتناول في عملية سبر الآراء لعدة شروط أهمها: أن يكون يلقي إهتمام الدولة بشكل واضح وجلي، ويجب أن يمس مجالا فعالا وحيويا، كما يجب أن يكون محل إهتمام الأفراد بإعتباره مهما في حياته اليومية .

الجدول(17): يوضح إجابة المبحوثين أهم تقنية منهجية يعتمد عليها في إجراء سبر الآراء.

النسبة المئوية	التكرار	
62,50%	20	المقابلة
3,13%	1	الملاحظة
3,13%	1	القياس التكراري
31,25%	10	الإستقصاء
100%	32	المجموع



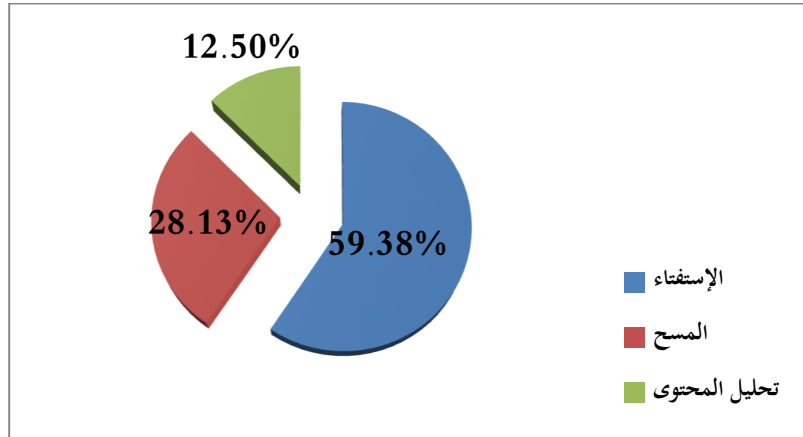
الشكل رقم (17) يمثل إجابة المبحوثين أهم تقنية منهجية يعتمد عليها في إجراء سبر الآراء.

هنا يمكن إختيار أكثر من إجابة واحدة.

نتائج الجدول (17) تبين أن تقنية المقابلة أهم تقنية يعتمد عليها في إجراء سبر الآراء بنسبة 62,50% يليها الإستقصاء بنسبة 31.25%، لتأتي الملاحظة والقياس التكراري بنفس الترتيب ونفس النسبة 3.13%. المقابلة أهم تقنية تستخدم في عمليات سبر الآراء لأنها مباشرة وصریحة وتكشف الجانب النفسي المصاحب لكل إجابة وتستخدم في جمع المعلومات في بحوث الرأي العام وفي الدعاية والعلاقات والتسويق، وهي أنسب طريقة لسبر الآراء بين الشعوب النامية التي تزداد فيها نسبة الأمية والفقر والإفتقار للوعي السياسي، والتي يزداد لدى أفرادها نسبة الشك في كل ماله طابع رسمي أو شبه رسمي. ويستخدم الإستقصاء أيضا بكثرة في سبر الآراء لما يتضمنه من أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة، أو الإثنين معا كما يتضمن أسئلة مفخخة تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة. من خلال التوسع في طرح الأسئلة حتى إبتغاء الهدف المرجو وقد يرقى إلى البحث والتقصي المخبراتي.

الجدول(18): يوضح إجابة المبحوثين حول الأساليب الأنجع في قياس المواقف.

النسبة المئوية	التكرار	
59,38%	19	الإستفتاء
28,13%	9	المسح
12,50%	4	تحليل المحتوى
100%	32	المجموع

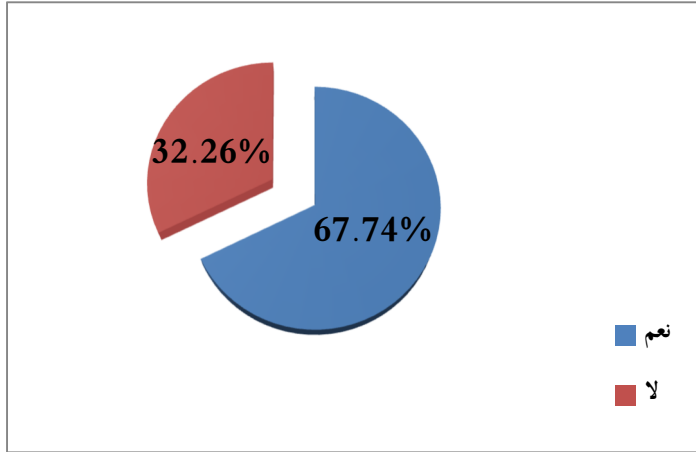


الشكل رقم (18) يمثل إجابة الباحثين حول الأساليب الأنجع في قياس المواقف.

الجدول (18) توضح نتائجه أن أسلوب الإستفتاء أنجع أسلوب في قياس الرأي العام بنسبة 59,38%، يأتي بعده أسلوب المسح بنسبة 28,13%، بينما يحتل أسلوب تحليل المحتوى المرتبة الأخيرة بنسبة 12,50%. يعتبر الإستفتاء أسلوباً ناجحاً في قياس الرأي العام تقوم به المؤسسات أو الدولة لرصد اتجاهات الرأي العام يبحث في المواقف المختلفة لفئة من الناس تستخلص منها بعض النتائج التي تساعد في تكوين فكرة عامة عن أي موضوع أو قضية وهذا ما تنصبو إليه عمليات السبر. كما يعتبر المسح أفضل أسلوب للقياس لأنه يتيح التعامل المباشر مع الجمهور ولكن ليس كل الجمهور لأن ذلك صعب جداً، ولكن إذا كانت قضية معينة فإنه يتم اللقاء بالجمهور في كل الأحياء بنسب متساوية لبحث آرائهم.

الجدول (19): يوضح إجابة الباحثين حول ما إن كانت التقنيات والأساليب تقدم نتائج صحيحة ودقيقة لسبر الآراء.

النسبة المئوية	التكرار	
67,74%	21	نعم
32,26%	10	لا
100%	31	المجموع



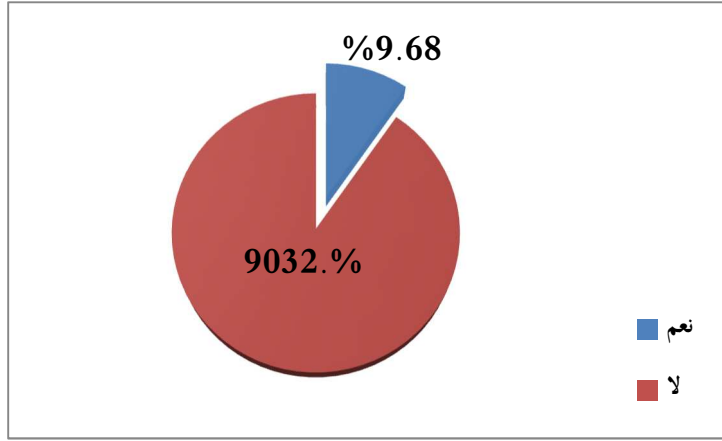
الشكل رقم (19) يمثل إجابة المبحوثين حول ما إن كانت التقنيات والأساليب تقدم نتائج صحيحة ودقيقة لسبر الآراء.

نتائج الجدول (19) توضح لنا أن التقنيات والأساليب المستخدمة في سبر الآراء تقدم نتائج صحيحة ودقيقة بنسبة 67,7% بينما ترى نسبة 32,26% أن هذه الأساليب لا تقدم إجابات صحيحة. من هنا نستخلص أنه يجب أن تقدم إستطلاعات الرأي نتائج معبرة وصحيحة، ولضمان الحصول على ذلك صحيحة يجب إختبار التقنية المناسبة والأسلوب الأنسب وإستطلاعات الرأي في بلادنا تفتقر للمنهجية الصحيحة وإلا كان يقدم نتائج أدق وأصدق وأصح.

المحور الثالث: غياب تخصص سبر الآراء في الجزائر.

الجدول (20): يوضح إجابة المبحوثين حول وجود تخصص سبر الآراء في الجزائر.

النسبة المئوية	التكرار	
9,68%	3	نعم
90,32%	28	لا
100%	31	المجموع

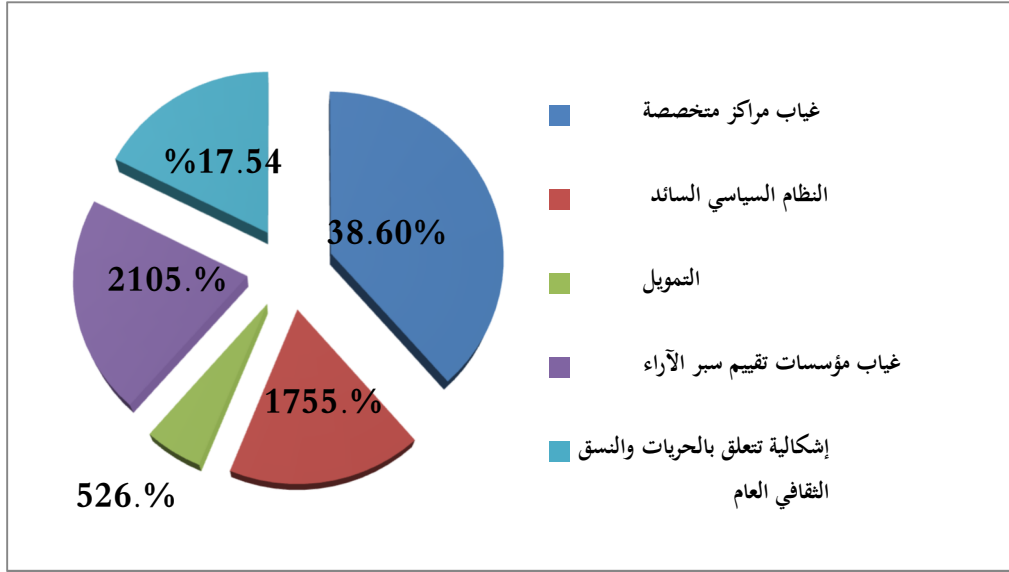


الشكل رقم (20) يمثل إجابة المبحوثين حول وجود تخصص سير الآراء في الجزائر.

الجدول (20) توضح نتائجه أنه لا وجود لتخصص سير الآراء في الجزائر هذا ما عبر عنه المبحوثين بنسبة 90,32% بينما يرى البقية أنه يوجد سير آراء في الجزائر بنسبة 9,32%. إجماع كلي على غياب تخصص سير الآراء في الجزائر حالياً على الرغم من أنه كان تخصصاً بكلية الإعلام بجامعة الجزائر سابقاً ودرس لسنوات ثم تم إلغاؤه، وكان آنذاك بعض المراكز المحتمشة سابقاً في التسعينات مثل ميديا سورفائي ومركز عبسة الذين عملاً لفترة قصيرة بعدها توقفوا.

الجدول(21): يوضح إجابة المبحوثين بعدم وجود تخصص سير الآراء بالجزائر.

النسبة المئوية	التكرار	
38,60%	22	غياب مراكز متخصصة
17,54%	10	النظام السياسي السائد
5,26%	3	التمويل
21,05%	12	غياب مؤسسات تقييم سير الآراء
17,55%	10	إشكالية تتعلق بالحريات والنسق الثقافي العام
100%	57	المجموع



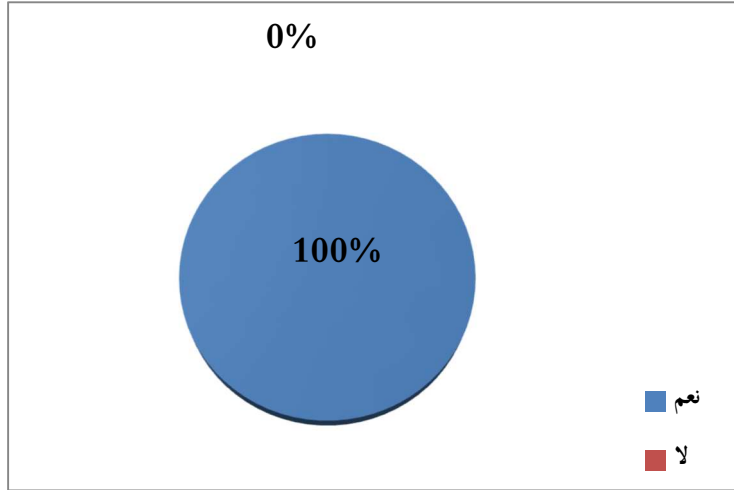
الشكل رقم (21) يمثل يوضح إجابة المبحوثين بعدم وجود تخصص سير الآراء بالجزائر.

نتائج الجدول (21) تبين نتائجه أن غياب مراكز متخصصة يمثل سببا في غياب تخصص سير الآراء في الجزائر بنسبة 38,60%، يليه غياب مؤسسات تقييم سير الآراء بنسبة 21,05%، ليأتي بعدها النظام السياسي السائد وإشكالية الحريات والنسق الثقافي العام بنسب متقاربة على التوالي ب 17,55% و 17,54% بينما مثل مشكل التمويل نسبة 5,26%.

غياب مراكز متخصصة في سير الآراء ومراكز تقييم السير، والنظام السياسي السائد والتمويل كلها عوامل أدت إلى غياب تخصص سير الآراء في الجزائر .

الجدول(22): يوضح إجابة المبحوثين حول ما إذا يجب أن يكون تخصص سير الآراء ضمن المقررات الرسمية للتكوين الجامعي.

النسبة المئوية	التكرار	
100%	31	نعم
0%	0	لا
100%	31	المجموع

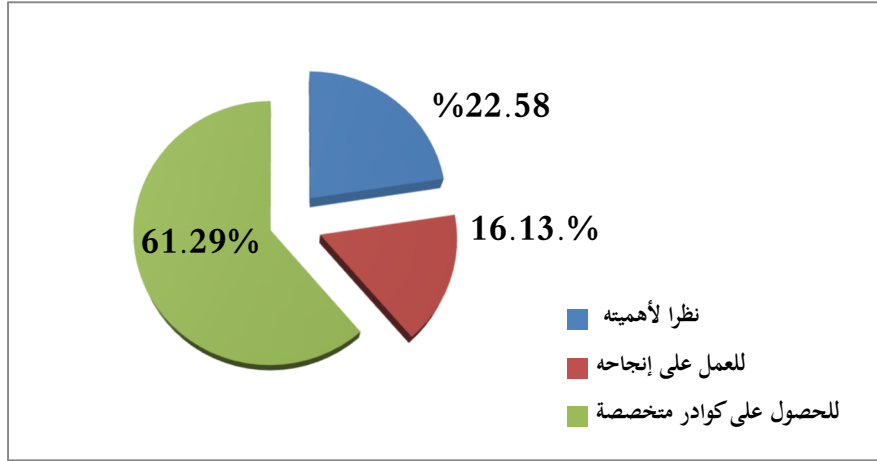


الشكل رقم (22) يمثل إجابة المبحوثين حول ما إذا يجب أن يكون تخصص سير الآراء ضمن المقررات الرسمية للتكوين الجامعي.

من الجدول (22) يتضح وجود إجماع كلي من الأساتذة على ضرورة إدراج تخصص سير الآراء ضمن المقررات الرسمية للتكوين الجامعي بنسبة 100%. وهذا بالنظر إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها سير الآراء في صناعة القرارات في مختلف المجالات .

الجدول(23): يوضح إجابة المبحوثين حول أسباب الإجابة "بنعم".

نعم		
النسبة المئوية	التكرار	
22,58%	7	نظرا لأهميته
16,13%	5	للعمل على إنجاحه
61,29%	19	للحصول على كوادرات متخصصة
100%	31	المجموع



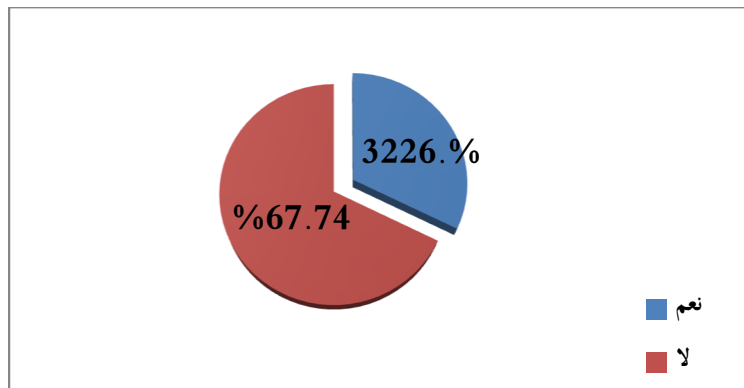
الشكل رقم (23) يمثل إجابة المبحوثين حول أسباب الإجابة "بنعم".

نتائج الجدول (23) توضح أسباب إدراج تخصص سير الآراء ضمن المقررات الجامعية من أجل الحصول على كوادرات متخصصة بنسبة 61,29%، وبالنظر لأهميته بنسبة 22,58%، وللعمل على إنجازه بنسبة 16,13%.

من هنا تظهر الضرورة لإدراج تخصص سير الآراء ضمن المقررات الرسمية للتكوين الجامعي قصد الحصول على الكفاءات والكوادرات المتخصصة في المجال وذلك لأهمية سير الآراء في صنع القرارات المختلفة والتي تجنب الدولة مفاجآت هي في غنى عنها، بهذا نضمن النجاح للتخصص والمشي به قدما .

الجدول (24): يوضح إجابة المبحوثين حول إمكانية الإلمام بتخصص سير الآراء خارج مقررات الجامعة.

النسبة المئوية	التكرار	
32,26%	10	نعم
67,74%	21	لا
100%	31	المجموع



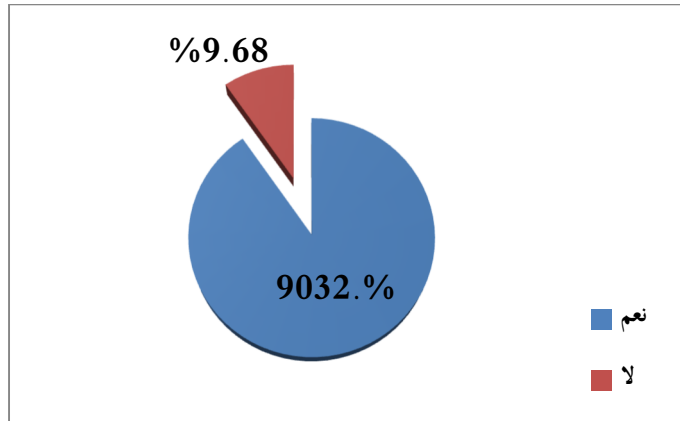
الشكل رقم (24) يمثل إجابة المبحوثين حول إمكانية الإلمام بتخصص سير الآراء خارج مقررات الجامعة.

نتائج الجدول (24) توضح عدم إمكانية الإمام بتخصص سير الآراء خارج مقررات الجامعة بنسبة 67,74%، بينما يرى الباقون إمكانية ذلك بنسبة 32,26%.

من هنا يظهر جليا أن تخصص سير الآراء يجب أن يكون تخصصا قائما بذاته فيما يمكن الإمام به في مراكز ومعاهد خارج الجامعة لكن ليس بالقدر المطلوب.

الجدول (25): يوضح إجابة المبحوثين حول غياب تخصص سير الآراء يعود لعدم إدراك أهميته في معرفة الإتجاهات إزاء مختلف القضايا.

النسبة المئوية	التكرار	
90,32%	28	نعم
9,68%	3	لا
100%	31	المجموع



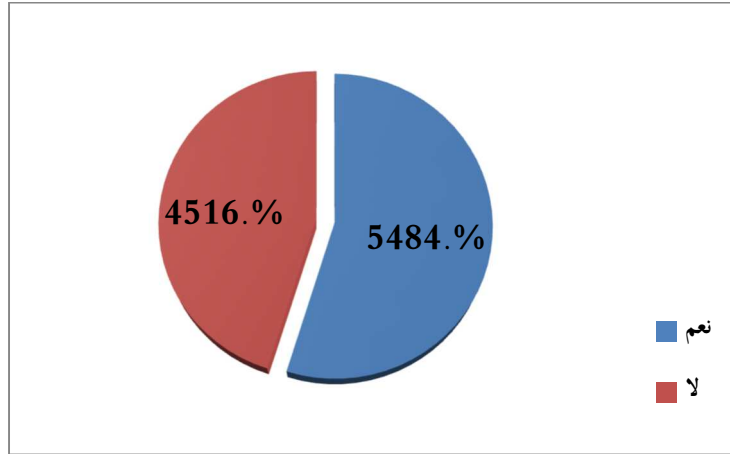
الشكل (25) يمثل إجابة المبحوثين حول غياب تخصص سير الآراء يعود لعدم إدراك أهميته في معرفة الإتجاهات إزاء مختلف القضايا.

نتائج الجدول (25) تبين أن عدم إدراك أهمية سير الآراء في معرفة الإتجاهات إزاء مختلف القضايا كان سببا في غياب تخصص سير الآراء في الجزائر بنسبة 90,32% بينما ترى نسبة 09,68% من مجموع المبحوثين أنه ليس سببا في ذلك .

يعود غياب سير الآراء في الجزائر حسب رأي الأساتذة لعدم معرفة أهميته في معرفة الإتجاهات إزاء مختلف القضايا.

الجدول (26): يوضح إجابة الباحثين حول ما إذا كان عامل نقص الكفاءات المتخصصة سببا في غياب تخصص سير الآراء في الجزائر.

النسبة المئوية	التكرار	
54,84%	17	نعم
45,16%	14	لا
100%	31	المجموع

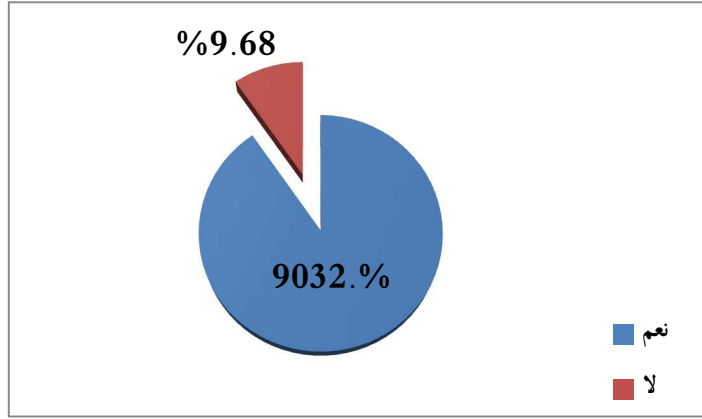


الشكل (26) يمثل إجابة الباحثين حول ما إذا كان عامل نقص الكفاءات المتخصصة سببا في غياب تخصص سير الآراء في الجزائر.

نتائج الجدول (26) تبين أن عامل نقص الكفاءات المتخصصة يمكن أن يكون سببا في غياب تخصص سير الآراء في الجزائر بنسبة 54,84% ويمكن أن لا يكون سببا في ذلك بنسبة 45,16%. من هنا يمكننا القول أن نقص الكفاءات المتخصصة قد يكون سببا في غياب تخصص سير الآراء في الجزائر إلى حد ما لكنه ليس السبب الرئيسي في ذلك قد توجد أسباب وعوامل أخرى ساهمت في غياب هذا التخصص.

الجدول (27): يوضح إجابة الباحثين حول تغييب التخصص لمخاوف السلطات العليا من تأثير عمليات سير الآراء على الرأي العام في بعض القضايا السياسية.

النسبة المئوية	التكرار	
90,32%	28	نعم
9,68%	3	لا
100%	31	المجموع



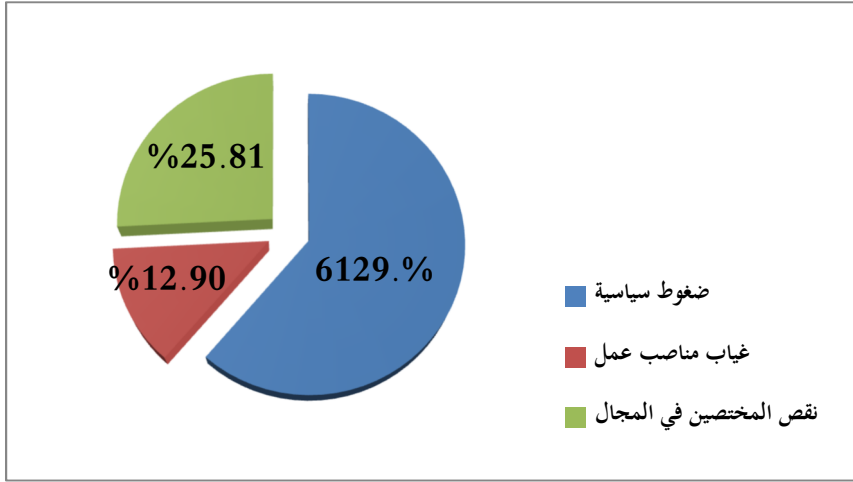
الشكل (27) يمثل إجابة المبحوثين حول تغييب التخصص لمخاوف السلطات العليا من تأثير عمليات سير الآراء على الرأي العام في بعض القضايا السياسية.

نتائج الجدول (27) تبين أن مخاوف السلطات العليا من تأثير عمليات سير الآراء على الرأي العام في بعض القضايا السياسية كان سببا في تغييب تخصص سير الآراء بنسبة 90,32%. بينما نسبة 9,68% ترى أنها ليست سببا في ذلك.

هذا ما يثبت أن للسلطة يدا في تغييب التخصص وقصدا فهي تخاف الرأي العام أن يقلب الموازين ضدها واستغلال الحكم وتغييب قوانين تخص هذا الشأن والإنقاص من أهمية التخصص يعكس ذلك. فالسلطة تستخدم عمليات سير الآراء فيما يخدمها وبتخوفها من النتائج التي قد تتوصل إليها هذه العمليات والتأثير الذي قد تحدثه على مستوى الحكم أدى بها إلى تغييبه .

الجدول(28): يوضح الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التخلي عن تخصص سير الآراء بكلية الإعلام (جامعة الجزائر 3) في السنوات الأخيرة الماضية.

النسبة المئوية	التكرار	
61,29%	19	ضغوط سياسية
12,90%	4	غياب مناصب عمل
25,81%	8	نقص المختصين في المجال
100%	31	المجموع



الشكل (28): يمثل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التخلي عن تخصص سير الآراء بكلية الإعلام (جامعة الجزائر 3) في السنوات الأخيرة الماضية.

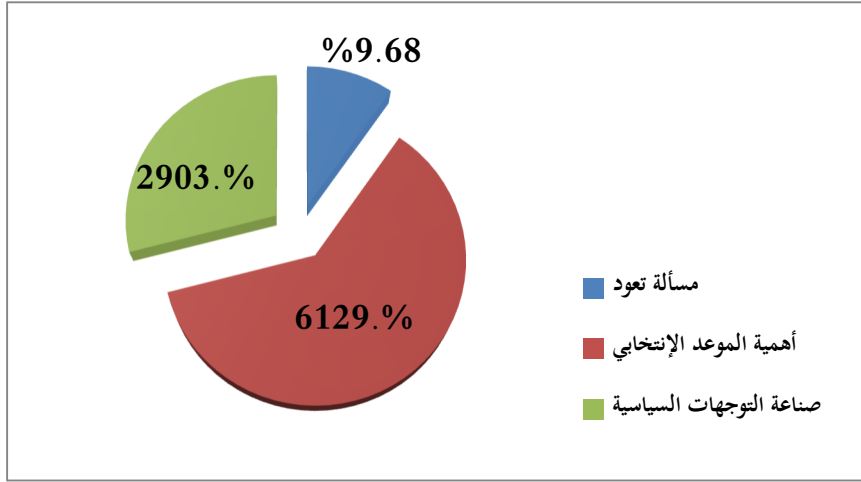
نتائج الجدول (28) توضح أن الضغوط السياسية كانت سببا في التخلي عن تخصص سير الآراء بكلية الإعلام (جامعة الجزائر 3) في السنوات الأخيرة الماضية بنسبة 61,29%، ونقص المختصين في المجال بنسبة 25,81%، كما ساهم غياب مناصب عمل في ذلك بنسبة 12,90% .

من هنا يتبين أن الضغوط السياسية والسلطات السياسية لعبت لعبتها في تغييب تخصص سير الآراء والعملية مفتعلة ومستقصدة فعلا بغرض التخلص من تأثيرات نتائج سير الآراء على الرأي العام وإبقائه تحت السيطرة. ونقص المختصين في المجال والكفاءات والخبرة أدى هو الآخر إلى تغييب التخصص فلا توجد إطارات يعتمد عليها في إجراء هذه العمليات، كما أن عدم توفر مناصب عمل ساهم في ذلك بإنشاء مركز يتطلب نفقات عدة ومن بينها توفر مناصب عمل بها وهذا يكلف الخزينة نفقات إضافية هي في غنى عنها مادامت في الأصل تحاول طمس هذا التخصص .

المحور الرابع: المشاكل والصعوبات التي تواجه سير الآراء في الجزائر.

الجدول (29): يوضح سبب تزامن عمليات سير الآراء والمواعيد الانتخابية.

النسبة المئوية	التكرار	
9,68%	3	مسألة تعود
61,29%	19	أهمية الموعد الانتخابي
29,03%	9	صناعة التوجهات السياسية
100%	31	المجموع



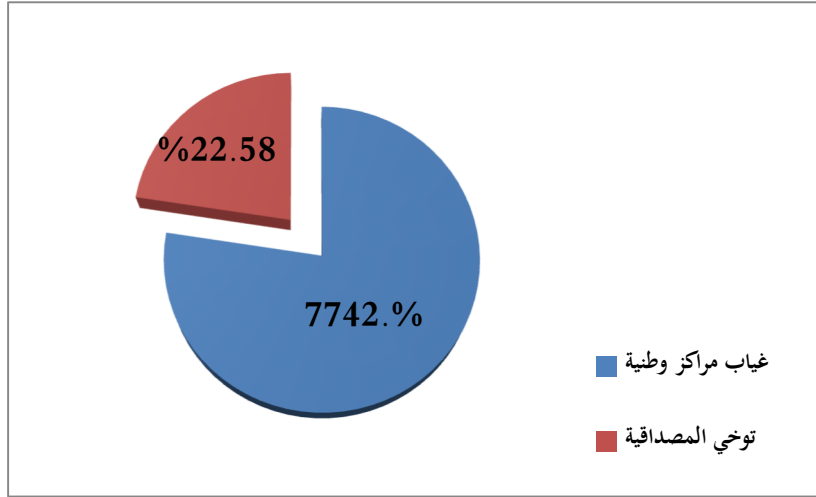
الشكل(29): يمثل سبب تزامن عمليات سبر الآراء والمواعيد الإنتخابية.

نتائج الجدول (29) توضح أن من بين أسباب تزامن عمليات سبر الآراء والمواعيد الإنتخابية أهمية الموعد في حد ذاته بنسبة 61,29%، ونسبة 29,03% من أجل صناعة التوجهات السياسية، كما أن التهود على هذا التزامن أيضا كان سببا بنسبة 9,68%.

تزامن عمليات سبر الآراء والمواعيد الإنتخابية نظرا لأهمية الموعد الإنتخابي في تحديد مصير الوطن ونحن كدولة نظام حكمها جمهوري يقوم على أن الشعب هو من يختار رئيسه نجد أنفسنا مهتمين بالإنتخابات خاصة مع إقتراب موعدها وفي الوقت هذا سبر الآراء يكون فعال جدا والرأي العام متفاعل مع الحدث. في هذه الأثناء تكون الأحزاب السياسية والوجوه المترشحة تستغل الفرصة لتزيين صورتها أمام الرأي العام وتحاول صناعة توجهات الرأي العام إتحاه القضايا السياسية.

الجدول(30): يوضح أسباب إعتقاد الجزائر على المؤسسات الأجنبية لإجراء عمليات سبر الآراء لمختلف القضايا المحلية.

النسبة المئوية	التكرار	
77,42%	24	غياب مراكز وطنية
22,58%	7	توخي المصادقية
100%	31	المجموع

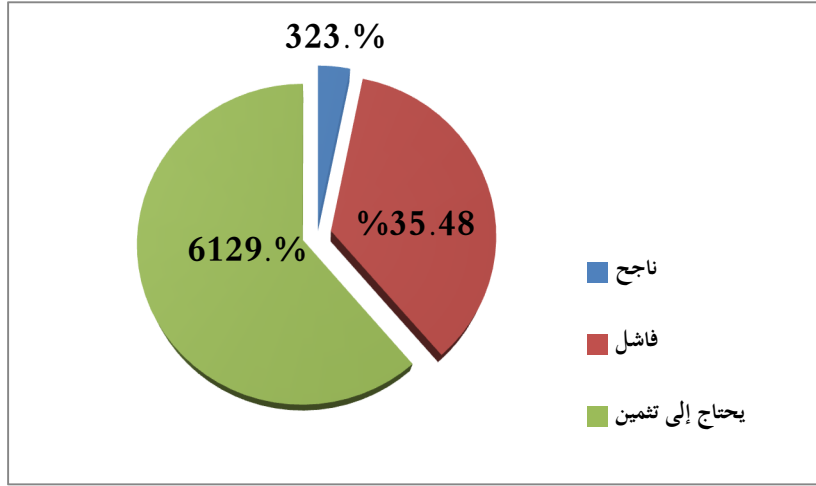


الشكل (30): يمثل أسباب اعتماد الجزائر على المؤسسات الأجنبية لإجراء عمليات سير الآراء لمختلف القضايا المحلية.

من الجدول (30) يتبين لنا أن غياب مراكز وطنية جعل الجزائر تعتمد على مؤسسات أجنبية لإجراء عمليات سير الآراء لمختلف القضايا المحلية بنسبة 77,42%، كما لعب هدف توخي المصداقية دورا في ذلك مانسبته 22,58%. كان من المفروض سير الآراء المتعلقة بالقضايا المحلية تقوم به مراكز وطنية بحكم خصوصية كل دولة لكن الجزائر دائما تلجأ إلى مؤسسات أجنبية لإجراء مثل هذه العمليات نظرا لإنعدام مراكز وطنية للسير. ومن أجل الحصول على معلومات موثوقة، صحيحة ودقيقة لما تمتلكه هذه المؤسسات من خبرة واسعة في المجال ومنهجية صحيحة وأدوات ناجحة في ذلك والحرية الكبيرة التي تتمتع بها خاصة في مجال الإعلام فتعطي وتنشر النتائج كما هي مثلما ماقامت به شركة كونساي في الإنتخابات في التسعينات وكانت نتائج السير مطابقة لنتائج الصندوق. فخيرتهم تدفع بالمبجوثين إلى الإدلاء بالرأي الصريح الصادق .

الجدول(31): يوضح رأي المبحوثين في ملف سير الآراء في الجزائر.

النسبة المئوية	التكرار	
3,23%	1	ناجح
35,48%	11	فاشل
61,29%	19	يحتاج إلى تامين
100%	31	المجموع

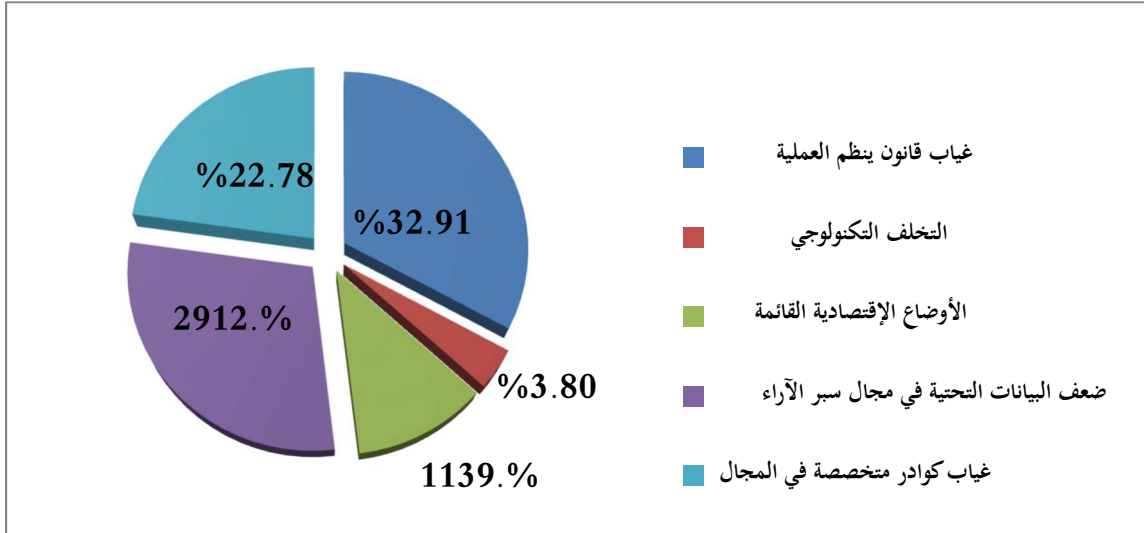


الشكل (31): يمثل رأي المبحوثين في ملف سبر الآراء في الجزائر.

نتائج الجدول (31) توضح أن ملف سبر الآراء في الجزائر يحتاج إلى ترميم ما عبر عنه المبحوثين بنسبة 61,29%، وترى نسبة 35,48% منهم أنه ملف فاشل بينما النسبة المتبقية تقرر أنه مشروع ناجح والتي هي 03,23%. تخصص سبر الآراء في الجزائر يحتاج إلى ترميم ففي التسعينات كان تخصصا جامعا وقد إفرز الكثير من الخريجين في المجال فماذا لو أتيحت لهم فرصة تقديم خبراتهم وإستغلال مكتسباتهم فالعديد من الكوادر المتخصصة في سبر الآراء لم تعطى لهم فرصة تفجير مواهبهم لأن التخصص لم يعمر طويلا وأصبح يعتمد على أجنب في ذلك، بينما نملك كفاءات يجي أن تتاح لهم الفرصة وصقل مواهبهم ضمن مراكز وطنية يديرها إطارات متخصصة ويقانون يضبط سيرها الحسن ودون أن يكون للدولة يد في ذلك .

الجدول(32): يوضح الصعوبات والعراقيل التي تحول دون نجاح عمليات سبر الآراء في الجزائر.

النسبة المئوية	التكرار	
32,91%	26	غياب قانون ينظم العملية
3,80%	3	التخلف التكنولوجي
11,39%	9	الأوضاع الإقتصادية القائمة
29,12%	23	ضعف البيانات التحتية في مجال سبر الآراء
22,78%	18	غياب كوادر متخصصة في المجال
100%	79	المجموع



الشكل (32): يمثل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون نجاح عمليات سبر الآراء في الجزائر.

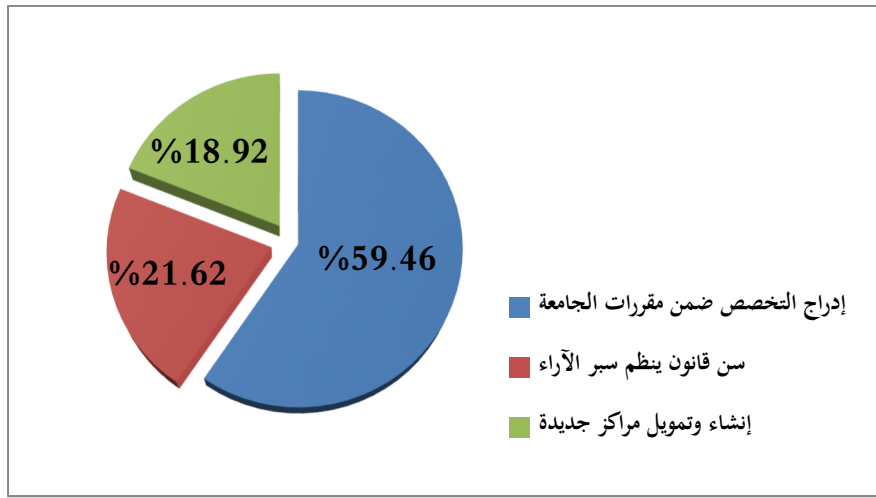
- هنا يمكن إختيار أكثر من إجابة واحدة.

من الجدول (32) يتضح لنا أن غياب قانون ينظم سبر الآراء وضعف البيانات التحتية في المجال من بين الصعوبات التي تواجه عمليات سبر الآراء في الجزائر بنسب متقاربة على التوالي 32,91% و 29,12%، كما أن غياب كوادر متخصصة مثل ما نسبته 22,78% والأوضاع الإقتصادية القائمة بنسبة 11,39%. والتخلف التكنولوجي شكل عائقا بنسبة 03,80% .

من هنا يظهر جليا أن عمليات سبر الآراء في الجزائر تعترضها مجموعة من الصعوبات والعراقيل تحول دون نجاحها وأهمها غياب إطار قانوني ينظمها ويحدد الطرق والكيفيات والأدوات المستعملة هذا ما كان موضوع العديد من الملتقيات التي نظمت بالجزائر بحضور أخصائيين في المجال محليين وأجانب لكن دون جدوى فمن 2010 وهم يطالبون بذلك حتى عام 2011 و 2013 و 2017 أين كان يستوجب صدور قانون خاص بسبر الآراء والإشهار لكن لم يرى النور إلى يومنا هذا. وضعف البيانات التحتية في مجال سبر الآراء يؤثر على السير الحسن فنقص الخبرة يجعل من الأداء ضعيفا ما يؤثر سلبا عن النتائج المتوصل إليها، والتخلف التكنولوجي الذي نعيشه يجعلنا دائما مترخين من حيث الحصول على المعلومة واختصار الوقت والحصول على نتائج أدق وبفترة قصيرة جدا. فكلما كانت الإمكانيات متطورة كلما كانت العملية أسهل .

الجدول(33): يوضح الإقتراحات المناسبة لإحياء هذا التخصص من جديد.

النسبة المئوية	التكرار	
59,46%	22	إدراج التخصص ضمن مقررات الجامعة
21,62%	8	سن قانون ينظم سير الآراء
18,92%	7	إنشاء وتمويل مراكز جديدة
100%	37	المجموع



الشكل(33): يمثل الإقتراحات المناسبة لإحياء هذا التخصص من جديد.

نتائج الجدول(33) توضح مجموعة إقتراحات لنهوض بتخصص سير الآراء في الجزائر فنسبة 59,46% يستوجب إدراج التخصص ضمن مقررات الجامعة وسن قانون ينظم سير الآراء بنسبة 21,62% و إنشاء وتمويل مراكز جديدة بنسبة 18,92%.

من هنا نستنتج أن إدراج تخصص سير الآراء ضمن المقررات الرسمية للتكوين الجامعي وتخرير كفاءات وإطارات متخصصة، والعمل على سن قانون ينظم هذا المجال وإنشاء وتمويل مراكز وطنية جديدة تفتح المجال أمام المهتمين والمختصين لتقديم خبراتهم وتفجير مواهبهم . كلها أمور كفيلة بالنهوض بسير الآراء في بلادنا وكتابة ميلاد جديد له .

نتائج تحليل الدراسة:

على ضوء البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية لأساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال -جامعة المسيلة- يمكن صياغة النتائج التالية:

- نتائج تتعلق بمحور البيانات الشخصية:

- 1-نسبة الذكور تطغى على الإناث ضمن أساتذة علوم الإعلام والاتصال .
 - 2-معظم أساتذة علوم الإعلام والاتصال أعمارهم 40 سنة فما فوق.
 - 3-أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال متخصصين بنسبة 67.74%.
 - 4-معظم الأساتذة يمتلكون خبرة تفوق العشر سنوات.
- #### - نتائج تتعلق بمحور دور إستطلاعات الرأي العام في قياس الرأي العام.
- 5-الأساتذة يهتمون بإستطلاعات الرأي ويتفاعلون معها خاصة السياسية منها والإجتماعية .
 - 6-تقوم إستطلاعات الرأي العام بكشف توجهات الرأي العام بنسبة 66,67%، كما أنها تعكس آراء الجمهور حول القضايا وإيصالها للسلطات السياسية.
 - 7-التجربة ضمن فريق إستطلاع ضئيلة جدا فنسبة 70,97% من الأساتذة لم يكونوا يوما ضمن فريق إستطلاع بالرغم من أن هذا المجال يدخل في مجال تخصصهم .
 - 8-يستفيد الأساتذة من إستطلاعات الرأي في التعرف على توجهات الطلبة إزاء مختلف القضايا خاصة المتعلقة بمجال عملهم .
 - 9-المجال السياسي الأكثر إستخداما لعمليات سبر الآراء يليه المجالين الإجتماعي والإعلامي هذا دليل على إهتمام الدولة بالمجالات الحساسة فقط.
 - 10-المقابلة أهم تقنية منهجية يعتمد عليها في إجراء عمليات سبر الآراء يليها الإستقصاء .
 - 11-أسلوب الإستفتاء أنجح أسلوب في قياس المواقف.
 - 12-تقدم تقنيات وأساليب سبر الآراء نتائج صحيحة ودقيقة بنسبة 67.74%.
- #### - نتائج تتعلق بمحور غياب تخصص سبر الآراء في الجزائر.
- 13-لايوجد تخصص سبر الآراء بالجزائر بنسبة 90.32%.
 - 14-يغيب تخصص سبر الآراء في الجزائر لإنعدام مراكز متخصصة في المجال ونقص مؤسسات تقييم السبر.

15- إجماع كلي على ضرورة إدراج تخصص سير الآراء ضمن المقررات الرسمية للتكوين الجامعي بنسبة 100 % . نظرا لأهميته، ولأجل تقديم كوادر متخصصة، ومسايرة للتطورات وكذا إنجاح التخصص في بلادنا.

16- لا يمكن الإلمام بتخصص سير الآراء خارج مقررات الجامعة.

17- عدم إدراك أهمية سير الآراء في معرفة الاتجاهات إزاء مختلف القضايا ونقص الكفاءات المتخصصة كانا سببا في غياب تخصص سير الآراء في الجزائر.

18- يرجع تغييب التخصص بالجزائر لمخاوف السلطات العليا من تأثير عمليات سير الآراء على الرأي العام في بعض القضايا السياسية بنسبة 90.32%.

19- الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التخلي عن تخصص سير الآراء بكلية الإعلام (جامعة الجزائر 3) في السنوات الأخيرة تكمن في:

- غياب مناصب عمل.

- عدم وجود رؤية إستشرافية .

- الضغوط السياسية التي يخاف أصحابها من الحقيقة.

- نتائج تتعلق محور المشاكل والصعوبات التي تواجه سير الآراء في الجزائر.

20- تتزامن غالبا عمليات سير الآراء والمواعيد الانتخابية لأهمية الحدث ولتوجيه الرأي العام حول الشخصيات المنتخبة.

21- تعتمد الجزائر على مؤسسات أجنبية لإجراء سير الآراء لمختلف القضايا المحلية لغياب مؤسسات وطنية متخصصة في المجال، ولتوخي المصداقية كونها تملك ما يكفي من كفاءة وحرية إعلامية.

22- مشروع سير الآراء في الجزائر يحتاج إلى إعادة ترمين.

23- الصعوبات والعراقيل التي تحول دون نجاح عمليات سير الآراء في الجزائر تكمن في :

- غياب قانون ينظم العملية.

- ضعف البيانات التحتية في مجال سير الآراء.

- غياب كوادر متخصصة في سير الآراء.

- الأوضاع الإقتصادية القائمة.

24- الحلول المقترحة لإحياء تخصص سير الآراء من جديد في الجزائر.

- إدراج التخصص على مستوى الجامعات.

- سن قانون ينظم ملف سير الآراء.

- إنشاء مؤسسات جديدة لسير الآراء وتمويلها.

الختامة

خاتمة:

تعتبر عمليات سير الآراء من أهم معززات الديمقراطية، إذ أنها تشكل المرآة العاكسة بصدق التحولات السياسية، والإجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع. لكن يبقى حال هذه العمليات في الجزائر غامضا ومحل إشكال بالنسبة لدراستنا وموضوعها: واقع سير الآراء في الجزائر. وبعد استعراضنا للعديد من النقاط والعناصر المهمة والأساسية بداية بالرأي العام، نشأته، خصائصه، أنواعه ووظائفه ثم نشأة استطلاع الرأي وطرق قياسه وكذا صعوباته، ثم التطرق إلى عمليات سير الآراء في الجزائر أنواعها، خطواتها، طرق إجرائها مروراً بالصعوبات والمشاكل التي تواجهها. ليتم في الأخير القيام بدراسة ميدانية تمثلت في توزيع استمارة إستبيان هذا كله وفق خطوات واجراءات منهجية، مروراً بعرض كمي وكيفي لمختلف الأفكار المعالجة وصولاً إلى نتائج وتحليل كمية وكيفية وتفسيرات لهذه النتائج مستخلصين أنه لاوجود لتخصص سير الآراء في الجزائر بسبب غياب مراكز متخصصة والنظام السياسي السائد هذا ما استوجب ضرورة إدراجه كتخصص ضمن المقررات الجامعية والعمل على إنشاء مراكز متخصصة في السير وتمويلها وإصدار قانون ينظم قطاع سير الآراء. وكباحثين إننا في حاجة ماسة للتقصي أكثر في عمليات سير الآراء الذي يعد عاملاً مهماً جداً في تعزيز الديمقراطية، إذ أنه المرآة العاكسة بصدق للتحولات السياسية والإجتماعية والإقتصادية لأي مجتمع، الأمر الذي يجعل المؤسسات والنخبة الجزائرية والدولة الجزائرية على وجه الخصوص أمام مسؤولية مضاعفة، لتأصيل هذه الممارسة والحرص على نشرها في كل مفصل من مفاصل صناعة القرار الجزائري. وتجاوز حالات الزهد والتجاهل والخوف من هذه العمليات، إذا ما أرادوا خدمة أوطانهم بالطريقة الأقرب إلى حاجتها، وتطلعاتها إلى بناء المستقبل وتفادي مفاجآته.

التوصيات:

فيما يلي بعض الإقتراحات الكفيلة بالنهوض بعمليات سبر الآراء في الجزائر .

- ❖ توفير المناخ السياسي الملائم من أجل إجراء مثل هذه البحوث في الجزائر وإعطاء الأهمية لها وإعتبارها إحدى آليات الممارسة الديمقراطية وتساعد على إتخاذ القرارات المناسبة.
- ❖ وضع نصوص قانونية لضبط وتنظيم عمليات سبر الآراء في الجزائر.
- ❖ إنشاء هيئة مستقلة تشرف على تنظيم عمليات سبر الآراء من أجل مواكبة التحولات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية الحاصلة في البلاد، تتوافر لديها الموازنة الكافية للقياس الدوري للرأي العام وتمتلك سلطة الحصول على المعلومات والحقائق المختلفة في المجتمع ويغلب على تشكيلها الطابع العلمي للبحث وتمثل مختلف التخصصات العلمية.
- ❖ إنشاء فروع لهذه الهيئة بمختلف جهات الوطن وتوفير الأجهزة اللازمة لتوصيل أصول صحائف سبر الرأي العام كأجهزة الحاسب الآلي والفاكس والتصوير لتغطية حجم العينة وإختبار الثبات، وتدريب باحثي الرأي العام على هذه الصحيفة وتوزيعهم على القرى والمدن طبقاً لخصائص عينة السبر .
- ❖ إجراء عمليات سبر آراء تدريبية لإختبار كفاءة هذه العينة في تمثيل الرأي العام من ناحية، وكفاءة الباحثين في الوصول إلى مفرداتها في وقت قياسي يتناسب مع السرعة التي تتسم بها عمليات سبر الآراء الفورية من ناحية أخرى.
- ❖ إستخدام وسائل الإعلام في تهيئة الرأي العام لقبول ثقافة سبر الآراء والتعاون مع الباحثين الميدانيين.
- ❖ توفير تدريب منتظم لباحثي الرأي العام و الإستفادة من الخبرات الأجنبية في المجالات ذات الصلة بالرأي العام، بحيث يتلقى الباحثون الميدانيون تدريباً منتظماً يزيد من كفاءتهم ومهاراتهم الإتصالية.
- ❖ تشجيع تخصصات سبر الآراء في الجامعات وتلقين كل مبادئها وأسسها العلمية الصحيحة، وتضمين المقررات الدراسية في مراحل التعليم المختلفة موضوعات توضح أهمية الرأي العام، ومقوماته وعوامل تغييره والمشاركة في سبر الآراء وبحوث الرأي العام.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- أحمد، محمد عبد القادر، (1982). دور الإعلام في التنمية، دار الرشيد للنشر، العراق.
- البرصان، أحمد سليم، (د.س). علم السياسة المفاهيم والأسس، الدولة السلوك السياسي، السياسة الدولية، دار زهران للنشر.
- التهامي، مختار، (1974). الرأي العام والحرب النفسية، دار الفكر، القاهرة.
- العوض، سعيد اليماني، (2007). أسس العلاقات العامة للأخصائي الإجتماعي، دار المهندس للطباعة، القاهرة.
- الغنام، عبد العزيز، (1977). مدخل في علم الصحافة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- المشافية، بسام عبد الرحمان، (2012). الإعلام الأمني، ط1، دار أسامة، عمان الأردن.
- العزاوي، رحيم، (2007)، المنهل في العلوم التربوية القياس والتقويم في العملية التدريسية، ط1، دار دجلة، المملكة الهاشمية الأردنية
- إمام، إبراهيم، (1976). العلاقات العامة والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- إمام، إبراهيم، (د.س). أصول الإعلام الإسلامي وتطبيقاته، دار الفكر العربي، القاهرة.
- أنجرس، موريس، (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية: تدريبات علمية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصب، الجزائر.
- بدر، أحمد، (1973). صوت الشعب، دور الرأي العام في السياسة العامة، وكالة المطبوعات، الكويت، توزيع دار العلم للملايين، بيروت.
- بدر، أحمد، (1998). الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، دار قباء للطباعة والتوزيع، القاهرة.
- بشير، هشام، (د.س). دراسة نظرية في طبيعة وطرق إستطلاعات الرأي العام، مركز دراسات الدول النامية، مصر.
- بن خرف الله، الطاهر، (2003). في بعض مقاربات الإتصال السياسي، الوسيط في الدراسات الجامعية، ج 5، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- بن مرسل، أحمد، (2003). مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بوعلي نصير وآخرون، (2009). قراءات في نظرية الحتمية القيمية في الإعلام، منشورات مكتبة إقرأ، الجزائر.

قائمة المراجع

- توفل، ألفين، (1996). تحول السلطة، ترجمة لبنى الريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- جاوايزر، شيلدون آر، ايقانزويت جي، (1997). دليل الصحفي إلى إستطلاعات الرأي العام، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- جبار، علاوي، (2015). الإتصال السياسي، دار أمجد للطباعة، القاهرة.
- حاتم، محمد عبد القادر، (1983). الرأي العام وتأثيره، الإعلام والدعاية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت.
- حاتم، محمد، (1973). الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، مكتبة سنان، بيروت.
- حجاب، محمد منير، (1998). أساسيات الرأي العام، وظائف الرأي العام، ط2، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- حسين محمد، سمير، (1986). بحوث الإعلام الأسس المبادئ، كلية الإعلام، القاهرة.
- حسين محمد، سمير، (1997). الرأي العام الأسس النظرية والبحوث المنهجية، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
- خورشيد، مراد كمال، (2011). مدخل إلى الرأي العام، دار الميسرة، الأردن.
- ربحي مصطفى عليان، عنيمة عثمان محمد، (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي-النظرية والتطبيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- رفيق، سكري، (1991). دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، ط1، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان.
- زرواتي، رشيد، (2002). تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، دارهومة، الجزائر.
- سراج، سعيد، (1986). الرأي العام ومقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- صالح، ناهد، (1993). قياس الرأي العام الماضي الحاضر والمستقبل، المركز القومي للبحوث، القاهرة.
- عبد الحميد، محمد، (1985). تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عدلي العبد عاطف، عدلي العبد عاطف نهي، (2007). الرأي العام والفضائيات- دراسة في ترتيب الأولويات، دار الفكر العربي، القاهرة.
- عدلي العبد، عاطف، (2002). نظريات الإعلام والرأي العام، دار الفكر العربي، القاهرة.
- عدلي العبد، عاطف، (2006). الرأي العام وطرق قياسه الجوانب والأسس المنهجية النماذج

قائمة المراجع

- التطبيقية، والتدريبات العملية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- علي جمال، سلامة، (2010). الرأي العام بين الكلمة والمعتقد، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.
- فياض، عامر، (2002). الرأي العام وحقوق الإنسان، دار زهران، الأردن.
- مجاهد، جمال، (2004). الرأي العام وقياسه، دار المعرفة، القاهرة.
- محمد أبو زيد، أحمد، (2011). بحوث في الصحة النفسية والتربية الخاصة، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر.
- محمد الجبور، سناء، (2010). الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد زلطة، عبد الله، (2001). الرأي العام والإعلام، ط3، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- محمد عبد الحميد، (2000). البحث العلمي والدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة.
- محمد ملحم، سامي، (2002). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- محمود السيد، عبد الحليم وآخرون، (2003). علم النفس الإجتماعي المعاصر، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر.
- مذكرة في الرأي العام، بدون مؤلف، أرشيف الباحث.
- هاني رضا ، رامز محمد عمار، (1998). الرأي العام والإعلام والدعاية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- ب- الرسائل جامعية:**
- برابح، محمد، (2015-2016). الطرائق الكمية والنوعية في سبر الآراء حول ممارسة التقويم البيداغوجي للترجمة، معهد الترجمة، جامعة أبو القاسم سعد الله-الجزائر 2.
- معاش، أمال، (2018-2019). دور فيس بوك في تشكيل الرأي العام الجزائري نحو القضايا الراهنة- الحراك الشعبي الجزائري -نموذجاً-مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، أم البواقي.
- ج- المقالات:**

قائمة المراجع

- الهاشمي، سعيد بن سلطان،(2010). إستطلاعات الرأي العام وممارسة الديمقراطية في الوطن العربي تفكير في وضع يتجاوز الراهن، المستقبل العربي، المجلد33، العدد382، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- بوعون، أحمد،(2016). وسائل الإعلام الإعلام كحلقة قوية في الإتصال السياسي - دراسة وصفية نقدية- مجلة العلوم الإجتماعية، العدد25.
- عشاش، نورين،(2018). إستطلاعات الرأي في المجتمع العربي بين التصديق والتشكيك، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، المجلد09، العدد 03.

د- ورقة مقدمة في ملتقى :

- بوخنوفة، عبد الوهاب،(2004). إستطلاعات الرأي في الجزائر مشكلة تقنيات أم حريات وذهنيات، جامعة الجزائر.
- لعزيمي، سعاد وراجحي، سليمة،(2013). إشكاليات الممارسة والقياس، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول للإعلام والإتصال حول: "الإعلام والرأي العام العربي بين التحديات والرهانات"، كلية العلوم السياسية والإعلام /قسم علوم الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر - باتنة.

الكتب الأجنبية:

- Angers, Maurice, (1997). Initiation Pratique a la méthodologie des sciences humaines , Casbah édition,Alger .
- Lazar,Judith, (1996). La science de la communication, France édition, presses universtaire de France.
- Mendras, Henri, (1996) . elements de sociologies, 4^{ème} édition, Paris.
- Robert K, Merton, (1997) . éléments de la théorie et de méthode sociologique , Armand Colin, Paris.
- Richard E, Petty and John T, Caciopp, (1986) . communication and Persuasion central and peripheral to attitude change, Springer – Verlag New York Inc. USA.
- Roger, Mucchielli, (1988). Opinion et changement d'opinion ,4^{ème} édition ,les éditions EsF – entreprise moderne d'édition ,France.

الملاحق

جامعة محمد بوضياف-المسيلة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال

إستمارة إستيائية

من أجل إنجاز مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال تحت عنوان: واقع
سبر الآراء في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال
بجامعة المسيلة.

نرجو من سيادتكم المحترمة ملئ هذه الإستمارة بعناية، علما أن المعلومات التي تدلون بها
ستبقى في كنف السرية والكتمان، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط
وشكرا.

ملاحظة: ضع (ي) علامة (X) في الخانة المناسبة.

إشراف الأستاذ:

د. طيبي رابح

إعداد الطالبة:

كبير منيرة

السنة الجامعية: 2022/2021

محور البيانات الشخصية:

الجنس:

- ذكر

- أنثى

السن:

- من 30 إلى 35 سنة

- من 35 إلى 40 سنة

- من 40 فما فوق

التخصص:

الصفة:

- دائم

- مؤقت

الخبرة المهنية:

- أقل من 05 سنوات

- من 05 إلى 10 سنوات

- 10 سنوات فما فوق

المحور الأول: دور إستطلاعات الرأي العام في قياس الرأي العام.

1- هل سبق لك وأن أجبت عن إستطلاع رأي عام؟

- نعم

- لا

- إذا كانت إجابتك بنعم حدد طبيعة هذا الإستطلاع.

2- حسب رأيك ماهو الدور الذي تلعبه إستطلاعات الرأي العام؟

- تعكس آراء الجمهور حول القضايا وإيصالها إلى السلطات السياسية.

- إبراز الرأي الخداع و التضليل إتجاه قضايا ما.



- كشف توجهات الرأي العام

3- هل سبق لك وأن كنت ضمن فريق إعداد إستطلاع؟

- نعم

- لا

- إذا كان إجابتك بنعم كيف كانت تجربتك؟

- تجربة مفيدة

- تجربة غير مفيدة

..... لماذا؟.....

.....

4- هل تقدم نتائج إستطلاعات الرأي إضافة لمجال عملكم؟

- نعم

- لا

- إذا كانت إجابتك بنعم وضح ذلك؟

.....

.....

المحور الثاني: تقنيات و أساليب سير الآراء.

05- ماهو المجال الأكثر إستخداما لسير الآراء في رأيك؟

- السياسي

- الإقتصادي

- الإجتماعي

- الثقافي

- الإعلامي

- ولماذا هذا المجال بالذات؟

.....

.....

06- ماهي أهم تقنية منهجية يعتمد عليها في إجراء سير الآراء؟

- المقابلة
- الملاحظة
- القياس التكراري
- الإستقصاء

07- أي الأساليب أجمع في قياس المواقف؟

- الإستفتاء
- المسح
- تحليل المحتوى

08- هل تقدم هذه التقنيات و الأساليب نتائج صحيحة ودقيقة لسير الآراء ؟

- نعم
- لا

المحور الثالث: غياب تخصص سير الآراء في الجزائر.

09- هل يوجد تخصص سير الآراء بالجزائر؟

- نعم
- لا

- إذا كانت إجابتك بـ لا لماذا؟

- غياب مراكز متخصصة
- النظام السياسي السائد
- التمويل
- غياب مؤسسات تقييم سير الآراء
- إشكالية تتعلق بالحرية والنسق الثقافي العام

10- حسب رأيك هل يجب أن يكون تخصص سبر الآراء تخصصا أكاديميا ضمن المقررات الرسمية للتكوين الجامعي؟

<input type="checkbox"/>	- نعم
<input type="checkbox"/>	- لا

- إذا كانت إجابتك بنعم لماذا؟

.....
.....

11- في نظرك هل يمكن الإمام بتخصص سبر الآراء خارج مقررات الجامعة؟

<input type="checkbox"/>	- نعم
<input type="checkbox"/>	- لا

12- حسب رأيك هل يعود غياب تخصص سبر الآراء لعدم إدراك أهميته في معرفة الإتجاهات إزاء مختلف القضايا؟

<input type="checkbox"/>	- نعم
<input type="checkbox"/>	- لا

13- هل يعد عامل نقص الكفاءات المتخصصة سببا في غياب تخصص سبر الآراء في الجزائر؟

<input type="checkbox"/>	- نعم
<input type="checkbox"/>	- لا

14- حسب نظرك هل يعود تغييب التخصص لمخاوف السلطات العليا من تأثير عمليات سبر الآراء على الرأي العام في بعض القضايا السياسية؟

<input type="checkbox"/>	- نعم
<input type="checkbox"/>	- لا

15- في رأيك ماهي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التخلي عن تخصص سبر الآراء بكلية الإعلام (جامعة الجزائر 3) في السنوات الأخيرة الماضية؟

.....
.....

المحور الرابع: المشاكل والصعوبات التي تواجه سير الآراء في الجزائر؟

16- حسب رأيك لماذا تتزامن غالبا عمليات سير الآراء والمواعيد الانتخابية؟

.....
.....

17- في نظرك لماذا تعتمد الجزائر على مؤسسات أجنبية لإجراء عمليات سير الآراء لمختلف القضايا المحلية؟

.....
.....

18- كيف ترى ملف سير الآراء في الجزائر؟

- ناجح
- فاشل
- يحتاج إلى إعادة تقييم

19- حسب رأيك ماهي الصعوبات والعراقيل التي تحول دون نجاح عمليات سير الآراء في الجزائر؟

- غياب قانون ينظم العملية
- التخلف التكنولوجي
- الأوضاع الإقتصادية القائمة
- ضعف البيانات التحتية في مجال سير الآراء
- غياب كوادر متخصصة في المجال

20- في نظرك ماهي الإقتراحات التي ترونها مناسبة لإحياء هذا التخصص من جديد؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	تشكرات
	الملخص بالعربية
	الملخص بالإنجليزية
	خطة الدراسة
أ	مقدمة
الإطار المنهجي	
3	الإشكالية
5	تحديد مفاهيم الدراسة
5	الرأي العام
6	سبر الآراء
7	إستطلاع الرأي
7	مناهج الدراسة وأدواتها
8	المنهج المستخدم في الدراسة
8	المرحلة الإستكشافية
9	مرحلة الوصف المعمق للدراسة
9	أدوات جمع بيانات الدراسة
11	أساليب تحليل البيانات
الإطار النظري	
الفصل الأول: الرأي العام وإستطلاعاه	
16	المبحث الأول: الرأي العام
16	المطلب الأول: نشأة الرأي العام
18	المطلب الثاني: خصائص الرأي العام
20	المطلب الثالث: عوامل تشكيل الرأي العام

22	المطلب الرابع : أنواع الرأي العام ووظائفه
22	أولاً: أنواع الرأي العام
25	ثانياً: وظائف الرأي العام
25	وظائف الرأي العام في المجال السياسي
26	-الوظائف الإجتماعية للرأي العام
27	المبحث الثاني: إستطلاع الرأي
27	المطلب الأول: نشأة إستطلاعات الرأي
28	المطلب الثاني: عوامل ظهور إستطلاعات الرأي
28	المطلب الثالث: طرق قياس الرأي العام
31	المطلب الرابع : صعوبات وعيوب إستطلاعات الرأي العام
33	خلاصة
الفصل الثاني: عملية سير الآراء في الجزائر	
35	المبحث الأول: سير الآراء وطرقه
35	المطلب الأول: مفهوم سير الآراء
37	المطلب الثاني : أنواع سير الآراء والمزايا العيوب
37	أولاً: أنواع سير الرأي
37	1- سير الآراء الفوري
37	2- سير الآراء المكرر
37	1- سير الإتجاه :
37	ثانياً : مزايا وعيوب سير الآراء
37	1- مزايا سير الآراء
38	2- عيوب سير الآراء
39	المطلب الثالث : خطوات سير الآراء و الفرق بينه وبين الإستمارة
39	أولاً: خطوات سير الآراء
39	ثانياً: الفرق بين الإستمارة وسير الآراء

40	المطلب الرابع : الطرق الكمية والكيفية لسبر الآراء
40	أولا : الطرق الكمية لسبر الآراء
41	ثانيا: الطرق الكيفية لسبر الآراء
41	1-أسلوب المقابلة
41	2-أسلوب الملاحظة
41	3-أسلوب القياس التكراري
41	المبحث الثاني : المشكلات و الصعوبات المرتبطة بإجراء سبر الآراء في الجزائر
41	المطلب الأول : نماذج عن عمليات سبر الآراء في الجزائر
41	في المجال السياسي
42	في المجال الإقتصادي
43	في المجال الإجتماعي
44	في المجال الرياضي
45	المطلب الثاني : أفضل ست طرق لإجراء عمليات سبر الآراء إلكترونيا
46	1-Survey Monkey
46	2-خدمة Typeform
46	3-خدمة نماذج Google
47	4-خدمة Zoho Survey
47	5-خدمة Survey Planet
47	6-خدمة Client Heartbeat
48	المطلب الثالث : عمليات سبر الآراء و وسائل الإتصال
49	المطلب الرابع: المشاكل والصعوبات المرتبطة بإجراء عمليات سبر الآراء في الجزائر
49	-النظام السياسي السائد
50	-مشكل التمويل
51	-إشكالية تتعلق بالحريات والشق الثقافي العام

53	خلاصة
	الإطار التطبيقي
56	التحليل الكمي والكيفي للدراسة الميدانية
86	نتائج تحليل الدراسة
89	خاتمة
90	توصيات
	المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

الصفحة	فهرس الجداول
محور البيانات الشخصية	
56	الجدول(1): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس
56	الجدول(2): يوضح توزيع المبحوثين حسب السن
57	الجدول(3): يوضح توزيع المبحوثين حسب التخصص
58	الجدول(4): يوضح توزيع المبحوثين حسب الصفة
59	الجدول(5): يوضح توزيع المبحوثين حسب الخبرة المهنية
المحور الأول: دور إستطلاعات الرأي في قياس الرأي العام.	
60	الجدول(6): يوضح توزيع المبحوثين حسب الإجابة عن إستطلاع الرأي العام
61	الجدول(7): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجواب بنعم وطبيعة الإستطلاع
62	الجدول(8): يوضح إجابة المبحوثين عن الدور الذي تلعبه إستطلاعات الرأي
63	الجدول(9): يوضح إجابة المبحوثين حول تواجدهم ضمن فريق إستطلاع
63	الجدول(10): يوضح إجابة المبحوثين عن تجربتهم في فريق إستطلاع
64	الجدول(11): يوضح إجابة المبحوثين عن السؤال "لماذا" مفيدة؟
65	الجدول(12): يوضح إجابة المبحوثين عن السؤال "لماذا" غير مفيدة؟
66	الجدول(13): يوضح إجابة المبحوثين حول ماتقدمه نتائج إستطلاعات الرأي لمجال عملهم
66	الجدول(14): يمثل إجابة المبحوثين عن السؤال إذا كانت إجابته بنعم
المحور الثاني: تقنيات وأساليب سبر الآراء	
67	الجدول(15): يوضح إجابة المبحوثين حول المجال الأكثر إستخداما لسبر الآراء
68	الجدول(16): يوضح إجابة المبحوثين عن السؤال "لماذا" هذا المجال؟
69	الجدول(17): يوضح إجابة المبحوثين أهم تقنية منهجية يعتمد عليها في إجراء سبر الآراء
70	الجدول(18): يوضح إجابة المبحوثين حول الأساليب الأنجع في قياس المواقف.
71	الجدول(19): يوضح إجابة المبحوثين حول ما إن كانت التقنيات والأساليب تقدم نتائج صحيحة ودقيقة لسبر الآراء
المحور الثالث: غياب تخصص سبر الآراء في الجزائر	
72	الجدول(20): يوضح إجابة المبحوثين حول وجود تخصص سبر الآراء في الجزائر

فهرس الجداول والأشكال

73	الجدول(21): يوضح إجابة المبحوثين بعدم وجود تخصص سير الآراء بالجزائر
74	الجدول(22): يوضح إجابة المبحوثين حول ما إذا يجب أن يكون تخصص سير الآراء ضمن المقررات الرسمية للتكوين الجامعي
75	الجدول(23): يوضح إجابة المبحوثين حول أسباب الإجابة "بنعم".
76	الجدول(24): يوضح إجابة المبحوثين حول إمكانية الإلمام بتخصص سير الآراء خارج مقررات الجامعة.
77	الجدول(25): يوضح إجابة المبحوثين حول غياب تخصص سير الآراء يعود لعدم إدراك أهميته في معرفة الإتجاهات إزاء مختلف القضايا
78	الجدول(26): يوضح إجابة المبحوثين حول ما إذا كان عامل نقص الكفاءات المتخصصة سببا في غياب تخصص سير الآراء في الجزائر
78	الجدول(27): يوضح إجابة المبحوثين حول تعقيب التخصص لمخاوف السلطات العليا من تأثير عمليات سير الآراء على الرأي العام في بعض القضايا السياسية
79	الجدول(28): يوضح الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التخلي عن تخصص سير الآراء بكلية الإعلام (جامعة الجزائر 3) في السنوات الأخيرة الماضية
المحور الرابع: المشاكل والصعوبات التي تواجه سير الآراء في الجزائر	
80	الجدول(29): يوضح سبب تزامن عمليات سير الآراء والمواعيد الإنتخابية.
81	الجدول(30): يوضح أسباب اعتماد الجزائر على المؤسسات الأجنبية لإجراء عمليات سير الآراء لمختلف القضايا المحلية
82	الجدول(31): يوضح رأي المبحوثين في ملف سير الآراء في الجزائر
83	الجدول(32): يوضح الصعوبات والعراقيل التي تحول دون نجاح عمليات سير الآراء في الجزائر
85	الجدول(33): يوضح الإقتراحات المناسبة لإحياء هذا التخصص من جديد

فهرس الجداول والأشكال

الصفحة	الأشكال
56	الشكل (01): يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس.
57	الشكل (02): يمثل توزيع المبحوثين حسب السن.
58	الشكل (03): يمثل توزيع المبحوثين حسب التخصص.
59	الشكل (04): يمثل توزيع المبحوثين حسب الصفة.
59	الشكل (05): يمثل توزيع المبحوثين حسب الخبرة المهنية.
60	الشكل (06): يمثل توزيع المبحوثين حسب الإجابة عن إستطلاع الرأي العام.
61	الشكل (07): يمثل توزيع المبحوثين حسب الجواب بنعم وطبيعة الإستطلاع.
62	الشكل (08): يمثل إجابة المبحوثين عن الدور الذي تلعبه إستطلاعات الرأي.
63	الشكل (09): يمثل إجابة المبحوثين حول تواجدهم ضمن فريق إستطلاع.
64	الشكل (10): يمثل إجابة المبحوثين عن تجربتهم في فريق إستطلاع.
64	الشكل (11): يمثل إجابة المبحوثين عن السؤال "لماذا" مفيدة؟
65	الشكل (12): يمثل إجابة المبحوثين عن السؤال "لماذا" غير مفيدة؟
66	الشكل (13): يمثل إجابة المبحوثين حول ماتقدمه نتائج إستطلاعات الرأي لمجال عملهم.
67	الشكل (14): يمثل إجابة المبحوثين عن السؤال إذا كانت إجابته بنعم.
68	الشكل (15): يمثل إجابة المبحوثين حول المجال الأكثر إستخداما لسبر الآراء.
69	الشكل (16): يمثل إجابة المبحوثين عن السؤال "لماذا" هذا المجال؟
70	الشكل (17): يمثل إجابة المبحوثين أهم تقنية منهجية يعتمد عليها في إجراء سبر الآراء.
71	الشكل (18): يمثل إجابة المبحوثين حول الأساليب الأنجع في قياس المواقف.
72	الشكل (19): يمثل إجابة المبحوثين حول ما إن كانت التقنيات والأساليب تقدم نتائج صحيحة ودقيقة لسبر الآراء.
73	الشكل (20): يمثل إجابة المبحوثين حول وجود تخصص سبر الآراء في الجزائر.
74	الشكل (21): يمثل إجابة المبحوثين بعدم وجود تخصص سبر الآراء بالجزائر.
75	الشكل (22): يمثل إجابة المبحوثين حول ما إذا يجب أن يكون تخصص سبر الآراء ضمن المقررات الرسمية للتكوين الجامعي.
76	الشكل (23): يمثل إجابة المبحوثين حول أسباب الإجابة "بنعم".
76	الشكل (24): يمثل إجابة المبحوثين حول إمكانية الإمام بتخصص سبر الآراء خارج مقررات الجامعة.

فهرس الجداول والأشكال

77	الشكل(25): يمثل إجابة المبحوثين حول غياب تخصص سير الآراء يعود لعدم إدراك أهميته في معرفة الإتجاهات إزاء مختلف القضايا.
78	الشكل(26): يمثل إجابة المبحوثين حول ما إذا كان عامل نقص الكفاءات المتخصصة سببا في غياب تخصص سير الآراء في الجزائر.
79	الشكل(27): يمثل إجابة المبحوثين حول تغييب التخصص لمخاوف السلطات العليا من تأثير عمليات سير الآراء على الرأي العام في بعض القضايا السياسية.
80	الشكل(28): يمثل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التخلي عن تخصص سير الآراء بكلية الإعلام (جامعة الجزائر 3) في السنوات الأخيرة الماضية.
81	الشكل(29): يمثل سبب تزامن عمليات سير الآراء والمواعيد الإنتخابية.
82	الشكل(30): يمثل أسباب إعتتماد الجزائر على المؤسسات الأجنبية لإجراء عمليات سير الآراء لمختلف القضايا المحلية.
83	الشكل(31): يمثل رأي المبحوثين في ملف سير الآراء في الجزائر.
84	الشكل(32): يمثل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون نجاح عمليات سير الآراء في الجزائر.
85	الشكل(33): يمثل الإقتراحات المناسبة لإحياء هذا التخصص من جديد